جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم الاقتصاد

مشاركة المرأة في القوى العاملة الأردنية: تطبيق على إقليم الشمال

- دراسة تحليلية قياسية -

إعداد

ياسين ممدوح فياض الطراونة

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالرزاق بني هاني

كانون ثاني ١٩٩٩م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مشاركة المرأة في القوى العاملة الأردنية:
تطبيق على إقليم الشمال

-دراسة تحليلية قياسية-

إعداد

ياسين ممدوح فياض الطراونة

بكالوريوس اقتصاد - جامعة اليرموك ١٩٩٢م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة

ا.د. عبدالرزاق بني هاني	.....	رئيساً
ا. د. نادر سويان	.....	عضواً
د. انور القرعان	.....	عضواً

١٩٩٩م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهـــــداء

إلى والدتي رمز الحنان والعطاء

إلى والدي رمز التضحية والكبرياء

أهدي باكورة عملي هذا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير

بعد أن منّ الله عليّ بإنهاء هذا الجهد المتواضع لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمشرفي الفاضل الاستاذ الدكتور عبدالرزاق بني هاني، الذي تكرم مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة. ولاستاذيّ الفاضلين الاستاذ الدكتور نادر مريان والدكتور أنور القرعان على تفضلهما بقبول مناقشة الرسالة.

كما يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير لجميع الزميلات والزملاء الباحثين في وزارة التنمية الاجتماعية الذين ساعدوا في توزيع وتعبئة وجمع الاستبانات في مرحلة الدراسة الميدانية.

وأتقدم بالشكر الخاص للزميل عبدالباسط عثامنه على تشجيعه ومساعدته في مراحل اعداد الدراسة.

والله ولي التوفيق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	جـ
المحتويات	د
فهرس الجداول	ز
الملخص بالعربية	
الفصل الأول: المقدمة	١
(١-١) تمهيد	١
(١-٢) أهمية الدراسة واشكاليتها	٢
(١-٣) أهداف الدراسة	٣
(١-٤) أسلوب الدراسة ومنهجيتها	٤
(١-٥) بعض المفاهيم والمعايير المرتبطة بعرض العمل (تعريفات إجرائية)	١٠
(١-٦) مصادر المعلومات والبيانات	١٣
(١-٧) محددات الدراسة	١٣
(١-٨) تسلسل الدراسة	١٤
هوامش الفصل الأول	١٥
الفصل الثاني: المراجعة النظرية والدراسات السابقة	١٧
المبحث الأول : المراجعة النظرية لقرار المشاركة في القوى العاملة والعوامل المؤثرة فيه : حالة الإناث	١٧
(٢-١) مفهوم عرض العمل	١٧
(٢-٢) نظرية قرار العمل	١٨
(٢-٢-١) تحليل الإختيار بين وقت الفراغ والعمل	١٩
(٢-٢-٢) تحليل قرار المشاركة	٢٢
(٢-٣) تحليل قرار المشاركة في نموذج بيكر	٢٤
(٢-٤) تأثير الطلب على العمل على معدلات المشاركة في القوى العاملة	٢٩
(٢-٥) تطور التحليل الخاص بمشاركة الإناث في القوى العاملة	٣٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بمشاركة المرأة في القوى العاملة ٣٦
أولاً: الدراسات الأجنبية ٣٦
ثانياً: الدراسات العربية ٤٣
ثالثاً: الدراسات المحلية ٥٠
هوامش الفصل الثاني ٦٠

الفصل الثالث: واقع وتطور مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل ٦٤
(٣-١) الواقع السكاني في الأردن ٦٥
(٣-٢) المرأة الأردنية والتعليم ٦٨
(٣-٣) حجم القوى العاملة ٧٢
(٣-٤) تحليل التغيرات التي طرأت على معدلات المشاركة الاقتصادية ٧٨
(٣-٥) واقع وتطور وضع المرأة الأردنية في القوى العاملة ٨١
(٣-٥-١) التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب الجنس ومكان الإقامة ٨١
(٣-٥-٢) التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب الجنس والنشاط الاقتصادي ٨٢
(٣-٥-٣) التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب الجنس والمجموعة المهنية ٨٧
(٣-٥-٤) التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب الجنس والمستوى التعليمي ٨٩
(٣-٥-٥) توزيع القوى العاملة المشتغلة حسب الجنس وجهة الاستخدام والحالة العملية ٩٢
(٣-٥-٦) معدلات الأجور للإناث المشتغلات ٩٥
(٣-٥-٧) المرأة الأردنية والبطالة ٩٦
(٣-٦) بعض التغيرات التي طرأت على خصائص الإناث غير النشيطات اقتصادياً ١٠١
هوامش الفصل الثالث ١٠٧

الفصل الرابع: الاطار النظري للدراسة والدوال المراد تقديرها ١٠٩
(٤-١) الإطار النظري للدراسة ١٠٩
أولاً: العوامل الديموغرافية ١١١
ثانياً: العوامل الإجتماعية ١١٩
ثالثاً: العوامل الإقتصادية ١٢٢
رابعاً: العوامل الثقافية (الاعتبارات الثقافية) ١٢٦
(٤-٢) الدوال المراد تقديرها وتعريف المتغيرات ١٢٩
هوامش الفصل الرابع ١٣٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس: نتائج التحليل الوصفي والقياسي ١٤٠
نتائج التحليل الوصفي ١٤٠
أولاً: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد والأسر المشمولة في العينة ١٤٠
- توزيع أفراد العينة حسب المحافظات المشمولة في الدراسة ومكان الإقامة (حضر/ريف) ١٤٠
- توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية العريضة ١٤١
- توزيع أفراد العينة (١٥ سنة فأكثر) حسب الحالة الزواجية ١٤٢
- توزيع أفراد العينة (١٥ سنة فأكثر) حسب المستوى التعليمي ١٤٢
- بعض الخصائص الاقتصادية لأفراد العينة ١٤٣
- بعض الخصائص الاقتصادية للأسر المشمولة في العينة ١٤٧
- بعض المؤشرات التي تعكس مدى المساهمة الاقتصادية للمرأة على مستوى الأسرة ١٤٧
ثانياً: نتائج التحليل الوصفي لطبيعة العلاقة بين مشاركة المرأة في القوى العاملة وبعض المتغيرات: ١٥٠
- معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة حسب مجموعة العوامل الاجتماعية والاقتصادية ١٥٠
- معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة حسب مجموعة العوامل الديموغرافية ١٥٣
- معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة حسب مجموعة من العوامل الثقافية ١٥٧
نتائج التحليل القياسي: ١٥٨
أولاً: الدوال اللوجستية المقدرة للإناث المتزوجات ١٦٠
ثانياً: الدوال اللوجستية المقدرة للإناث العازبات ١٦٧
ثالثاً: الدوال اللوجستية المقدرة لإجمالي الإناث ١٧٥

الفصل السادس: النتائج والتوصيات ١٨٢
أولاً: نتائج الدراسة ١٨٢
ثانياً: التوصيات ١٨٦
المراجع ١٨٨
المراجع العربية ١٨٨
المراجع الأجنبية ١٩١
ملخص باللغة الانجليزية ١٩٤
ملحق الاستبانة ١٩٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الجداول

الموضوع	الصفحة
جدول (٣-١) أهم المؤشرات السكانية للمجتمع الأردني	٦٧
جدول (٣-٢) سكان الأردن حسب الفئات العمرية العريضة والجنس لسنوات مختارة	٦٨
جدول (٣-٣) التوزيع النسبي للسكان (١٥سنة فأكثر) حسب المستوى التعليمي للسنوات ١٩٧٩، ١٩٩٤	٧٠
جدول (٣-٤) نسب إلتحاق الإناث بمراحل التعليم المدرسي المختلفة مقارنة مع الذكور للسنوات ١٩٧٩ و١٩٩٦	٧١
جدول (٣-٥) بعض المؤشرات حول واقع الإناث في التعليم العالي داخل الأردن مقارنة مع الذكور لعام ١٩٩٦	٧٢
جدول (٣-٦) المؤشرات الرئيسية للقوى العاملة الأردنية للأعوام ١٩٧٩/١٩٩٧	٧٥
جدول (٣-٧) معدلات المشاركة في القوى العاملة للذكور والإناث وإجمالي السكان لدول مختارة متقدمة ونامية (عربية وإسلامية وأخرى) لعام ١٩٩٥	٧٧
جدول (٣-٨) معدلات المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس وبعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية للأعوام ١٩٨٣، ١٩٩٧	٨٠
جدول (٣-٩) القوى العاملة وتوزيعها النسبي حسب الجنس ومكان الإقامة (ريف/حضر) للأعوام ١٩٨٣، ١٩٩٧	٨٢
جدول (٣-١٠) القوى العاملة الأردنية وتوزيعها النسبي حسب الجنس والنشاط الاقتصادي للسنوات ١٩٨٣، ١٩٩٧	٨٦
جدول (٣-١١) القوى العاملة الأردنية وتوزيعها النسبي حسب الجنس والمجموعة المهنية الرئيسية للسنوات ١٩٨٣، ١٩٩٧	٨٩
جدول (٣-١٢) القوى العاملة الأردنية وتوزيعها النسبي حسب الجنس والمستوى التعليمي للسنوات ١٩٨٣، ١٩٩٧	٩١
جدول (٣-١٣) القوى العاملة المشتغلة الأردنية وتوزيعها النسبي حسب الجنس والحالة العملية للأعوام ١٩٨٣، ١٩٩٧	٩٤
جدول (٣-١٤) متوسط الأجر الشهري (بالدينار) للعاملين حسب الجنس والنشاط الاقتصادي للأعوام ١٩٧٩ و١٩٩٦	٩٦
جدول (٣-١٥) معدلات البطالة للإناث والذكور للسنوات ١٩٨٣، ١٩٨٧، ١٩٩١، ١٩٩٤، ١٩٩٧	٩٧
جدول (٣-١٦) معدلات البطالة والتوزيع النسبي للمتعطلين حسب الجنس وبعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية للسنوات ١٩٨٣، ١٩٩٧	١٠٠

© Arabic Digital Library Yarmouk University

جدول (٣-١٧) التوزيع النسبي للإناث الأردنيات ممن أعمارهن ١٥ سنة فأكثر حسب علاقتهن بالنشاط الاقتصادي (نشيطة اقتصادياً/غير نشيطة) وحسب بعض المتغيرات الديموغرافية للسنوات ١٩٨٣، ١٩٩٧ ١٠٢
جدول (٣-١٨) التوزيع النسبي للإناث الأردنيات ممن أعمارهن ١٥ سنة فأكثر حسب علاقتهن بالنشاط الاقتصادي (نشيطة اقتصادياً/غير نشيطة) وحسب بعض المتغيرات الاجتماعية للسنوات ١٩٨٣، ١٩٩٧ ١٠٦
جدول (٥-١) توزيع أفراد العينة حسب الجنس والمحافظة ومكان الإقامة (حضر/ريف) ١٤١
جدول (٥-٢) توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية العريضة والجنس ١٤٢
جدول (٥-٣) توزيع أفراد العينة (١٥ سنة فأكثر) حسب الحالة الزواجية والجنس ١٤٢
جدول (٥-٤) التوزيع النسبي لأفراد العينة (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنس والمستوى التعليمي ١٤٣
جدول (٥-٥) توزيع أفراد العينة (١٥ سنة فأكثر) حسب العلاقة بالنشاط الإقتصادي والجنس ١٤٤
جدول (٥-٦) معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة حسب الحالة الزواجية ومجموعة العوامل الاجتماعية والاقتصادية ١٥١
جدول (٥-٧) معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة حسب الحالة الزواجية ومجموعة العوامل الديموغرافية ١٥٥
جدول (٥-٨) معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة حسب الحالة الزواجية وبعض المؤشرات الثقافية ذات العلاقة ١٥٧
جدول (٥-٩) الدالة اللوجستية المقدّرة للمشاركة في القوى العاملة/ الإناث المتزوجات ١٦٦
جدول (٥-١٠) الدالة اللوجستية المقدّرة للإستعداد للمشاركة في القوى العاملة الإناث المتزوجات ١٦٧
جدول (٥-١١) الدالة اللوجستية المقدّرة للمشاركة في القوى العاملة/الإناث العازبات ١٧٣
جدول (٥-١٢) الدالة اللوجستية المقدّرة للإستعداد للمشاركة في القوى العاملة الإناث العازبات ١٧٤
جدول (٥-١٣) الدالة اللوجستية المقدّرة للمشاركة في القوى العاملة/إجمالي الإناث ١٧٩
جدول (٥-١٤) الدالة اللوجستية المقدّرة للإستعداد للمشاركة في القوى العاملة/إجمالي الإناث ١٨٠

© Arabic Digital Library Yarmouk University

شارات
a.com

مشاركة المرأة في القوى العاملة الأردنية:
تطبيق على إقليم الشمال

-دراسة تحليلية قياسية-

إعداد

ياسين ممدوح فياض الطروانة

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بني هاني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان واقع وتطور مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، وكذلك التغيرات الهيكلية التي حدثت في خصائص قواها العاملة. كما هدفت إلى تحليل العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة في القوى العاملة وفي استعدادها للمشاركة، ومحاولة إبراز بعض المساهمة الاقتصادية غير المحسوبة للمرأة الأردنية في النشاط الاقتصادي على مستوى الأسرة. وتحقيقاً لأهدافها فقد استخدمت الدراسة نموذج الإنحدار اللوجستيكي لتحليل عينة عشوائية من إقليم الشمال في الأردن.

وتبين من الدراسة أن معدل مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة ما زال متدنياً (٨,٢٪ عام ١٩٩٧) مقارنة مع الذكور ومع باقي الإناث في الدول الأخرى، وذلك بالرغم من النمو المتواضع الذي حققه خلال العقود السابقة. وتبين أيضاً أن قطاع الخدمات والإدارة العامة وبرغم تراجع أهميته النسبية لحساب قطاعات الصناعة والتجارة والمطاعم والفنادق، إلاّ أنه ما زال يستحوذ على أكبر نسبة من القوى العاملة الأنثوية ومن المشتغلات (بلغت نسبة القوى العاملة الأنثوية فيه ٥٤,٤٥٪ وكانت نسبة المشتغلات ٦٧,٣٢٪ وذلك في عام ١٩٩٧). كما تبين أن القوى العاملة الأنثوية بقيت تتركز كذلك في فئة التخصصات والفنيات، وأنه حدث تطور كبير في هيكلها التعليمي، حيث انخفضت نسبة الأمية فيها مقابل ارتفاع كبير في نسبة حملة مؤهلات التعليم العالي. وقد تبين كذلك بأن نسبة البطالة لدى المرأة ما زالت مرتفعة (٢٨,٥٪ في عام ١٩٩٧م).

وقد خلصت الدراسة في الجانب التحليلي إلى أن هناك مجموعة من العوامل أظهرت تأثيراً قوياً في مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة وفي استعدادها للمشاركة، كان أبرزها المستوى التعليمي

شارات

a.com

للمرأة والذي تبين بأنه يفسر جزءاً كبيراً من التفاوت بين فئات الإناث في مستوى مشاركتهن واستعدادهن، تلاه في ذلك الحالة الزواجية ومكان الإقامة (حضر/ريف)، ومن ثم بعض العوامل التي تعكس مدى الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها الأسرة. وفي حالة المرأة المتزوجة كانت هناك بعض العوامل (أو المحددات) إضافة لما سبق وتمثلت بتركيبة الأسرة، من حيث حجم الأسرة وعبء رعاية الأطفال (أعدادهم وأعمارهم) وتوفر بديل أو من ينوب عن المرأة في الواجبات المنزلية، وكان لها أثر واضح وكبير في مستوى مشاركتها ومدى استعدادها للمشاركة في القوى العاملة. وقد تبين كذلك أن العوامل الثقافية (بعض المؤشرات الثقافية التي تعكس مواقف وإتجاهات أرباب الأسر نحو عمل المرأة) تلعب دوراً كبير في التأثير في مستوى مشاركة المرأة ومدى استعدادها للمشاركة في القوى العاملة. وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن هناك مساهمة اقتصادية كبيرة للمرأة الأردنية على مستوى الأسرة ولكنها غير محسوبة ومغفلة، حيث تبين من دراسة العينة أن نسبة (١٧,٦٧٪) من الإناث تعتبر من العمالة الرئيسية في مشاريع أسرهن (ولكن تحت مسمى المساعدة)، وأن هناك نسبة (٣١,٤٩٪) من ربات البيوت يُمارسن نشاطات إنتاجية لغايات الإستهلاك الذاتي للأسرة، إما لغايات زيادة دخل الأسرة فقد بلغت نسبتهن (٩,٣١٪)، وقد بلغت نسبة مساهمة دخل المرأة (من النشاطات الإنتاجية المدرّة للدخل ضمن نطاق الأسرة) من إجمالي دخل الأسرة بالمتوسط حوالي (١٨,٢٥٪). كما تبين بأن هناك نسبة (٢٠,٠٩٪) من ربات البيوت غير النشيطات اقتصادياً يرغبن بإقامة مشاريع إنتاجية صغيرة.

وأخيراً توصي الدراسة بضرورة العمل على توجيه تعليم الإناث نحو التخصصات التي تتوائم ومتطلبات سوق العمل، وربط التدريب المهني بما يتلائم أيضاً مع احتياجات سوق العمل المستقبلية في ظل الإتجاه نحو التخاصية. كما أوصت بضرورة تبني الحكومة إقامة تجمعات لمشاريع إنتاجية مكثفة للعمالة النسائية في المناطق الريفية، وضرورة توفير التمويل اللازم للمشاريع الإنتاجية الفردية المدرّة للدخل للإناث الراغبات بذلك. وأوصت الدراسة كذلك بمباشرة إعداد مسوحات خاصة تستهدف قياس مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي على مستوى الأسرة، وتوفير الدعم اللازم لإجراء دراسات تفصيلية ومعمقة حول معوقات مشاركة الإناث على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة، وفي النشاط الاقتصادي بشكل عام والتركيز على القطاع الخاص.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول
المقدمة

(١-١) تمهيد:

إن الاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها يعتبر من أكثر المسائل أهمية بل هدفاً تسعى لتحقيقه جميع دول العالم، وذلك للدور الأساسي والرئيسي الذي يلعبه العنصر البشري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الأردن تعتبر الموارد البشرية من أكثر الموارد الانتاجية مشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك لتوفرها من جهة ولندرة عناصر الانتاج الأخرى من جهة ثانية. ومن هنا جاء الاهتمام بموضوع القوى العاملة وتحديداً في مجال عمل المرأة باعتبارها جزءاً من الموارد البشرية غير المستغلة. إذ أن الإناث يشكلن ما يقارب من نصف المجتمع الأردني، حوالي ٤٧,٧٪ من إجمالي السكان حسب تقديرات السكان لعام ١٩٩٧.[١]

وتجدر الإشارة إلى أنه حصل تطور كبير في أوضاع المرأة الأردنية خلال العقدين السابقين في معظم المجالات وخصوصاً الاجتماعية منها، حيث تطورت مشاركة الإناث الأردنيات في التعليم تطوراً كبيراً يوازي نظيره عند الذكور تقريباً، وكذلك الأمر كان هناك انتشاراً واسعاً وتطوراً ملموساً في حجم ونوعية الخدمات الصحية المقدمة للمرأة الأردنية. وقد توجت الجهود الحكومية في هذا المجال بتشكيل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في عام ١٩٩٣ والتي هدفت إلى النهوض بأوضاع المرأة في جميع المجالات وتفعيل مشاركتها في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة ومحاولة دفعها لتتبوأ المكان اللائق بها في المجتمع. ونجد أن هذه اللجنة قد ركزت في المجال الاقتصادي من خلال الاستراتيجية الوطنية للمرأة التي أعدتها لتحقيق أهدافها على زيادة مساهمة المرأة الأردنية في القوى العاملة وضمان عدم التمييز ضدها في الإستخدام في جميع مجالات العمل وقطاعاته[٢].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعند التركيز على مساهمة المرأة الأردنية في النشاط الاقتصادي، يلاحظ أنه ما زال جزءاً مهماً من مساهمتها في بعض الأنشطة الانتاجية مغفلاً تماماً سواءاً كان على نطاق الأسرة أو أحياناً خارج نطاق الأسرة في قطاع العمل غير المنظم. وذلك بالرغم من التعديلات التي أدخلت على مفهوم النشاط الاقتصادي والتي هدفت إلى توسيع قاعدة قياس النشاط الاقتصادي، كما أوصت بذلك منظمة العمل الدولية وفقاً لنظام الأمم المتحدة للحسابات القومية. حيث أصبح بموجب ذلك يتراوح بين الأنشطة الاقتصادية السوقية مقابل أجر ويتسع ليشمل الأنشطة المنزلية المعتادة بحيث يغطي جميع الأنشطة الإنتاجية التي يقوم بها الأفراد وتحديداً المرأة بما في ذلك أنشطة الإعاشة اليومية.[٣]

(١-٢) أهمية الدراسة واشكاليتها:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية العنصر البشري في عملية التنمية الاقتصادية في الأردن، فهو محورها وهدفها النهائي. ومن أهمية المرأة في المجتمع الأردني، فهي نصف المجتمع ومورد بشري عظيم بقدراته وإمكاناته. وبالرغم من الجهود التنموية الكبيرة والمتواصلة المبذولة لتعزيز دور المرأة ومكانتها في جميع المجالات، وبالرغم من أن أوضاع المرأة بشكل عام قد شهدت تطوراً ملموساً في النوع والكم. إلاّ أن نسبة مشاركتها في القوى العاملة ما زالت متدنية، وذلك مقارنة مع الذكور في الأردن ومع الإناث في معظم الدول العربية والأجنبية. الأمر الذي جعل ذلك اشكالية تستحق الدراسة، وذلك بهدف الوصول إلى تصور حول أهم العوامل التي يعتقد أنها ذات علاقة وتأثير في مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في أنها ستحاول أيضاً دراسة أهم العوامل التي تؤثر على استعداد المرأة الأردنية للمشاركة في القوى العاملة بالإضافة إلى دراسة العوامل المؤثرة في مشاركتها الفعلية في القوى العاملة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأخيراً تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال محاولتها لقياس بعض مساهمة المرأة الأردنية في الأنشطة الاقتصادية على مستوى الأسرة (وذلك من خلال دراسة تطبيقية على المرأة في إقليم الشمال في الأردن) والتي غالباً ما تغفلها الإحصاءات الرسمية المتمثلة بمسوحات القوى العاملة، وذلك لأسباب متعددة تتعلق بشكل رئيسي بوسائل القياس وإلى أي مدى يمكن أن تقيس بفاعلية النشاط الفعلي للمرأة وفقاً للمفاهيم المستخدمة. حيث تركز الإحصاءات في مسوحات القوى العاملة والتي لم تكن مصممة أصلاً لغايات دراسة مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، على قياس نشاط رئيسي واحد للمرأة وتتجاهل بقية الأنشطة الأخرى التي تقوم بها. حيث غالباً ما تصنف النساء حسب علاقتهن بالنشاط الاقتصادي إلى ربات بيوت بإعتبار أن ذلك هو النشاط الرئيسي وتتجاهل معظم النشاطات الانتاجية الثانوية والتي لو جمعت لمثلت مساهمة كبيرة على مستوى الأسرة. بالإضافة إلى أن هناك مشكلة أخرى تتمثل في قصر الفترة المرجعية (فترة الإسناد الزمني) المستخدمة في مسوحات القوى العاملة والتي قد تؤدي إلى استبعاد عدد كبير من النساء من دائرة النشاط الاقتصادي. وهذا ما أكدته إحدى الدراسات التطبيقية في هذا المجال على المستوى العربي، حيث تبين أنه يرتفع مستوى مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي كلما كانت الفترة المرجعية أطول، وذلك يعزى إلى أن عمل المرأة يعتبر في الغالب متقطع بسبب بعض التغيرات في دورة الحياة كالزواج والانجاب، وإلى أن عمل المرأة أحياناً أخرى يكون موسمي كما هو الحال في النشاط الزراعي.(٤)

(١-٣) أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: بيان واقع وتطور مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، من خلال استعراض واقع وتطور وضعها في سوق العمل الأردني خلال عقدي الثمانينات والنصف الأول من التسعينات، ومحاولة تبيان التغيرات الهيكلية التي حدثت في مشاركتها وفي خصائص قواها العاملة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: دراسة وتحليل أهم العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة وفي استعدادها للمشاركة من خلال دراسة تطبيقية على المرأة الأردنية في إقليم الشمال.

ثالثاً: محاولة إبراز بعض المؤشرات التي تعكس مدى مساهمة المرأة الأردنية في بعض النشاطات الاقتصادية على نطاق الأسرة، والتي غالباً ما تغفلها الاحصاءات الرسمية، وذلك في محاولة لبيان أهمية دورها الاقتصادي على مستوى الأسرة والمجتمع.

(١-٤) أسلوب الدراسة ومنهجيتها:

تستند الدراسة في تحليلها لتأثير مجموعة من العوامل المقترحة على مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة وعلى استعدادها للمشاركة إلى دراسة عينة عشوائية للمرأة في منطقة إقليم الشمال في الأردن، وذلك لصعوبة سحب عينة لغايات هذه الدراسة على مستوى الأردن لوجود محددات زمانية ومكانية ومادية، وعليه سوف تحلل الدراسة مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة واستعدادها للمشاركة من خلال دراسة العينة على المرأة في إقليم الشمال.

ويمكن تصنيف مجموعة العوامل التي يعتقد بأنها ذات تأثير مباشر في مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة وفي استعدادها للمشاركة حسب شموليتها إلى عوامل اقتصادية واجتماعية وديموغرافية وثقافية.

حيث تعكس العوامل الاقتصادية مدى الضغوط الاقتصادية على الأسرة التي تنتمي إليها المرأة وبالتالي مدى الحافز للعمل عند المرأة، من حيث متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة وحيازة الأسرة للمسكن وحالة النشاط الاقتصادي في الموقع الذي تقطن فيه المرأة، وهناك العوامل الاجتماعية والتي تتمثل في المستوى التعليمي للمرأة ومكان الإقامة (حضر/ريف).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما العوامل الديموغرافية فإنها تتمثل بالعمر، حجم الأسرة، وجود الأطفال، وإمكانية توفر بديل ينوب عن المرأة للقيام بالواجبات المنزلية الاعتيادية، بالإضافة لعامل الهجرة. وأخيراً العوامل الثقافية والتي تحاول الدراسة تمثيلها عن طريق بعض المؤشرات التي تعكس مواقف وإتجاهات أرباب الأسر من عمل المرأة.

العينة والبيانات:

اعتمدت الدراسة في تحليلها على البيانات المستخلصة من العينة العشوائية التي شملت (٩٠٠) أسرة سحبت لغايات هذه الدراسة خلال شهري نيسان وأيار عام ١٩٩٨ من أسر مدن وقرى منطقة إقليم الشمال (مجتمع الدراسة) الذي يشمل محافظات: اربد، والمفرق، وجرش، وعجلون. وشكلت هذه العينة ما نسبته (٥,١) بالألف من إجمالي الأسر في الإقليم. وقد أجابت (٦٩٣) أسرة منها إجابات كاملة على أسئلة الاستبانة الاحصائية، أي أن نسبة الرد كانت حوالي (٧٧) في المائة.

وقد تم سحب العينة بالإستناد إلى منهجية الإطار العام المستخدم في دائرة الإحصاءات العامة عند إجراءالمسوحات الاحصائية المختلفة التي تكون فيها الأسرة هي وحدة التحليل. حيث تم الإعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن الذي أجري في كانون أول من عام ١٩٩٤ وعلى نظام التقسيمات الإدارية الأخير (في عام ١٩٩٤)، وذلك من أجل تحديد الوزن النسبي لكل موقع مختار حسب معيار السكان وبالتالي تحديد حجم الاستبانات المخصصة لكل محافظة، وبنفس الأسلوب تحديد حصة كل لواء داخل المحافظة الواحدة، وفي النهاية حصة كل موقع مختار داخل اللواء الواحد. ولهذه الغاية فقد تم اتباع الإجراءات التالية:

أولاً: تم تحديد حصة كل محافظة من إجمالي الاستبانات حسب الوزن النسبي للسكان في تلك المحافظة من إجمالي السكان في إقليم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشمال. حيث كانت حصة كل محافظة على هذا الأساس كما يلي: اربد (٥٩٢) استبانة، المفرق (١٣٦) استبانة، جرش (٩٨) استبانة، وعجلون (٧٤) استبانة.

ثانياً: تم تحديد حصة كل لواء داخل المحافظة الواحدة حسب الوزن النسبي للسكان في ذلك اللواء من إجمالي السكان في المحافظة.

ثالثاً: تم تحديد عدد المواقع (مدينة، قرية) المراد سحب العينة منها في كل لواء بافتراض توزيع (٣٠) استبانة بالمتوسط في كل موقع.

رابعاً: تم اختيار المواقع المراد سحب العينة منها داخل كل لواء عشوائياً من قائمة المواقع الموجودة في كل لواء.

خامساً: تم تحديد عدد الاستبانات المخصصة لكل موقع مختار بناءاً على الوزن النسبي للسكان في ذلك الموقع من إجمالي السكان في المواقع المختارة في اللواء الواحد.

سادساً: تم توزيع الاستبانات عشوائياً داخل كل موقع مختار.

وبالتالي تم مراعاة أن تكون المواقع التي سحبت منها العينة ممثلة للمواقع الأخرى داخل كل محافظة. وبذا تكون العينة قد اشتملت على معظم التصنيفات السكانية الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

وقد تم تصميم الاستبانة بشكل يخدم اهداف الدراسة، حيث تكونت الاستبانة من جزئين رئيسين[٥]: الأول: والذي يبحث في الخصائص العامة للإناث من خلال دراسة الخصائص العامة لأفراد الأسرة و يتألف من أربعة أقسام، حيث يغطي القسم الأول بعض المعلومات الفردية عن أفراد الأسرة، مثل: العمر والجنس والعلاقة برب الأسرة والحالة الزواجية والمستوى التعليمي والعلاقة بالنشاط الاقتصادي، وعن مدى استعداد الواحدة من الاناث للعمل من اللواتي لا يعملن ولا يبحثن عن عمل وهنّ في سن العمل وقادرات عليه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويغطي القسم الثاني من الجزء الأول في الاستبانة معلومات خاصة عن المشتغلين والمتعطلين من أفراد الأسرة، مثل: الحالة العملية للفرد وحجم ساعات العمل الأسبوعية ومعدل الدخل الشهري من العمل، وكذلك مدة التعطل وأسباب التعطل للمتعطلين، ويحاول القسم الثالث أن يظهر المواقف والتوجهات داخل الأسرة ممثلة برأي رب الأسرة حول موقفه الشخصي من عمل المرأة وموقف العادات والتقاليد من وجهة نظره في مدى تشجيعها أو تثبيطها لعمل المرأة وموقفه من عمل المرأة في القطاع الخاص وكذلك حول فهمه الخاص بالدين نحو عمل المرأة.

أما القسم الرابع فأنه يغطي بعض المعلومات العامة عن الأسرة، مثل: الديانة، ملكية المسكن، معدل الدخل الشهري، وجود مشاريع زراعية وغير زراعية عند الأسرة ومدى مساعدة الاناث فيها، ووضع الأسرة بالنسبة للهجرة.

ويوجه الجزء الثاني من الاستبانة الى الزوجة او الأم في الأسرة سواء كانت عاملة أم لا، ويغطي بعض المعلومات، مثل: عدد المواليد الأحياء للمرأة، ومدى مساهمة المرأة في نشاطات انتاجية لغايات الاستهلاك الذاتي للأسرة أو في نشاطات مدّرة للدخل وحجم ساعات العمل في هذه الأنشطة ومقدار الدخل الشهري منها، وكذلك عما إذا كانت المرأة تساعد اسرتها في العمل في مشاريعها التي تحتاج الى عمل يومي (أن وجد) وحجم هذه المساعدة بالساعات، وفي مشاريعها الموسمية (أن وجد) وحجم المساعدة (عدد الأسابيع) خلال العام السابق، وكذلك عن رغبة المرأة في إقامة مشاريع انتاجية صغيرة ونوعها ورأس المال اللازم لها، ويسأل هذا الجزء عن معدل حجم الوقت المخصص يومياً من قبل المرأة للواجبات المنزلية الروتينية، وعن إمكانية وجود من ينوب أو يساعد المرأة في أعمال المنزل، وأخيراً يحاول الجزء الثاني استكشاف أهم الأسباب لعدم الرغبة في العمل والبحث عنه عند ربات البيوت اللواتي لا يرغبن في العمل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **منهجية الدراسة:**

تستخدم الدراسة في تحليلها ولغايات تحقيق أهدافها ومحاولة إثبات توقعاتها المنهج الإحصائي الوصفي والمنهج الإحصائي القياسي.

- **المنهج الاحصائي الوصفي:**

ويستخدم هذا المنهج لإظهار بعض الخصائص الإقتصادية والاجتماعية لأفراد العينة وللمرأة الأردنية بواسطة بعض النسب والمعدلات، والتي تهدف كذلك الى إظهار مدى مساهمة المرأة الأردنية في النشاطات الإقتصادية.

وسيتم إستخدام المنهجية الوصفية وبأسلوب التحليل الثنائي[٦] (Bivariate Analysis) وذلك في محاولة معرفة إمكانية وجود علاقة بين متغير معين من ضمن العوامل المقترحة ومعدل مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، وذلك دون مراقبة أو ضبط تأثير المتغيرات المقترحة الأخرى.

- **المنهج الاحصائي القياسي:**

ويستخدم هذا المنهج التحليلي المتعدد من أجل محاولة تحديد أثر كل متغير مستقل مقترح على احتمالية مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، وذلك عند مراقبة أو تحييد أثر باقي المتغيرات. ولغايات هذه الدراسة وحيث أن المتغير التابع المراد استخدامه في الدوال المراد تقديرها هو متغير ثنائي القيمة (Binary Variable) (يأخذ قيمة واحد إذا كانت المرأة مشاركة في القوى العاملة، ويأخذ قيمة صفر إذا كانت غير مشاركة)، فأنه سيتم استخدام نموذج الإنحدار اللوجستيكي (Logistic Regression Model) والذي يعتبر من أكثر النماذج القياسية المستخدمة في اقتصاديات العمل وتحديداً عند دراسة العوامل المؤثرة في قرار الفرد الخاص بالمشاركة في القوى العاملة، وكذلك عند دراسة العوامل المؤثرة في رغبات وتفضيلات الأفراد بشكل عام.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهناك بعض الدراسات على المستوى المحلي التي استخدمت هذا النموذج الإحصائي في مجال القوى العاملة، وفي مجال الطلب على التعليم[٧]، وفيما يلي استعراض للنموذج اللوجستيكي المراد استخدامه في الدراسة.

النموذج اللوجستيكي (Logistic Model):

يساعد هذا النموذج في معرفة الأهمية النسبية وبالدلالة الاحصائية لتأثير كل متغير عند ضبط أو تحييد أثر المتغيرات المستقلة الأخرى على احتمالية مشاركة المرأة في القوى العاملة.

وتأخذ معادلة الإنحدار اللوجستيكي (Logistic Regression Function) الصيغة العامة التالية[٨]:

$$P\ (\ Yi:\ Women\ =\ active) = \frac{1}{1 + e^{-z}}$$

$$z = B_0 + B_1X_1 + ... + B_n\ X_n$$

حيث أن:

- $P\ (y_i)$: احتمالية أن تكون المرأة مشاركة في القوى العاملة (نشيطة اقتصادياً).
- $X_1, .. X_n$: مجموعة المتغيرات المستقلة المقترحة والتي تؤثر في قرار المرأة في المشاركة.
- $B_0, B_1, ... B_n$: معاملات المتغيرات المستقلة.
- e: العدد النيبيري.

وتأخذ $P\ (y_i)$ قيمة بين الصفر والواحد.

ويمكن تحويل الصيغة العامة السابقة الى صيغة خطية بالشكل التالي:

$$P\ (y_i) + P\ (y_i).\ e^{-z} = 1$$

$$e^{-z} = \frac{1 - P(y_i)}{P(y_i)}$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$e^{z} = \frac{P(y_i)}{1-P(y_i)}$$

$$\log\left\{\frac{P(y_i)}{1-P(y_i)}\right\} = z = B_0 + B_1 X_1 + ... + B_n X_n$$

وكما سبق تُمثل $B_0, B_1, ... B_n$ معاملات الدالة اللوجستية، وهي معاملات المتغيرات المستقلة $X_1, X_2, ... X_n$، ويقيس المعامل هنا التغير في لوغاريتم نسبة الترجيح (odds) log (نسبة الترجيح هي نسبة احتمال وقوع الحدث P (yi) الى احتمال عدم وقوعه ((1- P (yi)) والمقابل لزيادة المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة، بافتراض أن العوامل الأخرى ثابتة.

$$\log (odds) = B_0 + B_1 X_1 + ... + B_n X_n$$

وستعمل الدراسة على تقدير هذا النموذج على أساس طريقة التقدير الاحصائية (Maximum Likelihood Estimation Method) وباستخدام برمجة (SPSS) وذلك من مجموعة برمجيات يمكن استخدامها في هذا المجال.

(١-٥) بعض المفاهيم والمعايير المرتبطة بعرض العمل (تعريفات إجرائية):

لعله من المفيد في بداية الدراسة توضيح بعض المفاهيم والمعايير ذات العلاقة بعرض العمل، وفي هذا المجال نعرض المفاهيم التالية:

الموارد البشرية: يستخدم هذا المفهوم للتدليل على جملة السكان في بلد ما.

القوى البشرية: يمثل مفهوم القوى البشرية مجموعة الأفراد ذكوراً وإناثاً الذين في سن العمل والقادرين على العمل، ويضم مفهوم القوى البشرية فئتين رئيسيتين، هما(٩):

الفئة الأولى: وتشمل مجموعة الأفراد التي لا تبحث عن عمل ولا ترغب فيه، أي الذين لا يعملون بمحض إرادتهم، بمعنى أنهم في حالة بطالة اختيارية، مثل: الطلاب والطالبات، ربات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

البيوت، والأفراد الذين يحصلون على دخول ثابتة من أملاك أو غيرها.

الفئة الثانية: وتشمل مجموعة الأفراد العاملين فعلاً مدنيين أو عسكريين والمتعطلين القادرين على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه.

ويلاحظ أنه استثني من مفهوم القوى البشرية بالإضافة إلى السكان ممن هم خارج فئة سن العمل (١٥-٦٤) سنة، السكان الذين في فئة سن العمل ولا يستطيعون أو يقوون على العمل مثل النزلاء الدائمين للمستشفيات وأصحاب الأمراض المزمنة والاعاقات ونزلاء السجون.

القوى العاملة (السكان النشيطون أو الفعّالون اقتصادياً):

هناك تعاريف كثيرة لمفهوم القوى العاملة ولكنها تتفق في أنها تمثل مجموعة الأفراد في سن العمل المشتغلين منهم والمتعطلين الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه. أي كل من هو في سن العمل ويساهم بمجهوداته في عمل انتاجي أو يعرض عمله في سوق العمل. ولكنها تختلف فيما بينها بخصوص اعتبار قوة العمل العسكرية من ضمن القوى العاملة أم لا، برغم من أن هذه الفئة تمارس عملاً خاصاً يتمثل في حمايتها للوطن وتسييرها لشؤونه الأمنية والعسكرية.

ومن أكثر التعاريف الشائعة لمفهوم القوى العاملة، هي[١٠]: تلك الفئة من السكان المدنيين الذين في سن العمل ويعملون في قطاعات الانتاج والخدمات مقابل أجر أو ربح، أو كانوا عاطلين عن العمل ولديهم القدرة والرغبة والاستعداد للعمل ويبحثون فعلاً عن العمل.

ويتبين مما سبق أنه استثني من مفهوم القوى العاملة المجموعات التالية من السكان[١١]:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- الأطفال والشيوخ والعجزة وذلك لعدم قدرتهم على العمل.

٢- ربات البيوت غير الراغبات في العمل.

٣- الطلاب وذلك لعدم رغبتهم في العمل.

٤- المساجين وذلك لعدم قدرتهم على العمل.

٥- كما يستثنى من القوى العاملة المدنية أفراد القوات المسلحة والأمن العام.

احتياطي قوة العمل:

ويمثل هذا المفهوم تلك الفئة من السكان التي تغيبت بصورة مؤقتة عن المشاركة في القوى العاملة لفترة قصيرة أو طويلة وسرعان ما تعود للمشاركة عند زوال أسباب تغيبها[١٢]، مثل: المرضى الذين يقضون فترة العلاج ونزلاء السجون الذين يقضون فترات محدودة وكافة طلبة الجامعات والمعاهد والمدارس الذين يعدون أنفسهم لمهن وأعمال مختلفة، والأشخاص الذين تجاوزوا سن العمل وما زالوا يجدون في أنفسهم المقدرة على العمل، بالإضافة إلى ربات البيوت اللواتي يتجهن إلى أسواق العمل مع تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات.

وهناك بعض المعايير أو المؤشرات المهمة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، مثل معدل المشاركة الخام أو المنقح في القوى العاملة والذي قد يحسب حسب الجنس أو العمر أو المنطقة الجغرافية..الخ، بالإضافة إلى معدل البطالة. ويمكن تعريف المعايير السابقة كما يلي:

معدل المشاركة الخام للسكان في القوى العاملة: يمثل نسبة القوى العاملة (المشتغلة والمتعطلة) إلى إجمالي السكان في بلد ما.

معدل المشاركة المنقح للسكان في القوى العاملة: يمثل نسبة القوى العاملة إلى إجمالي السكان (١٥ سنة فأكثر) في بلد ما.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن خلال التعاريف السابقة يتبين أن:

معدل المشاركة الخام للإناث في القوى العاملة: يمثل نسبة القوى العاملة الأنثوية (المشتغلات والمتعطلات) إلى إجمالي السكان الإناث في بلد ما.

معدل المشاركة المنقح للإناث في القوى العاملة: يمثل نسبة القوى العاملة الأنثوية إلى إجمالي السكان الإناث (١٥ سنة فأكثر) في بلد ما.

أما نسبة البطالة: فإنها تمثل نسبة العاطلين عن العمل إلى إجمالي القوى العاملة[١٣]، وتمثل في حالة الإناث نسبة الإناث المتعطلات إلى إجمالي القوى العاملة الأنثوية.

(١-٦) مصادر المعلومات والبيانات:

اعتمدت الدراسة على عدد كبير من المصادر والمراجع باللغتين العربية والانجليزية شملت مجموعة كبيرة من الكتب والدراسات والأبحاث والمقالات التي تعالج الجزء النظري وتوفر الإطار النظري العام للدراسة. كما اعتمدت في بياناتها الثانوية بالإضافة إلى البيانات الأولية المستخلصة من عينة الدراسة، إلى البيانات الاحصائية الرسمية المنشورة، وتحديداً نشرات دائرة الإحصاءات العامة المتعلقة بمسوحات العمالة والبطالة والدخل ومسوحات الإستخدام بالإضافة إلى بعض التقارير السنوية الصادرة عن وزارة العمل ووزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي في الأردن.

(١-٧) محددات الدراسة:

لقد واجهت الدراسة صعوبات كبيرة في مجال البيانات اللازمة لدراسة العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، حيث يلزم لدراسة هذا الموضوع ولهذا الأسلوب التحليلي بيانات تكون مصممة في الأساس لهذه الغاية وذات حجم كبير، والتي لم تكن متوفرة، الأمر الذي استدعى إجراء دراسة ميدانية وسحب عينة دراسية قيد حجمها بمحددات زمانية ومكانية ومالية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١-٨) تسلسل الدراسة:

بالإضافة إلى المقدمة التي تضمنت أهمية الدراسة وإشكاليتها، أهدافها، أسلوبها ومنهجيتها، بعض التعريفات الإجرائية المطلوبة، مصادر المعلومات والبيانات ومحددات الدراسة، يقدم الفصل الثاني المراجعة النظرية لقرار المشاركة في القوى العاملة والعوامل المؤثرة فيه من خلال نظرية عرض العمل وتطوراتها واستعراض تطور التحليل الخاص بمشاركة الإناث في القوى العاملة وأخيراً استعراض الدراسات السابقة في مجال مشاركة المرأة في القوى العاملة على المستوى العالمي والعربي والمحلي.

أما الفصل الثالث فانه يستعرض واقع وتطور مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل والتغيرات الهيكلية التي حدثت في مشاركتها. ويقدم الفصل الرابع الإطار النظري للدراسة، حيث يستعرض التحليل النظري لطبيعة العلاقة بين العوامل المقترحة ومشاركة المرأة في القوى العاملة. ويستعرض الدوال المراد تقديرها باستخدام النموذج اللوجستيكي.

ويقدم الفصل الخامس نتائج التحليل الوصفي والقياسي التي ستخرج بها الدراسة، وسيبين عرضاً للخصائص الأساسية لعينة الدراسة وبعض المؤشرات التي تعكس مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي على مستوى الأسرة. ومن ثم يقدم نتائج التحليل الثنائي عن طريق عرض جداول تربط بين معدلات مشاركة الإناث وبعض المتغيرات المقترحة. ويعرض في النهاية نتائج التحليل القياسي من خلال عرض نتائج تقدير الدوال اللوجستية لمشاركة الإناث في القوى العاملة ولاستعدادهن للمشاركة وأخيراً تنتهي الدراسة بالنتائج وبعض التوصيات التي خلصت إليها وذلك في الفصل السادس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هوامش الفصل الأول

١- انظر: دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٩٧، العدد ٤٨، عمان-الأردن.

٢- انظر: اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، "الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن"، أيلول، ١٩٩٣، عمان-الأردن.

٣- انظر:

- Richard Anker, "Femal Labour Force Participation in Developing Countries: Acritique of Current Definitions and Data Collection Methods", International Labour Review, Vol. 122, No. 6, Nov-Dec. 1983.

٤- انظر: محيا زيتون، "نحو قياس مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي"، في: نبيل خوري وأمل الفرحان، "المرأة والاستخدام والتنمية في العالم العربي"، الهيئة العربية للمرأة والتنمية ومنظمة العمل الدولية، عمان، ١٩٩٢،، ص٣١-٥٨.

٥- - انظر الملحق الخاص بالاستبانة

- لقد عرضت الاستبانة على مختصين في دائرة الاحصاءات العامة في مجال مسوحات القوى العاملة.

٦- انظر: ناديه التكريتي، وبسام أبو عمره، "محددات مشاركة المرأة الأردنية في النشاط الاقتصادي"، وزارة التخطيط، مديرية التنمية البشرية، ديسمبر ١٩٩٤.

٧- هناك اكثر من دراسة استخدمت هذا النموذج الاحصائي القياسي في مجال القوى العاملة، انظر:

- Hussein, Shakatreh, "The Determinants of Female Labor Force Participation in Jordan", Unpublished ph.D Dissertation, The University of Michigan, U.S.A, 1990. PP. 80-82.

- نادية التكريتي، وبسام أبو عمره، مرجع سابق، ص ص ٣٠-٣١.

- عبد الرزاق، بني هاني، "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الأردنية في محافظة اربد (١٩٩١)"، مجلة أبحاث اليرموك، العدد (٣)، المجلد (٩)، ١٩٩٣، ص ص٩-٤٧.

* وهناك دراسات استخدمت هذا النموذج الاحصائي في مجال التعليم والعوامل المؤثره فيه، انظر:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- محمد بني عيسى، "الطلب على التعليم العالي في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٩٥، ص ص ٦٣-٦٧.
- عبد الرزاق بني هاني، "المظاهر الإجتماعية والاقتصادية للتعليم ما قبل الجامعي (١٩٦٨-١٩٨٨): دراسة قياسية"، مجلة أبحاث اليرموك، العدد (٤)، المجلد (٦)، ١٩٩٠، ص ص٩-٣٤.

٨- انظر:

- John H. Aldrich, and Forrest D. Nelson, "Linear Probablility, Logit and probit Models", Sage Publication, USA, 1984, PP. 30-35.

٩- انظر: محمد السماك، "الموارد واقتصادياتها"، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٧٩، ص٥٨.

١٠- انظر: عادل العلي، "اقتصاد العمل"، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠، ص٣٦.

١١- انظر: حسين طلافحة، "عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن"، جامعة اليرموك، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ٩، عدد ٤، ١٩٩٣، اربد، ص٢٧٢-٢٨٩.

١٢- انظر: عادل العلي، "اقتصاد العمل"، مرجع سبق ذكره.

١٣- انظر: حسين طلافحة، "عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن"، مرجع سابق.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

شارات
a.com

الفصل الثاني
المراجعة النظرية والدراسات السابقة

المبحث الأول:

المراجعة النظرية لقرار المشاركة في القوى العاملة والعوامل المؤثرة فيه: حالة الإناث

يهدف هذا المبحث إلى القاء الضوء على الجوانب الأساسية في تحليل قرارات الأفراد وخصوصاً الإناث حول المشاركة في القوى العاملة، وذلك من خلال نظرية عرض العمل وتطوراتها.

وحتى يتسنى تحليل العوامل المؤثرة في مشاركة الإناث في القوى العاملة من الناحية النظرية، فقد تم إستعراض الأساس النظري لقرار العمل، والذي يتضمن التحليل الخاص بإختيار الأفراد بين أوقات الفراغ والعمل، ومنه إلى تحليل قرار المشاركة حسب النموذج الأساسي لنظرية عرض العمل، ومن ثم تم تحليل قرار المشاركة من خلال نظرية بيكر في توزيع الوقت والتي تعتبر امتداداً لنظرية عرض العمل، بالإضافة إلى التحليل الخاص بالعلاقة بين معدل المشاركة في القوى العاملة ومعدل البطالة. وأخيراً تم استعراض تطور التحليل الخاص بمشاركة الإناث في القوى العاملة.

(٢-١) مفهوم عرض العمل:

يرتبط مفهوم عرض العمل مباشرة بمفهوم القوى العاملة بشقيه النوعي والكمي، فالجانب النوعي للقوى العاملة يمثل المستويات التعليمية والكفاءات الذهنية بالإضافة إلى المهارات المرتبطة بالخبرة والمعرفة لدى الأفراد، أما الجانب الكمي فإنه يعكس حجم القوى العاملة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويعبر مفهوم عرض العمل عن كمية العمل التي يقبل العمالُ جميعاً حتى الذين لا يشتغلون منهم أن يقدموها في لحظة معينة. ويعرف الإقتصاديون عرض العمل على مستوى الفرد على أنه كمية العمل (عدد الساعات) التي يرغب الفرد (العامل) أن يعملها عند مستوى الأجر السائد مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة (الدخل والأسعار). أما عرض العمل على مستوى السوق فإنه مجموع عرض العمل لكل الأفراد[١].

أما على المستوى الكلي للإقتصاد، نجد أن كمية العمل المعروضة تعتمد على حجم السكان الإجمالي، ونسبة السكان المشاركين في قوة العمل، وعلى كمية العمل (عدد الساعات) التي يرغب الأفراد المشاركين في القوى العاملة بعرضها[٢].

ولا بد من التنويه إلى أن قرار المشاركة في القوى العاملة يعتبر أحد الأبعاد الرئيسية في مسألة توفر الأيدي العاملة أو في مفهوم عرض العمل بمعناه الواسع، حيث يشتمل بالإضافة إلى البعدين الأساسيين وهما المشاركة وكمية العمل على أبعاد أخرى كثيرة[٣]، والتي تتضمن توزيع الأوقات المخصصة للعمل بين العمل المأجور (في سوق العمل) والعمل غير المأجور (العمل في المنزل)، وكذلك مستوى المهارة والتدريب اللذين يتحلى بهما المشاركون في سوق العمل، بالإضافة إلى مسألة كثافة الجهد المقدم في العمل المبذول.

(٢-٢) نظرية قرار العمل:

سوف يتركز التحليل هنا على الأبعاد الرئيسية لمفهوم عرض العمل، وهما المشاركة في قوة العمل وتحديد ساعات العمل المعروضة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبشكل عام فإن قرار الفرد الخاص بالعمل مرتبط مباشرة بقراره حول كيفية قضاءه للوقت المتوفر لديه، ومن المعروف أن الفرد لا يستطيع التصرف بكامل وقته، حيث هناك وقت خاص لكل فرد يخصصه للمتطلبات الأساسية (مثل النوم والعناية الشخصية)، ولا شك أن كمية هذا الوقت تختلف من فرد لآخر.

وبشكل عام يواجه الأفراد عادة خيارين لقضاء الوقت المتوفر لديهم، فأما أن يقضي الفرد وقته في النشاطات الترفيهية، وأما أن يستغل وقته في العمل سواء كان مأجور أو غير مأجور. والعمل غير المأجور يتمثل في الأعمال العائلية أو المنزلية مثل العمل في مزرعة الأسرة، تربية الأبناء، حياكة الملابس، ...الخ. وبما أن العمل بأجر والعمل ضمن نطاق البيت لإنتاج بعض المواد لسد الحاجات العائلية، هما الطريقتان الأساسيتان لإنجاز الأعمال التي تعود بالكسب على الفرد والعائلة، لذا فإنه سيهمل التفريق بينهما مبدئياً والتعامل معهما على أساس أن كل مجالات العمل هي للحصول على أجر.

(٢-٢-١) تحليل الإختيار بين وقت الفراغ والعمل:

وعند التركيز على المدى القصير وعلى القرارات الخاصة بالمشاركة في قوة العمل وتحديد ساعات العمل المعروضة، نجد أن النموذج الأساسي لعرض العمل إنما يبدأ بالنظرية الكلاسيكية الجديدة (Neo-Classical Theory) والمعروفة بنظرية السلوك الإستهلاكي (Consumer-Behavior)[٤].

وتعتبر النظرية السابقة أن وقت الفراغ (Liesure Time) سلعة مثل باقي السلع، يتحدد الطلب عليها بتكلفة الفرصة البديلة للسلعة (وعادة ما تساوي سعر السلعة)، وعلى مستوى ثراء الفرد (ويعبر عنه بالدخل الكلي للفرد من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جميع المصادر)، بالإضافة إلى مجموعة تفضيلات الفرد ورغباته (وعادة ما تكون معطاة وثابتة في المدى القصير). وبالنسبة لسلعة وقت الفراغ فإن تكلفة الفرصة البديلة لها والتي تعبر عن سعرها هي معدل الأجر[٥]، وذلك لأن تكلفة الفرصة البديلة لساعة واحدة من وقت الفراغ هي في الحقيقة ما يمكن أن يكسبه الفرد من مال إذا استغل هذه الساعة في العمل. وكما هو الحال في الطلب على أي سلعة فإن الطلب على ساعات الفراغ وبإفتراض ثبات تفضيلات العامل يزداد بزيادة الدخل، والعكس صحيح، على اعتبار أن وقت الفراغ سلعة عادية، وكذلك الأمر تستجيب الكمية المطلوب من ساعات الفراغ عكسياً للتغير في سعرها والذي يعبر عنه بمعدل الأجر.

ويفترض في النموذج الأساسي لعرض العمل وجود فرد (عامل) ممثل لغيره (Arepresentative Individual) يقسم وقته بين وقت للفراغ ووقت للعمل عن طريق دالة منفعة تعتمد على وقت الفراغ والسلع، حيث يفترض أن الفرد يعظم منفعته المشتقة من إستهلاكه للسلع والخدمات بما في ذلك وقت الفراغ، وذلك في حدود دخله من العمل وغيره وضمن قيد الوقت المتوفر لديه[٦].

وحسب النموذج الأساسي فإن وقت الفراغ هو ذلك الجزء من الوقت المتوفر لدى الفرد ولا يستغل في العمل، لذلك يمكن إعتباره الوجه الآخر لعرض العمل (بعد تحديد ساعات الفراغ المطلوبة من الفرد تتحدد ساعات العمل تلقائياً بالجزء المتبقي من الوقت). لذلك جاء تطبيق التحليل العام للطلب على السلع والخدمات في النظرية الإقتصادية على طلب وقت الفراغ بإعتباره سلعة عادية من أجل تحليل العوامل المؤثرة في عرض العمل. ولذلك تخلص عملية تعظيم المنفعة إلى أن عدد ساعات العمل المعروضة من قبل الفرد تعتمد على الأجر الحقيقي وعلى الدخل[٧]، أي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$H = F(w, y)$$

حيث أن:

H: عدد ساعات العمل المعروضة من قبل الفرد.

w: الأجر الحقيقي.

y: الدخل الحقيقي من غير العمل (المصادر الأخرى).

ويؤثر الدخل على ساعات العمل بشكل سلبي، فزيادة دخل الفرد من المصادر الأخرى (غير العمل) تحفزه على زيادة إستهلاكه من جميع السلع والخدمات العادية بما في ذلك وقت الفراغ، وبالتالي إنخفاض عدد الساعات المخصصة للعمل، وهذا ما يطلق عليه بأثر الدخل (Income Effect) [٨].

أما بالنسبة للتغير في معدل الأجر فإن تأثيره على ساعات العمل ينقسم إلى نوعين: النوع الأول وهو أثر الإحلال (Substitution Effect) [٩]، حيث أن زيادة معدل الأجر تعني زيادة السعر المتاح لوقت الفراغ (زيادة تكلفة الفرصة البديلة)، مما يحفز الفرد على التقليل من الوقت المخصص للفراغ الذي أصبح غالي الثمن، وزيادة الوقت المخصص للعمل، وهذا أثر موجب. أما النوع الثاني فهو أثر الدخل، فزيادة معدل الأجر تؤدي إلى زيادة الدخل المتاح للفرد وبالتالي إلى زيادة الطلب على وقت الفراغ، الأمر الذي يقلل من ساعات العمل، وهذا أثر سالب.

لذلك فإنه لا يمكن تحديد الأثر الناجم عن تغير معدل الأجر على ساعات العمل مسبقاً، حيث أن التغير في معدل الأجر سوف يؤدي إلى أثر إحلالي إيجابي وأثر دخلي سلبي، وذلك على إفتراض أن وقت الفراغ سلعة عادية. ولذلك يعتمد الأثر النهائي في ساعات العمل على أي الأثرين أكبر. فإذا زاد أثر الإحلال عن أثر الدخل فإن تأثير التغير في معدل الأجر على ساعات العمل يكون إيجابياً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلى العكس من ذلك، إذا كان أثر الدخل أكبر من أثر الإحلال، فإن تأثير التغير في معدل الأجر على ساعات العمل يكون سلبياً، وهذا ما يسمى في اقتصاديات العمل بمنحى عرض العمل المنعكس للخلف (Backward Bending Supply Curve)[١٠].

والأساس المنطقي لحالة منحى عرض العمل المنعكس للخلف، هو أنه بعد مستوى معين من الدخل المتأتي من الزيادات المتتالية في معدل الأجر، ستضعف إمكانية الإحلال بين وقت الفراغ والدخل، وذلك لأن وقت الفراغ يصبح نادراً نسبياً، مما يزيد من المنفعة الحدية لساعة الفراغ، أي أنه يضحى بكمية قليلة من وقت الفراغ مقابل الزيادة الكبيرة في الدخل المتأتية من زيادة معدل الأجر، وبالتالي يكون أثر الدخل السلبي أكبر من أثر الإحلال الإيجابي، مما يؤدي بالمحصلة إلى نقص ساعات العمل مع زيادة معدل الأجر[١١].

(٢-٢-٢) تحليل قرار المشاركة:

يعتبر الفرد عضواً في القوى العاملة، وذلك عندما يبحث بصورة فعّالة عن العمل، وبما أن معدل المشاركة في القوى العاملة هو النسبة المئوية للأفراد العاملين أو الباحثين عن العمل إلى العدد الكلي للسكان، لذلك يعتبر معدل المشاركة في قوة العمل مؤشراً هاماً، حيث أنه يعكس رغبة واستعداد أفراد المجتمع للخروج من منازلهم وقبول العمل.

ويعتبر تحليل القرار الخاص بعدم مشاركة الفرد في القوى العاملة حالة خاصة في تحليل النموذج الأساسي للإختيار بين وقت الفراغ والعمل، حيث أن الفرد في هذه الحالة يعظم منفعته أو يحقق أقصى إشباع ممكن في وضع يكون فيه قد اختار أن لا يعمل. وهذا الوضع يسمى بالحل الركني (Corner

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(Solution [١٢])، والذي يتحقق عند نقطة يكون فيها الفرد قد قرر أن يخصص كامل الوقت المتوفر لديه للفراغ، وأن لا يقدم أية ساعة عمل. ولذلك نجد أن تحليل الإختيار بين وقت الفراغ والعمل مبني أساساً على فرض المشاركة أولاً في القوى العاملة.

ويعتمد قرار مشاركة الفرد في القوى العاملة أيضاً على الأجر، فإذا زاد أجر السوق المعروض على الفرد عن الأجر الذي يطلبه أو يحدده لنفسه -الأجر التحفظي- (Reservation Wage) [١٣]، فإن الفرد سيشارك في القوى العاملة، أما إذا حدث العكس، فإن الفرد لن يبحث عن عمل، ويبقى خارج القوى العاملة، والأجر التحفظي هو أقل أجر ممكن والذي يقرر العامل بعده أن يعمل والذي يتحدد ضمنياً بالمنفعة الحدية لوقت الفراغ.

ويختلف الأفراد فيما بينهم في أذواقهم وتفضيلاتهم نحو وقت الفراغ، وذلك باختلاف قيمة وقت الفراغ لكل منهم، والتي تتحدد بالمنفعة الحدية لكل ساعة من وقت الفراغ، فبعض الأفراد يضعون قيمة عالية على كل ساعة من وقت الفراغ، وبالتالي فإن الفرد في هذه الحالة يطلب أجر عالٍ لتعويضه عن الساعة المضحى بها من وقت الفراغ[١٤].

وبمعزل عن الاختلاف بين الأفراد في الأجر التحفظي لكل منهم، فإن الأفراد الذين يتوقعون معدلات أجور مرتفعة (Potential Wage Rates) تكون إحتمالية مشاركتهم في القوى العاملة مرتفعة، وبالتالي تكون معدلات المشاركة لمثل هذه المجموعة من الأفراد مرتفعة، وكذلك الأمر نجد أن إحتمالية مشاركة الفرد في قوة العمل عند مستوى أجر معين ترتفع كلما كان الأجر الذي يطلبه الفرد (الأجر التحفظي) أقل، حيث يتبين في هذه الحالة أن الفرد لا يقيم وقت الفراغ عالياً[١٥].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٢-٣) تحليل قرار المشاركة في نموذج بيكر:

لقد ركز النموذج الأساسي لنظرية عرض العمل على الأفراد في إختيارهم بين العمل ووقت الفراغ ولكن قدم بيكر في نظريته الخاصة بالوقت نموذجاً جديداً أكثر شمولية، والذي يعتبر امتداداً للنموذج الأساسي في نظرية عرض العمل.

وتقدم نظرية بيكر في تخصيص الوقت[١٦]، أبعاداً مفيدة في تفسير قرار المشاركة للإناث وخصوصاً المتزوجات منهن. ونجد أن التغيرات الأساسية في نموذج بيكر تتمثل في أنه يأخذ في الإعتبار الإعتماد المتبادل بين قرارات أفراد الأسرة الواحدة، حيث يعتبر أن الأسرة هنا هي الوحدة الأساسية لصنع أو إتخاذ القرار وليس الفرد، وأن القرارات الخاصة بعرض العمل تتخذ في إطار الأسرة. وكذلك يبين هذا النموذج أن الكثير من الوقت الذي يقضيه الأفراد خارج سوق العمل وخصوصاً في المنزل يستغل في نشاطات إنتاجية مولدة للمنفعة وليس وقت فراغ محض (Liesur Time)، حيث استبدل الخيارات التقليدية لإستخدام الوقت في النموذج الأساسي (وقت فراغ-عمل) إلى خيارات أكثر شمولية في إستخدام الوقت، والتي تصنف بشكل عام إلى وقت للعمل في السوق مقابل أجر (Mkt Time) ووقت للنشاطات الأخرى خارج سوق العمل (Non-Mkt-Time).

وكما يرى بيكر فإن الأسرة تعتبر وحدة إقتصادية إنتاجية تعمل على إستهلاك ما تنتجه من منتجات أو نشاطات منزلية مختلفة (Home Commodities) والتي تزود العائلة بالمنفعة المباشرة. وتنتج الأسرة هذه المنتجات المولدة للمنفعة بإستخدام السلع السوقية المشتراة وعنصر الوقت. ويعتبر بعض هذه المنتجات أو الأنشطة مكثفاً للوقت نسبياً (Time-Itensive Commodities)، والتي يستخدم في إنتاجها قدراً كبيراً من الوقت وكمية قليلة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من السلع السوقية. وبعضها الآخر يعتبر مكثفاً للسلع نسبياً (Goods-Intensive Commodies) والتي يستخدم في إنتاجها كمية كبيرة من السلع السوقية وقدراً قليلاً من الوقت. وتمتاز هذه المنتجات أو الأنشطة بإمكانية الإحلال بين العناصر (الوقت، السلع) المستخدمة في إنتاجها، حيث يمكن إنتاج أي منتج منزلي (يولد مستوى منفعة معين) بكمية أكبر من السلع وبقدر أقل من الوقت أو العكس.

وعلى هذا الأساس يتبين أنه بإمكان الأسرة أن تستخدم الوقت المتوفر لديها إما في العمل مقابل أجر في سوق العمل، وذلك للحصول على الدخل النقدي اللازم لشراء السلع والخدمات السوقية التي تدخل في صناعة المنتجات المنزلية، وإما أن تستخدمه في الإنتاج المنزلي أو أن تستخدمه في الإستهلاك الفعلي للمنتجات والأنشطة المنزلية.

ويعمد أعضاء الأسرة حسب نموذج بيكر إلى تقسيم أوقاتهم بين وقت للعمل في السوق ووقت للنشاطات الأخرى خارج سوق العمل (في المنزل)، عن طريق دالة منفعة مشتركة تعتمد على المنتجات والأنشطة المنزلية، حيث تعظم الأسرة منفعتها المشتركة من إستهلاكها لما انتجته، وذلك في حدود قيد الدخل الكامل (والذي يمثل دخل جميع أفراد الأسرة من العمل عندما يخصصوا كامل أوقاتهم للعمل مقابل أجر، بالإضافة إلى دخل الأسرة من المصادر الأخرى)، وكما هو الحال في النموذج الأساسي تظهر ساعات العمل كفائض بإعتبارها كمية متبقية، والتي تساوي الوقت الإجمالي المتوفر للأسرة مطروحاً منه الوقت المخصص لجميع الأنشطة الأخرى خارج سوق العمل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعند تحليل أثر إرتفاع معدل الأجر لأي فرد من أفراد الأسرة، على الوقت المخصص من قبل الأسرة للعمل حسب نموذج بيكر، نجد أنه ينقسم إلى قسمين[١٧]:

القسم الأول: وهو أثر الدخل (Income Effect) والذي يحث الأسرة على إستهلاك المزيد من المنتجات والأنشطة المنزلية المختلفة، وبالتالي يحد من مشاركة أعضائها في العمل السوقي مقابل أجر ليتفرغوا للإنتاج المنزلي، وذلك لأن الإرتفاع في معدل الأجر يؤدي إلى زيادة الدخل المتحقق للأسرة عند عدد معين من ساعات العمل، مما يحفز الأسرة على زيادة إستهلاكها من السلع السوقية والتي تدخل بالإضافة لعامل الوقت في إنتاج المنتجات والأنشطة المنزلية المولدة للمنفعة، مما يؤدي إلى زيادة الوقت المستخدم في الإنتاج المنزلي وتقليل ساعات العمل السوقي مقابل أجر، وهذا أثر سلبي.

والقسم الثاني هو أثر الإحلال (Substitution Effect)، والذي يحث الأسرة من جانب إلى إستخدام الأساليب الإنتاجية الموفرة للوقت في إنتاجها المنزلي، الأمر الذي يتيح لأعضائها المزيد من الوقت للعمل مقابل أجر خارج المنزل، وذلك لأن زيادة معدل الأجر في السوق تعني إرتفاع قيمة الوقت ليس فقط في سوق العمل، بل في جميع النشاطات الإستهلاكية والإنتاجية في المنزل، وبالتالي تعمد الأسرة إلى إنتاج المنتجات المنزلية المكثفة للسلع (إحلال السلع بدلاً من الوقت في عملية الإنتاج نتيجة إرتفاع قيمة الوقت). ومن جانب آخر فإن إرتفاع معدل الأجر يحث الأسرة على تغيير توليفه السلع التي تستخدمها في إنتاجها المنزلي، وذلك بتقليل نسبة السلع الأكثر احتياجاً للوقت في الإستهلاك، حيث أن زيادة معدل الأجر تؤدي إلى زيادة التكلفة الفعلية للإنتاج المنزلي الأكثر احتياجاً للوقت. ولذا فإن إرتفاع معدل الأجر لأي فرد من أفراد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأسرة غالباً ما يؤدي إلى إحلال في الإنتاج وإحلالاً أخر في الإستهلاك، مما يحرر مزيداً من الوقت لصالح العمل مقابل أجر، وهذا الأثر إيجابي.

وعادة ما تنشغل الإناث في الأنشطة الإنتاجية والإستهلاكية في المنزل، أما الرجال فأنهم يقضون معظم أوقاتهم في المنزل في الأنشطة الإستهلاكية والترفيهية وينشغلون بدرجة أقل في الأنشطة الإنتاجية. وعندما ترتفع أجور الرجال فإن أثر الإحلال يحثهم على إحلال السلع الأقل احتياجاً للوقت في الإستهلاك مكان السلع الأكثر احتياجاً للوقت. أما عند زيادة أجور الإناث وخصوصاً المتزوجات فإن أثر الإحلال يؤثر في أنماط الإنتاج والإستهلاك معاً، حيث يعمدن في هذه الحالة إلى إستهلاك السلع الأقل احتياجاً للوقت، وكذلك يعملن على إستخدام الأساليب الإنتاجية الموفرة للوقت في العملية الإنتاجية في المنزل (مثل إستخدام الغسالات الأتوماتيكية، إستخدام مراكز رعاية الأطفال، إستخدام الأغذية المجمدة، ...الخ). وبذلك يتضافر أثر الإحلال في كل من الإنتاج والإستهلاك، والناتج عن إرتفاع الأجر لينتج أثراً أقوى للإحلال عند الإناث عنه عند الرجال[١٨].

ويتبين من خلال نموذج بيكر أن قرارات أعضاء الأسرة وخصوصاً الزوجة بخصوص المشاركة في قوة العمل، تعتمد على المقارنة بين إنتاجية الفرد في كل من العمل المنزلي والعمل خارج المنزل (في سوق العمل)[١٩]. فإذا زاد أجر السوق المعروض على الفرد (والذي يمثل إنتاجيته في سوق العمل) عن الأجر الذي يطلبه الفرد أو يحدده لنفسه -الأجر التحفظي- (والذي يتحدد هنا في إنتاجية الفرد في البيت)، فإن الفرد سيساهم في القوى العاملة، أما إذا حدث العكس فإنه يفضل البقاء خارج القوى العاملة، وهذا يعني أن الفرد يقرر المشاركة في قوة العمل إذا كانت له إنتاجية مرتفعة نسبياً في سوق العمل عنها في المنزل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويتضح مما سبق أن قرار الإناث المتزوجات الخاص بالمشاركة في قوة العمل مرتبط بشكل كبير فيما تطلبه من أجر، والذي يتحدد بإنتاجية المرأة في البيت، لذلك فإن هذا الأجر يتأثر بإمكانية وجود أطفال في البيت وأعدادهم وأعمارهم. حيث أن وجود الأطفال الصغار والذين يحتاجون إلى قدر كبيراً من الرعاية يجعل وقت الأم في المنزل ثميناً، وذلك لأن إنتاجيتها تكون مرتفعة، مما يقلل من إحتمالية مشاركتها في سوق العمل(٢٠).

ويتأثر قرار مشاركة المرأة كذلك بإمكانية وجود من يساعد أو ينوب في الأعمال المنزلية (من الأبناء أو البنات البالغين على سبيل المثال)، أي توفر بدائل للمرأة في العمل المنزلي، وكذلك يتأثر بمدى توفر دور الحضانة التي تقدم خدمة الرعاية النهارية للأطفال، وكذلك توفر البدائل الرخيصة والمناسبة الموفرة للوقت في الأعمال اليومية الروتينية في المنزل. ولذلك فإن توفر الأمور السابقة يقلل من قيمة وقت المرأة داخل المنزل، وبالتالي إنخفاض الأجر التحفظي لها، مما يزيد من إحتمالية مشاركتها في القوى العاملة.

ولا بد من التنويه في هذا المضمار إلى أن خدمات ربات البيوت، وبالرغم من إرتفاع قيمتها، لا تدخل في تقديرات الناتج القومي الإجمالي (GNP). وذلك لأن الخدمات التي تؤديها ربات البيوت لا تباع في الأسواق، وبالتالي يصعب تقديرها، وهناك ثلاث طرق مستخدمة في تقدير خدمات ربات البيوت، وهي(٢١): طريقة سعر السوق والتي تقدر هذه الخدمات عن طريق أثمانها إذا ما تم شراؤها من السوق. وطريقة تكلفة الفرصة البديلة، والتي تستخدم الأجر المضحى به في تقييم قيمة هذه الخدمات، أي تقدر الدخل الصافي (بعد خصم جميع التكاليف المرتبطة بالعمل مثل المواصلات وغيرها) الذي كان من الممكن لربة البيت الحصول عليه إذا ما أقدمت على العمل في السوق مقابل أجر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والطريقة الأخيرة (طريقة العمل الخاص)، والتي تعامل ربات البيوت معاملة الأشخاص الذين يعملون في منشآتهم أو مصالحهم الخاصة، وحسب هذه الطريقة فإن الفرد يتفرغ للعمل في مصلحته إذا كانت قيمة إنتاجه الحدي في مصلحته تفوق معدل أجره في السوق، ويتفرغ للعمل مقابل أجر عند الآخرين في حالة أن يفوق معدل أجره قيمة إنتاجيته الحدية في مصلحته. أما إذا عمل الفرد في مصلحته بعضاً من وقته، وخصص جزءاً من وقته للعمل مقابل أجر، فإن هذه الطريقة تدلنا على تساوي قيمة إنتاجيته الحدية في مصلحته مع معدل أجره في سوق العمل. وتفيد هذه الطريقة في تقدير خدمات ربات البيوت اللواتي يقسمن أوقاتهن بين العمل المنزلي والعمل السوقي مقابل أجر، حيث يمكن إستخدام معدل الأجر في هذه الحالة كمؤشر لقيمة الإنتاجية الحدية لربة البيت في المنزل.

(٢-٤) تأثير الطلب على العمل على معدلات المشاركة في القوى العاملة:

تؤثر التغيرات في الطلب على العمل المرتبطة بحالة النشاط الإقتصادي بشكل مباشر في معدلات المشاركة في القوى العاملة، من خلال معدل البطالة والذي يعكس بصورة مباشرة حالة النشاط الإقتصادي. وتتركز التغيرات في معدلات المشاركة الناجمة عن تغير معدل البطالة في صفوف فئة العمالة الثانوية (Secondary Workers) [٢٢]، حيث تعتبر هذه الفئة أكثر حساسية للتغير في معدل البطالة، وذلك لأنها عادة ما تكون ضعيفة الإرتباط في سوق العمل وظروفه، حيث أن الفرد من هذه الفئة لا يعتبر المعيل الرئيسي للعائلة، وغالباً ما يكون معالاً من غيره، مثل ربات البيوت والأبناء والبنات الشباب الذين لا يرغبون في العمل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي المقابل نجد أن التغير في معدل البطالة غالباً ما يكون ضعيف التأثير في معدلات المشاركة في صفوف فئة العمالة الأساسية (Primary Workers) [٢٣]. حيث تعتبر هذه الفئة قليلة الحساسية للتغير في معدل البطالة، ويكون إرتباطها قوي جداً في سوق العمل، وذلك لأنه يترتب على الفرد من هذه الفئة التزامات ومسؤوليات (مثل رب الأسرة الذي يعتبر المعيل الرئيسي في الأسرة) تجعله دائم العمل أو البحث عن عمل غير متأثر بحالة النشاط الإقتصادي، وغالباً ما يتحرك أفراد هذه الفئة داخل إطار القوة العاملة من حالة عملية إلى أخرى (من مشتغل إلى متعطل أو العكس) دون الخروج من نطاقها.

ففي فترات الركود الإقتصادي، ينخفض الطلب على العمل ويزداد معدل البطالة، حيث يفقد بعض أفراد العمالة الأساسية فرص عملهم ويصبحون متعطلين، مما يدفع ببعض العمالة الثانوية مثل ربات البيوت أو الأبناء والبنات البالغين الذين لا يرغبون بالعمل إلى البحث عن عمل وذلك لمواجهة الإنخفاض في دخول أسرهم عند تعطل العامل الرئيسي في الأسرة، وهذا ما يسمى بأثر العامل المضاف (The Added Worker Effect) [٢٤]. وفي هذه الحالة يزداد عدد الباحثين عن عمل، وتظهر أعداد المتعطلين بشكل أكبر من حجمها الفعلي (Over Estimated)، وبالتالي يتضخم حجم القوى العاملة وتزداد معدلات المشاركة في القوى العاملة. ويتبين أن أثر العامل المضاف ينعكس في علاقة إيجابية بين معدل البطالة ومعدلات المشاركة في القوى العاملة.

وكذلك فإن تزايد معدل البطالة في حالة الركود الإقتصادي، وزيادة مدة التعطل عن العمل، تؤدي ببعض الباحثين عن عمل إلى الإحباط واليأس من وجود فرصة عمل مناسبة وبأجر ملائم، حيث ينخفض معدل الأجر المتوقع من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قبل المتعطلين الذين يبحثون عن عمل، وذلك بسبب إنخفاض إحتمال الحصول على فرصة عمل مع زيادة معدل البطالة، وكذلك لإنخفاض الأجر الحقيقي للعاملين فعلياً بسبب الضغط على الأجر نتيجة زيادة المعروض عن المطلوب من القوى العاملة خلال فترات الركود الإقتصادي. وبالتالي نجد أن الباحثين عن عمل يتوقفون عن البحث ويخرجون من القوى العاملة، وهذا ما يسمى بأثر العامل المحبط (Discouraged Worker Effect)[٢٥]. ويتبين أن أعداد المتعطلين عن العمل تظهر بأقل من الحجم الفعلي (Under Estimated)، وبالتالي يكون حجم القوى العاملة أقل من الحجم الطبيعي، وتنخفض معدلات المشاركة في القوى العاملة. وينعكس أثر العامل المحبط بعلاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدلات المشاركة في القوى العاملة.

ويعمل كلا الأثرين (أثر العامل المضاف وأثر العامل المحبط) عند زيادة معدل البطالة وباتجاهين متعاكسين في التأثير على حجم القوى العاملة، وبالتالي على معدل المشاركة في القوى العاملة، فإذا زاد حجم أثر العامل المضاف عن حجم أثر العامل المحبط يكون هناك علاقة طردية بين معدل المشاركة ومعدل البطالة. وإذا حدث العكس تكون العلاقة سلبية، أي ينخفض معدل المشاركة في القوى العاملة عند إرتفاع معدل البطالة.

ومع العلم بأنه لا يمكن التحديد المسبق للأثر الناجم عن زيادة معدل البطالة في معدل المشاركة في القوى العاملة، إلا أنه يتوقع غالباً سيادة أثر العامل المحبط على أثر العامل المضاف[٢٦]، أي يتوقع وجود العلاقة العكسية بين معدل المشاركة ومعدل البطالة. ويفسر ذلك بأن أثر العامل المضاف يعكس إستجابة أفراد بعض الأسر التي فقد عائلها الأساسي فرصة عمله فقط وليس كل الأفراد. أما أثر العامل المحبط فهو يعكس استجابة المتعطلين الباحثين عن عمل لجميع الأفراد في المجتمع نتيجة لإرتفاع معدل البطالة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٢-٥) تطور التحليل الخاص بمشاركة الإناث في القوى العاملة:

لقد بدأت الدراسات التطبيقية ومنذ منتصف هذا القرن بتحليل العوامل المؤثرة في مشاركة الإناث في القوى العاملة، حيث حاولت في الأساس إيراد تفسير للنمو الكبير والمتواصل في معدلات مشاركة الإناث المتزوجات في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا خلال النصف الأول من هذا القرن. وذلك في الوقت الذي تميزت فيه معدلات مشاركة الذكور بالإنخفاض، بالرغم من الإرتفاع الكبير في معدلات الأجور في هذه الدول. وبالنسبة لحالة الذكور فقد فسر ذلك بسيادة أثر الدخل السلبي على أثر الإحلال الإيجابي والناتجة عن الإرتفاع في معدلات الأجور، حيث تم إيعاز ذلك إلى إنخراط الذكور في الدراسات الإضافية أو التعليم العالي وإلى الميل المبكر إلى التقاعد، وهو ما يرتبط بزيادة الدخل غالباً[٢٧].

أما في حالة الإناث فقد فسر إرتفاع معدلات المشاركة بسيادة أثرالإحلال وبشكل كبير على أثر الدخل. وهذا ما توصل إليه نموذج مينسر (Mincer) [٢٨]، والذي يعتبر من أوائل النماذج التي حاولت دراسة سلوك معدلات مشاركة الإناث المتزوجات في القوى العاملة، والذي طبق على الولايات المتحدة. حيث أدرج فيه مجموعة من العوامل، مثل التعليم والأطفال ومعدل البطالة ليعكس التذبذبات الدورية في الدخل، وذلك بالإضافة إلى العوامل الرئيسية والمتمثلة في الدخل الخاص بالزوجة من العمل ودخل الزوج. وقد تمخض نموذج مينسر عن بعض النتائج المهمة، فقد تبين أن مشاركة الإناث المتزوجات في قوة العمل لها علاقة إيجابية قوية بأجورهن، وعلاقة سلبية بدخل أزواجهن أو الدخل من غير العمل، حيث تتجاوز مرونة الأجور الإيجابية بشكل كبير جداً مرونة الدخول السلبية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد قدمت نماذج أخرى تفسيرات قوية لما لوحظ من زيادة كبيرة في معدلات مشاركة الإناث المتزوجات، فقد تم إيعاز ذلك حسب نموذج بيكر في نظريته لتخصيص الوقت كما تبين سابقاً، إلى الإنخفاض في الطلب البيتي على عمل المرأة، وذلك لإنخفاض معدلات الخصوبة، حيث أن الأطفال حسب نظرية بيكر يعتبرون سلعاً أو منتجات منزلية مكثفة للوقت. وكذلك إلى زيادة إستخدام السلع الرأسمالية والأساليب الإنتاجية الموفرة للوقت في الأعمال المنزلية.

وبالإضافة إلى ما ذكر لتفسير زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة، فقد يعزى جزء كبير من هذه الزيادة إلى التغيرات الإيجابية التي حدثت في رغبات وتفضيلات الإناث نحو العمل في السوق، والتي كانت مصاحبة لإرتفاع مستويات التعليم في صفوف الإناث، حيث أن هذه التغيرات قد صاحبت حركة المطالبة بالمساواة بين الجنسين في البلدان المتقدمة، وحقيقة أن المرأة أصبحت تسعى للعمل من أجل تحقيق الذات بالإضافة إلى الحاجة الإقتصادية. وكذلك فإن إتساع قاعدة المهن المقبولة من قبل الإناث كان لها أكبر الأثر في زيادة مشاركتها. وتبين أن التعليم كان من أهم العوامل التي أدت إلى التغير في رغبات وتفضيلات المرأة نحو العمل المأجور ونحو بعض الأنواع من المهن، مما أدى إلى إتساع قاعدة المهن المقبولة للإناث وبالتالي إلى زيادة مشاركتها[٢٩].

وبينما نجد أن قرارات عرض العمل المتعلقة بالمشاركة بالقوى العاملة وبكمية ساعات العمل المعروضة تعتمد في الأساس على متغيرين رئيسيين، وهما الأجر الحقيقي والدخل الحقيقي من غير العمل، فإن هناك عوامل أخرى ذات تأثير مباشر في قرارات عرض العمل، وخصوصاً قرار المشاركة، والتي كانت تندرج تحت مفهوم رغبات وتفضيلات العامل، حيث افترض ثباتها من أجل سهولة التحليل. وهذه العوامل التي تحكم تفضيلات الأفراد تمثل بعض

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخصائص الشخصية للأفراد وبعض الخصائص العامة في البيئة المحيطة فيهم(٣٠).

ومن أجل تحليل العوامل المؤثرة في مشاركة الإناث في القوى العاملة، فإنه لا بد من تجاوز الفرض الخاص بثبات الرغبات والتفضيلات أثناء التحليل، ففي حالة الإناث هناك مجموعة من الخصائص الشخصية بالإضافة إلى التركيبة العائلية والإعتبارات الثقافية في المجتمع تؤثر بشكل مباشر في قرارات الإناث بالمشاركة في القوى العاملة، حيث تنعكس هذه العوامل في رغبات وتفضيلات الإناث فيما يخص القيمة التي تضعها الواحدة منهن للوقت في الأنشطة خارج سوق العمل (الأنشطة المنزلية)، وبالتالي تساهم هذه العوامل في تحديد مقدار الأجر المطلوب والذي يمثل الإنتاجية في البيت.

ويتضح مما سبق أنه تبرز الحاجة إلى إدراج العوامل المهمة التي تؤثر على قرارات الإناث الخاصة بالمشاركة في القوى العاملة، وذلك من خلال تأثيرها المباشر على قيمة الأجر الذي تطلبه الواحدة من الإناث أو تحدده لنفسها -الأجر التحفضي- وعلى قيمة الأجر المحتمل في سوق العمل إذا ما أقدمت على العمل مقابل أجر،حيث يعتمد قرار الإناث وخصوصاً المتزوجات في المشاركة وكما تبين سابقاً على المقارنة النسبية بين الإنتاجية في سوق العمل وفي البيت، وبالتالي على المقارنة بين الأجرالمعروض في سوق العمل (بإعتباره يمثل الإنتاجية في سوق العمل) والأجر المطلوب -الأجر التحفضي- (والذي يتحدد بالمنفعة الحدية للوقت خارج سوق العمل أو بإنتاجية المرأة في البيت حسب نموذج بيكر).

وهناك العديد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والديموغرافية والثقافية التي تؤثر في مشاركة الإناث في القوى العاملة والتي ركزت عليها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معظم الدراسات التطبيقية، ولعل من أهمها ما يلي[٣١]: المستوى التعليمي للمرأة، الحالة الزواجية، العمر، عبء رعاية الأطفال (أعدادهم وأعمارهم)، حجم الأسرة، مستوى دخل الأسرة، معدل البطالة، بالإضافة إلى الإعتبارات الثقافية في المجتمع التي تحدد المواقف والإتجاهات نحو عمل المرأة.

وقد حاولت بعض الدراسات التطبيقية في هذا المجال تحليل أثر بعض العوامل المقترحة على مشاركة الإناث في القوى العاملة من خلال تأثير هذه العوامل على تكلفة الفرصة البديلة لكلا الخيارين بخصوص المشاركة أو عدمها[٣٢]، حيث أن تكلفة الفرصة البديلة لخيار عدم المشاركة تتمثل في قيمة الأجر الممكن تحقيقه في سوق العمل (الأجر المحتمل)، والذي يعتمد على المستوى التعليمي للمرأة وعمرها وخبراتها العملية في سوق العمل وكذلك على ظروف سوق العمل، أما تكلفة الفرصة البديلة لخيار المشاركة في سوق العمل فإنها تتمثل في إنتاجية المرأة في العمل المنزلي، والتي تعتمد على مجموعة من العوامل، مثل عبء رعاية الأطفال وحجم الأسرة ومستوى دخل الأسرة، هذا بالإضافة إلى التكلفة غير المباشرة المفروضة من قبل الإعتبارات الثقافية في المجتمع، والتي تكون مصاحبة للعمل خارج المنزل أو لطبيعة المهنة الممارسة، خصوصاً في المجتمعات التي تتحفظ على عمل المرأة خارج المنزل بشكل عام وعلى أنواع معينة من المهن بشكل خاص.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شارات
ıa.com

المبحث الثاني:

الدراسات السابقة المتعلقة بمشاركة المرأة في القوى العاملة

ظهرت العديد من الدراسات على المستويات العالمية والعربية والمحلية والتي بحثت في أوضاع المرأة في جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وتمشياً مع أهداف هذه الدراسة ولتحقيق غاياتها فإنه سيتم التركيز على الدراسات الإقتصادية وخصوصاً المتعلقة بمشاركة المرأة في القوى العاملة على المستوى العالمي والعربي والمحلي، مع مراعاة إختيار دراسات تطبيقية في دول تتشابه إلى حد ما في ظروفها وخصائصها الإجتماعية والإقتصادية والديموغرافية مع الأردن.

أولاً: الدراسات الأجنبية:

هناك دراسات كثيرة على المستوى العالمي تعالج موضوع مشاركة المرأة في القوى العاملة وخصوصاً في الدول المتقدمة التي كانت رائدة في هذا المجال بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك حين بدأت معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة بالإرتفاع المضطرد، مما لفت الإنتباه إلى دراسة هذه الظاهرة وتفسيرها.

وعلى النقيض من ذلك بدأت دراسات أخرى تحاول البحث في أسباب تدني معدلات مشاركة الإناث في النشاط الإقتصادي في الدول النامية وخصوصاً في افريقيا وآسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية.

ولغايات هذه الدراسة والتي تحاول الوقوف على أهم العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة ومن ثم تفسير أسباب تدنيها، فإنه تم إختيار دراستين أجنبيتين تخدم أهداف الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهناك دراسة ريكارد وجيمس (Richard Anker and James C. Knowles)[٣٣] عن مشاركة المرأة في القوى العاملة في أفريقيا والتي طبقت على كينيا (Kenya). فقد هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحليل مجموعة من العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة الكينية في القوى العاملة باستخدام أسلوب التحليل القياسي مستندة إلى عينة دراسية اشتملت على (٣١٨٠) أسرة تم تقسيمها إلى فئتين أثناء الدراسة حسب الحضر والريف.

وقد استخدم الباحثان طريقة المربعات الصغرى (OLS) لقياس تأثير مجموعة من العوامل أو المحددات التي يعتقد بأنها ذات تأثير في قرار المرأة الكينية في المشاركة في النشاط الاقتصادي، وذلك بشكل منفصل في الريف والحضر، وهذه العوامل هي: العوامل الثقافية، عبء رعاية الأطفال والمسؤوليات المنزلية، الحالة الصحية للمرأة، وضع الأسرة الإقتصادي ومدى حاجتها الإقتصادية (دخل الأسرة، حجمها، كمية الأرض الزراعية التي تملكها)، إمكانية امتلاك الأسرة التي تنتمي إليها المرأة لمشاريع زراعية (مزرعة)، ووضع الأسرة بالنسبة للهجرة، وأخيراً العمر والمستوى التعليمي للمرأة.

وتعتبر دراسة ريكارد وجيمس من الدراسات النادرة التي اهتمت بالعوامل الثقافية وتأثيرها على قرار المرأة بالمشاركة، حيث استخدم الباحثان بناءاً على معطيات المسح والبيانات التي اعتمدت عليها الدراسة ثلاثة متغيرات لتعكس العوامل الثقافية خصوصاً في الريف، وهي: أولاً: دين الأسرة (حيث كانت نسبة الأسر المسلمة من مجموع الأسر المشمولة في العينة (١,٥٪) في الريف و(٢٢٪) في الحضر). والمتغير الثاني والذي ينطبق على حالة الريف والتقاليد المتبعة فيه، ويعبر هذا المتغير عما إذا كان رب الأسرة يعيش معها أو بعيداً عنها، حيث أن المرأة تقليدياً تعتبر مسؤولة بشكل رئيسي عن نشاطات

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الأسرة الزراعية (مزرعة الأسرة)، وذلك لأن الرجال عادة يذهبون للعمل في المدن الرئيسية ويعيشون بعيداً عن الأسرة (حيث كانت نسبة الأسر التي يعيش أربابها بعيداً عنها بغرض العمل حوالي (١٠٪) من مجموع الأسر الريفية). أما المتغير الثالث فهو مسألة تعدد الزوجات في الأسرة الواحدة، حيث من السهل على الرجل في الريف الجمع بين أكثر من زوجة (١٦٪ من مجموع الزوجات في العينة يتبعن لأزواج لديهم أكثر من زوجة). حيث تتوقع الدراسة أن تكون إحتمالية مشاركة المرأة أكبر في حالة أن تكون غير مسلمة أو أن تكون من أسرة يعيش الزوج فيها بعيداً عن الأسرة أو تكون من أسرة تتميز بظاهرة تعدد الزوجات.

ولقياس مدى حاجة الأسرة الإقتصادية فقد استخدم الباحثان متوسط دخل الفرد في الأسرة وذلك بقسمة دخل الأسرة المتاح من جميع المصادر (باستثناء دخل المرأة إذا كانت عاملة) على عدد أفراد الأسرة المعدّل، والذي يعتبر أن الفرد بعمر (١٥) سنة فأكثر وحدة واحدة، والفرد دون هذا السن نصف وحدة وذلك بسبب التفاوت بين أفراد الأسرة في متطلباتهم الإستهلاكية.

وقد بينت نتائج هذه الدراسة على عينة الريف أن وجود مزرعة لدى الأسرة أو امتلاكها لأرض زراعية يعتبر من أهم العوامل وأقواها تأثيراً والتي تزيد من احتمالية مشاركة المرأة الريفية في القوى العاملة، بالإضافة إلى أنه تبين وبشكل واضح زيادة إحتمالية مشاركة الإناث في الأسر التي يعيش أربابها بعيداً عنها، وهذا ما يؤكد نمط العادات التي سبق ذكرها من حيث تولي المرأة مسؤولية مزرعة الأسرة في غياب الزوج. يلي ذلك عامل الهجرة من حيث الأهمية والذي تبين بأنه يؤثر بشكل سلبي وقوي على إحتمالية مشاركة المرأة في القوى العاملة، على عكس ما توقعت الدراسة، وتم تفسير ذلك في ضوء نتائج

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدراسة إلى عدم إمكانية حصول المرأة التي تتبع لأسر مهاجرة إلى فرصة عمل في الريف لندرة فرص العمل المأجور، وكذلك لعدم امتلاك الأسر المهاجرة في الغالب أراضي زراعية.

أما المتغيرات التي تلي المتغيرات السابقة من حيث حجم تأثيرها وقوتها في التأثير، فهي: متوسط دخل الفرد في الأسرة، والحالة الصحية للمرأة، حيث تبين أن متوسط دخل الفرد في الأسرة يؤثر عكسياً على احتمالية مشاركة المرأة الريفية في القوى العاملة وهذا ما توقعته الدراسة، أما الحالة الصحية فقد أظهرت التأثير المتوقع منها حيث تؤثر بشكل سلبي على احتمالية مشاركة المرأة في القوى العاملة.

أما باقي المتغيرات فلم تكن ذات دلالة احصائية ولم تظهر تأثير يذكر على احتمالية مشاركة المرأة، وهي: المستوى التعليمي، العمر، الدين، وجود إناث أخريات (١٥ سنة فأكثر) يساعدن في شؤون المنزل، عدد المواليد الأحياء للمرأة، ومسألة تعدد الزوجات داخل الأسرة، وكذلك وجود أطفال رضع أو دون سن الخامسة، وهذا ما يؤكد بأن المرأة الريفية أقل تأثراً بوجود الأطفال عنها في حالة المرأة الحضرية وذلك لوجود الأسر الممتدة ووجود بدائل كثيرة لرعاية الأطفال ولإمكانية العمل (خصوصاً في الزراعة) في نفس الوقت الذي ترعى فيه المرأة أطفالها.

أما دراسة عينة الحضر والتي اشتملت على المتغيرات المستقلة التالية: عمر المرأة، المستوى التعليمي، الحالة الزواجية، مستوى دخل الأسرة، الهجرة، وجود الأطفال لدى المرأة، ظاهرة تعدد الزوجات في الأسرة، وجود إناث أخريات (١٥ سنة فأكثر).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد بينت نتائج التحليل لعينة الحضر أن هناك ثلاثة متغيرات فقط أظهرت علاقة قوية ذات دلالة احصائية قوية مع احتمالية مشاركة المرأة الحضرية في القوى العاملة، وهي: المستوى التعليمي للمرأة، ومتوسط دخل الفرد في الأسرة، والحالة الزواجية للمرأة، حيث تبين بأن المستوى التعليمي للمرأة يؤثر بشكل إيجابي وقوي على احتمالية مشاركة المرأة الحضرية في القوى العاملة وخصوصاً في المستويات التعليمية المرتفعة (الحاصلات على مستوى تعليمي ثانوي فأعلى). أما متوسط دخل الفرد في الأسرة فقد تبين بأنه يؤثر بشكل إيجابي وقوي على احتمالية مشاركة المرأة في القوى العاملة، وعزت الدراسة ذلك إلى أن الإناث من الأسر ذات الدخل المرتفع نسبياً تكون فرصتهن أكبر في التعليم والتأهيل من غيرهن مما يزيد من احتمالية دخولهن لسوق العمل. أما المتغير الثالث الذي أظهر تأثيراً قوياً وفي نفس الإتجاه المتوقع، هو الحالة الزواجية، حيث تبين أن احتمالية مشاركة الإناث المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج أقل منها للإناث العازبات.

أما باقي المتغيرات الأخرى فلم تكن ذات تأثير أو ذات دلالة احصائية مقبولة وإن كان معظمها أظهر الإتجاه المتوقع منه باستثناء متغير الأطفال. فعلى سبيل المثال تبين بأن احتمالية مشاركة الإناث من الأسر المسلمة أقل من غيرها، ولكن المتغير لم يكن ذو دلالة احصائية، وعلقت الدراسة على ذلك بأن غالبية الإناث من الأسر المسلمة في كينيا يتميزن بمستويات تعليمية منخفضة مقارنة مع الإناث الأخريات.

أما دراسة جيري وباربارا [٣٤] (Jere R. Behrman and Barbara L. Wolfe) والتي طبقت على نيكاراغوا (Nicaragua) عن محددات مشاركة المرأة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في القوى العاملة ومحددات العائد من العمل في ظل ظروف خاصة بالدول النامية. فقد هدفت إلى محاولة استكشاف أثر مجموعة من المحدّدات (العوامل المقترحة) على مشاركة المرأة في القوى العاملة وعلى العائد من العمل مع مراعاة الظروف الخاصة بسوق العمل في كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وكذلك الظروف الخاصة بسوق العمل حسب القطاع، فهناك قطاع العمل المنظم (الرسمي) وقطاع العمل غير المنظم وقطاع العمل التقليدي (العمل لدى الأسرة والأعمال الإقتصادية غير المأجورة).

وقد قسمت هذه الدراسة العينة التي اعتمدت عليها والتي اشتملت على حوالي (٤٠٠٠) امرأة إلى عدة فئات حسب الحضر والريف وحسب قطاع العمل، فقد تم تقسيمها أولاً حسب مكان الإقامة كالتالي: الإناث اللاتي يقطن في المدن الرئيسية، والإناث اللاتي يقطن في باقي المناطق الحضرية، والإناث اللاتي يقطن في الريف. وثانياً تم تقسيمها حسب قطاع العمل كالتالي: الإناث اللاتي يشاركن في القوى العاملة في القطاع الرسمي المنظم، والإناث اللاتي يشاركن في القطاع غير المنظم، وأخيراً الإناث اللاتي يشاركن في قطاع العمل التقليدي أي لدى الأسرة أو في النشاطات غير المأجورة.

وعند التركيز على جانب المشاركة في القوى العاملة فقد استخدم الباحثان لدراسة وتحليل مجموعة العوامل المحدّدة لمشاركة المرأة في القوى العاملة أسلوب التحليل القياسي (نموذج بروبيت) والذي يقيس الأثر النسبي واتجاه التأثير لكل عامل مقترح على احتمالية مشاركة المرأة في القوى العاملة، حيث اشتمل النموذج على مجموعة من العوامل المحددة، أهمها: المستوى التعليمي للمرأة، وخبرتها العملية، والحالة الزواجية، ووجود أطفال دون سن الخامسة لدى المرأة، وجود من يساعد في رعاية الأطفال، ومستوى دخل الأسرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبشكل عام بيّنت نتائج الدراسة أن عامل الخبرة يعتبر من أهم وأقوى العوامل المحدّدة لمشاركة المرأة في القوى العاملة، حيث كلما ازدادت عدد سنوات الخبرة كلما ازدادت احتمالية مشاركة المرأة في القوى العاملة بشكل عام، وفي المناطق الحضرية والمدن الرئيسية وفي قطاع العمل المنظم بشكل خاص. يلي عامل الخبرة من حيث الأهمية متغير المستوى التعليمي للمرأة والذي أظهر علاقة إيجابية قوية مع احتمالية مشاركة المرأة في القوى العاملة وخصوصاً في المناطق الحضرية وفي قطاع العمل المنظم.

أما وجود أطفال لدى المرأة (دون سن (٥) سنوات) فإن ذلك يؤثر بشكل سلبي وقوي على احتمالية مشاركة المرأة في القوى العاملة وخصوصاً في المدن الرئيسية، ولا يظهر ذو أهمية في المناطق الحضرية الأخرى وفي المناطق الريفية، وفي حالة المدن الرئيسية نجد أن تأثير هذا العامل يتركز بشكل كبير في قطاعي العمل المنظم والعمل التقليدي. وبناءاً على تأثير الأطفال السابق، فإن وجود من يساعد في الأسرة في رعاية الأطفال يزيد من احتمالية مشاركة المرأة خصوصاً في المدن الرئيسية.

أما بالنسبة للحالة الزواجية للمرأة فقد تبين بأن احتمالية مشاركة الإناث العازبات في القوى العاملة أكبر منها للمتزوجات أو للاتي سبق لهن الزواج، حيث تزداد احتمالية مشاركة العازبات في المناطق الحضرية والمدن الرئيسية عنها في المناطق الريفية وخصوصاً في قطاع العمل المنظم وقطاع العمل التقليدي، أما المتزوجات فإن احتمالية مشاركتهن في القوى العاملة أكبر في المناطق الريفية ثم في المدن الرئيسية ثم في المناطق الحضرية الأخرى، وتتركز مشاركة هذه الفئة في قطاع العمل التقليدي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأخيراً تبين أن مستوى دخل الأسرة يرتبط بعلاقة عكسية مع احتمالية مشاركة المرأة في القوى العاملة بشكل عام، وتظهر هذه العلاقة بشكل أقوى في المدن الرئيسية والمناطق الحضرية الأخرى، وكذلك نجد أن هذه العلاقة تظهر بقوة أكبر في حالة قطاع العمل التقليدي.

ثانياً: الدراسات العربية:

اتسمت معظم الدراسات التي بحثت في علاقة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي بمحاولة إبراز دور المرأة العربية في التنمية الإقتصادية من خلال منهج التحليل الوصفي والذي يزود القارئ ببعض النسب والمعدلات والتوزيعات المختلفة التي تعكس تطور وضع المرأة العربية في القوى العاملة وفي الحياة الاقتصادية. وهذا متوقع في ظل المرحلة السابقة، حيث أن معظم الدول العربية تعتبر دول نامية وحديثة الإستقلال.

وبالرغم من ذلك فإن هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع مشاركة المرأة العربية في سوق العمل بنوع من التحليل المتعمق والتي تنسجم مع أهداف هذه الدراسة والتي سنوردها فيما يلي:

ففي دراسة مليكة عبد العالي عن تأثير العوامل الديموغرافية والإقتصادية في عمل المرأة السورية[٣٥]، نجد أن هذه الدراسة هدفت إلى محاولة تحليل تأثير مجموعة العوامل الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية (على مستوى المجتمع) في النشاط الاقتصادي للمرأة السورية مستخدمةً أسلوب التحليل الكلي الذي يستند إلى دراسة العلاقة بين بعض المؤشرات الكلية في المجتمع والتي تعكس الخصائص الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية للسكان ومعدل مشاركة الإناث في النشاط الإقتصادي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد استخدمت الباحثة أسلوب تحليل الإرتباط الخطي القياسي بين كافة المتغيرات المستقلة المقترحة ومتغير معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة وذلك بالإعتماد على (١٢) مشاهدة فقط (عدد المحافظات السورية). ولغايات المقارنة تم تطبيق تحليل الإنحدار السابق للأعوام ١٩٦١، ١٩٧٠، ١٩٨١ كل على حدا، وذلك للوقوف على التطور الزمني لتأثير العوامل المستقلة المقترحة.

وقد ركزت الباحثة في دراستها على المتغيرات القابلة للقياس، الأمر الذي يجعل هذه الدراسة تهمل أهمية العوامل الثقافية. والمتغيرات المستقلة المستخدمة في هذه الدراسة، هي: معدل الأمية بين السكان، معدل القيد الدراسي (نسبة إلتحاق الإناث في مستويات التعليم الثانوي والجامعي)، معدل الوفيات الخام، معدل وفيات الأطفال، معدل المواليد الخام، معدل الخصوبة العام، نسبة التحضر، نسبة العازبات، نسبة المتزوجات، نسبة المطلقات، نسبة الأرامل، معدّل النشاط الإقتصادي للذكور، معدّل نمو قوة العمل المؤنثة، معدل النمو السنوي للسكان، معدّل النمو السنوي للسكان من الإناث.

وبسبب ظهور مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في كل سنة من سنوات الدراسة، فقد لجأت الباحثة إلى عمل معادلات إنحدار لمعدّل النشاط الاقتصادي للإناث (لكل سنة) على المتغيرات الديموغرافية ثم على المتغيرات الاقتصادية ثم المتغيرات الإجتماعية بشكل منفصل، علماً بأنه تم حذف بعض المتغيرات المستقلة التي أظهرت إرتباطاً داخلياً قوياً فيما بينها.

ومن خلال تحليل نتائج الدراسة تبين أن أكثر العوامل أهمية في تأثيرها في معدل مشاركة الإناث السوريات في القوى العاملة عام ١٩٦٠ وبدلالة احصائية قوية وحسب إتجاه تأثيرها، هي (مرتبة حسب أهميتها): معدّل الأمية

© Arabic Digital Library Yarmouk University

بين السكان (تأثير سلبي)، معدّل وفيات الأطفال (تأثير إيجابي)، معدّل المواليد الخام (تأثير سلبي)، ثم نسبة الأرامل في المجتمع (تأثير سلبي).

وفي عام ١٩٧٠ بينت نتائج التحليل أن أهم المتغيرات المستقلة التي أظهرت إرتباطاً قوياً مع معدّل مشاركة الإناث وبدلالة إحصائية قوية وحسب إتجاه تأثيرها، هي: نسبة العازبات (تأثير إيجابي)، نسبة الأرامل (تأثير سلبي)، معدّل نمو السكان (تأثير سلبي)، نسبة المطلقات (تأثير سلبي)، معدّل الأمية بين السكان (تأثير سلبي).

أما في عام ١٩٨١ فقد بيّنت نتائج التحليل أن أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة في معدّل مشاركة الإناث السوريات في القوى العاملة وبدلالة إحصائية قوية وحسب إتجاه تأثيرها، هي: معدّل مشاركة الذكور في النشاط الإقتصادي (تأثير إيجابي)، معدّل النمو السكاني للإناث (تأثير سلبي)، معدل نمو السكان (تأثير سلبي)، معدّل الخصوبة العام (تأثير سلبي)، نسبة العازبات (تأثير إيجابي). وبشكل عام يتضح لنا من هذه الدراسة والتي تعكس التطور الزمني لتأثير مجموعة من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والديموغرافية المختلفة على معدّل مشاركة الإناث في القوى العاملة، أنه في عام ١٩٦٠ كان للمتغيرين معدل المواليد الخام ومعدّل الأمية دور بارز في تفسير سلوك معدّل النشاط الإقتصادي للإناث السوريات، أما في عام ١٩٧٠ و١٩٨١ نجد أن متغيرات الحالة الزواجية للمرأة ومعدل نمو السكان ومعدل الخصوبة العام أصبحت من أهم المتغيرات التي برزت ذات تأثير مباشر على مشاركة المرأة السورية في القوى العاملة، بالإضافة إلى معدل الأمية بين السكان.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما دراسة سليمان القدسي عن مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة وتقدير الإرتباط بين الخصوبة وعرض العمل للإناث[٣٦]، فقد هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى بحث محدّدات مشاركة المرأة العربية الإقتصادية في مجموعة من الدول العربية على مستوى الإقتصاد الجزئي وهي الكويت وعُمان والأردن وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وركزت تحديداً على العلاقة بين الخصوبة والعمل، بالإضافة لذلك فقد عملت الدراسة على عرض أبرز الإتجاهات في وضع المرأة العربية من حيث التعليم والخصوبة ووضعها الإجتماعي ومشاركتها الرسمية وغير الرسمية خاصة في المجال الاقتصادي خلال العقدين المنصرمين.

وتعتبر هذه الدراسة من أهم وأحدث الدراسات على الصعيد العربي التي بحثت في هذا المجال، وخصوصاً في تركيزها على متغير الخصوبة وعلاقته بالنشاط الإقتصادي للمرأة العربية، ولكونها كذلك طُبقت على مجموعة من الدول العربية.

وعند التركيز على الجانب العملي للدراسة في تحليلها لمشاركة المرأة العربية في القوى العاملة، نجد أن الباحث استخدم نموذج قياسي من خطوتين، فقد حاول بدايةً تقدير العلاقة بين الخصوبة ومجموعة من المتغيرات المستقلة ذات العلاقة وذلك باستخدام معادلة الإمكان الأعظم لـ "بواسون" (Apoisson Maximum Likelihood). ومن ثم حاولت الدراسة تقدير العلاقة بين احتمالية مشاركة المرأة في القوى العاملة ومجموعة من العوامل المستقلة المقترحة التي يُعتقد أنها ذات علاقة بالإضافة إلى متغير الخصوبة المقدّر في المعادلة السابقة، وذلك باستخدام نموذج بروبيت (Probit Model).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفيما يلي استعراض مبسط للنتائج في كل دولة بشكل منفصل:

فقد أظهرت نتائج الدراسة في حالة عُمان والتي اعتمدت على عينة دراسية تشكل (٦٪) من عدد السكان عام ١٩٩٣. أن خصوبة المرأة (عدد المواليد الأحياء للمرأة) تتأثر إيجابياً وبدلالة إحصائية قوية مع متغير عمر المرأة ومتغير عدد وفيات الأطفال الرضع للمرأة ومتغير تفضيل الأبناء الذكور (نسبة البنات إلى الأبناء عند المرأة)، وتتأثر خصوبة المرأة سلبياً وبدلالة إحصائية قوية مع متغير مربع العمر (Age^2) ومع سن المرأة عند الزواج ومع مستواها التعليمي.

أما مشاركة المرأة العُمانية في القوى العاملة، فقدتبين أن احتمالية مشاركة المرأة ترتبط إيجابياً وبدلالة إحصائية قوية مع فئات العمر المختلفة للمرأة وتصل أقصاها في الفئة العمرية (٣٥-٤٤ سنة)، ومع مستويات التعليم المختلفة للمرأة وتصل أقصاها عند المستوى التعليمي الثانوي. أما باقي المتغيرات المستقلة الأخرى فقد أظهرت تأثيرسلبي وبدلالة إحصائية قوية على إحتمالية مشاركة المرأة العُمانية في القوى العاملة، وهي: وجود أطفال رضع لدى المرأة، ومتغير الخصوبة المقدّر للمرأة، وإذا كانت المرأة من فئة المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج، وإذا كانت المرأة تتميز بحالة صحية سيئة (متغير الحالة الصحية). وتبين بشكل عام أن جميع المتغيرات المستقلة السابقة قد أظهرت الإتجاه المتوقع في تأثيرها على احتمالية مشاركة المرأة العُمانية في القوى العاملة.

أما في حالة الأردن فقد اعتمدت الدراسة على البيانات المستخلصة من مسح الصحة والتغذية والقوى البشرية والفقر عام ١٩٨٧، وبيّنت أن خصوبة المرأة الأردنية تتأثر ايجابياً وبدلالة إحصائية قوية مع عمر المرأة ومع عدد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفيات الأطفال الرضع للمرأة ومع متغير تفضيل الأبناء الذكور، وتتأثر عكسياً وبدلالة إحصائية قوية مع متغير مربع العمر وسن الزواج، ومستواها التعليمي، وحجم موارد الأسرة، ومع معدّل أجرها إذا كانت عاملة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة كذلك أن احتمالية مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة ترتبط إيجابياً وبدلالة إحصائية قوية مع فئات عمر المرأة المختلفة وتصل أقصاها في الفئة العمرية (٣٥-٤٤ سنة)، ومع مستواها التعليمي وتصل أقصاها عند مستوى الدبلوم المتوسط، وتزداد كذلك احتمالية مشاركة المرأة الأردنية إذا كانت عازبة أو مطلقة. ولكن لم تكن العلاقة هنا ذات دلالة إحصائية مقبولة. أما باقي المتغيرات المستقلة المستخدمة فقد أظهرت تأثير سلبي على احتمالية مشاركة المرأة، فبعضها كان بدلالة احصائية قوية، مثل: متغير الخصوبة المقدّر، وإذا كانت المرأة تنتمي لفئة المتزوجات حالياً، وأما بعضها الآخر فلم يكن ذو دلالة احصائية، مثل: مستوى دخل الأسرة، والحالة الصحية السيئة للمرأة، وبشكل عام تبين أن تأثير جميع المتغيرات المستقلة كان بالإتجاه المتوقع له.

وفي فلسطين حيث اعتمدت الدراسة على عينة دراسية شملت (٢٥٠٠) أسرة في عام ١٩٩٢، فقد بيّنت نتائج الدراسة أن خصوبة المرأة الفلسطينية تتأثر إيجابياً وبدلالة إحصائية قوية مع عمر المرأة ومع عدد وفيات الأطفال الرضع للمرأة، ومع متغير تفضيل الأبناء الذكور. وتتأثر عكسياً وبدلالة إحصائية قوية مع متغير مربع العمر وسن الزواج، أما متغير المستوى التعليمي فلم يكن ذو دلالة إحصائية وإن كان يؤثر عكسياً (في الإتجاه المتوقع).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أظهرت نتائج الدراسة كذلك أن احتمالية مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة ترتبط إيجابياً وبدلالة احصائية قوية مع فئات العمر المختلفة وتصل أقصاها في الفئتين (٤٥-٥٤ سنة، و٥٥-٦٤ سنة)، وعزت الدراسة ذلك إلى أن النساء في فئات العمر المرتفعة عادة يكنّ المعيل الرئيسي للأسرة وذلك بسبب ظروف الإحتلال والتي جعلت نسبة كبيرة من أرباب الأسر إما من فئة المبعدين عن البلاد أو فئة العاجزين جسمياً أو فئة المساجين أو استشهدوا. أما بالنسبة للمستوى التعليمي للمرأة الفلسطينية فقد تبين بأن احتمالية مشاركة المرأة تكون أكبر ما يمكن في المستوى التعليمي (الأمي، والابتدائي، والدبلوم المتوسط، والجامعي) وتصل أقصاها في مستوى الدبلوم المتوسط، أما مستويات التعليم الإعدادي والثانوي فقد أظهرت إرتباط سلبي مع احتمالية مشاركة المرأة ولكنها لم تكن ذات دلالة إحصائية. ويؤثر كذلك متغير الخصوبة المقدّر للمرأة الفلسطينية سلبياً وبدلالة احصائية قوية على احتمالية مشاركة المرأة في القوى العاملة. أما باقي المتغيرات المستقلة المستخدمة فقد أظهرت الإتجاه السلبي في تأثيرها على احتمالية مشاركة المرأة، ولكنها لم تكن ذات دلالة احصائية، وهي: وجود أطفال لدى المرأة دون سن (٥) سنوات، وإذا كانت المرأة من فئة الإناث المتزوجات.

وفي حالة الكويت ولعدم توفر البيانات اللازمة، فقد عملت الدراسة على تقدير نموذج بروبيت مباشرة على مشاركة الإناث في القوى العاملة، وذلك بالإعتماد على عينة دراسية تشكل (٢٥٪) من المسح السكاني لعام ١٩٨٥. وقد بيّنت نتائج الدراسة أن احتمالية مشاركة المرأة الكويتية في القوى العاملة ترتبط إيجابياً وبدلالة احصائية قوية مع فئات العمر المختلفة وتصل أقصاها في الفئة العمرية (٣٥-٤٤ سنة)، ومع مستويات التعليم المختلفة للمرأة وتصل أقصاها عند مستوى الدبلوم المتوسط، وبالنسبة للحالة الزواجية فقد تبين بأن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

احتمالية مشاركة المرأة تكون أقل ما يمكن وبدلالة احصائية قوية بين فئتي المتزوجات والمطلقات.

وبشكل عام يتضح من دراسة القدسي أن متغيرات: الخصوبة، المستوى التعليمي، والحالة الزواجية بالإضافة إلى فئات العمر الوسطى كانت من أهم محدّدات مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة.

ثالثاً: الدراسات المحلية:

بالرغم من كثرة الدراسات التي تناولت المشاركة الاقتصادية للمرأة على الصعيد المحلي والتي تميزت في غالبها بمجرد التحليل الوصفي لواقعها وخصائص قواها العاملة، إلاّ أن الدراسات التي تناولت تحليل العوامل أو المحدّدات المؤثرة في مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة كانت قليلة جداً، ونورد فيما يلي أهمها:

هناك دراسة عيسى مصاروة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي للمرأة الأردنية[٣٧]، والتي هدفت إلى إبراز مستوى ونمط مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة خلال عقدي الستينات والسبعينات، وإلى تحليل ومراقبة بعض العوامل التي تؤثر (سلباً أو إيجاباً) على مستوى ونمط المشاركة الإقتصادية للمرأة في الأردن ومن ثم تحديد العوامل ذات التأثير الأهم في هذا المجال.

ولأمور تتعلق بتوفر البيانات ونوعيتها فقد أهتمت الدراسة بتحليل تأثير أربعة متغيرات مستقلة على مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة (كمتغير تابع)، وذلك باستخدام منهج التحليل الإحصائي الوصفي، وهذه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المتغيرات، هي: الحالة الزواجية، والخصوبة، والتعليم، والعوامل الثقافية (التقاليد الموروثة والتقاليد الأسرية التي ضيّقت مجال عمل الإناث). ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الدراسة قد اعتمدت بشكل رئيسي في بياناتها على الدراسة المتعددّة الأهداف للأسرة عام ١٩٧٦ بالإضافة إلى مسح الخصوبة البشرية لعام ١٩٧٦.

وبالنسبة للعلاقة بين فئات الحالة الزواجية (العازبات، المتزوجات، الأرامل، المطلقات، المنفصلات) ومشاركة الإناث الأردنيات في القوى العاملة. فقد بيّنت نتائج الدراسة أن فئة الإناث العازبات يتميّزن بأعلى معدلات مشاركة في القوى العاملة، أما فئة المتزوجات فيتميّزن بأقل معدلات مشاركة بين فئات الحالة الزواجية المختلفة. أما مستوى مشاركة المطلقات والمنفصلات والأرامل فإنه يقع بين مستوى مشاركة العازبات المرتفع ومستوى مشاركة المتزوجات المنخفض، مع إرتفاع في مستوى مشاركة المطلقات مقارنة مع الأرامل. وتتماشى هذه النتائج مع توقعات الدراسة لتأثير هذا العامل.

أما متغير الخصوبة، وبالرغم من عدم توفر بيانات حول معدلات مشاركة المرأة حسب وجود الأطفال وأعدادهم وأعمارهم، إلاّ أن هذه الدراسة بيّنت بالإعتماد على مسح الخصوبة البشرية لعام ١٩٧٦ أن فئة الإناث العاملات حالياً لديهن عدد أقل من الأطفال في المتوسط مما لدى فئتي الإناث اللاتي عملن سابقاً أو لم يعملن قط. ومما يؤكد التأثير السلبي لعبء رعاية الأطفال على مشاركة المرأة الأردنية حسب رأي هذه الدراسة هو الإرتفاع الكبير في نسبة الإناث غير الراغبات في العمل من إجمالي غير المشاركات في فئات العمر الوسطى الأمر الذي يُعزى إلى وجود الأطفال بشكل رئيسي وليس إلى عوامل أخرى، مثل: الزواج أو الإلتحاق بالتعليم أو للعوامل الثقافية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبيّنت نتائج الدراسة كذلك أن هناك علاقة إيجابية واضحة بين معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة ومستواهن التعليمي، وأكثر النتائج وضوحاً هي إرتفاع معدلات مشاركة الإناث بشكل كبير بعد إكمال مرحلة التعليم الثانوي والعالي، وتصل أقصاها عند مستوى البكالوريوس. ولكن تبين أن هناك إنخفاض في معدلات مشاركة الإناث في مستويات الدراسات العليا، وفسّرت الدراسة ذلك إلى أن الإناث الحاصلات على مستوى تعليمي أعلى من الشهادة الجامعية الأولى غالباً ما يكنّ من أسر غنية أو ميسورة أو متزوجات من أشخاص حاصلين على مستويات تعليمية عالية أيضاً، وهذا يعني عدم الحاجة الإقتصادية للأسرة، وبالتالي عدم حاجتها لعمل المرأة، وذلك نظراً لإرتفاع مستوى دخول أسرهن.

وبالإضافة إلى التأثير المباشر للمستوى التعليمي على مشاركة الإناث الأردنيات في القوى العاملة، فقد بيّنت الدراسة أن التعليم يؤثر إيجابياً كذلك على مستوى المشاركة من خلال علاقته الإيجابية مع متوسط عمر الزواج لدى الإناث، ومع علاقته العكسية مع الخصوبة والتي تبين بأنها تؤثر سلباً على مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة.

وأخيراً بيّنت الدراسة أنه كان للعوامل الثقافية تأثير سلبي على مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، فهي تحد من مشاركة المرأة بشكل عام ومن مشاركتها في بعض أنواع المهن بشكل خاص. وقد حاول الباحث التدليل على ذلك جزئياً بإنخفاض معدلات مشاركة الإناث في بعض القطاعات الإقتصادية وبعض أنواع المهن، مثال ذلك إنخفاض نسبة الإناث العاملات في البيع وفي ميادين الخدمات المنزلية والفندقية، وكذلك عن طريق مقارنة معدلات المشاركة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنخفضة في الريف مع الحضر، وعند مقارنة معدلات مشاركة الإناث المسلمات مع غيرهن.

وهناك دراسة نادية التكريتي وبسام أبو عمره عن محدّدات مشاركة المرأة الأردنية في النشاط الإقتصادي[٣٨]، والتي هدفت إلى التعرف على المحدّدات الأساسية التي تؤثر على مشاركة الإناث الأردنيات في سوق العمل.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على البيانات المستخلصة من مسح العمالة والبطالة والدخل ١٩٩٣ الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة، واستخدمت في تحليلها للعوامل المحدّدة لمشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة أسلوب التحليل الإحصائي الثنائي الذي يبين إمكانية وجود علاقة بين أن تكون المرأة مشاركة في القوى العاملة وبين متغير مستقل معين من مجموعة العوامل المقترحة، وكذلك أسلوب التحليل الإحصائي القياسي باستخدام نموذج الإنحدار اللوجستيكي (Logisitic Regression Model) والذي يقيس الأهمية النسبية لتأثير كل متغير مستقل مقترح على احتمالية مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة.

وقد بيّنت نتائج التحليل الثنائي أن معدلات مشاركة الإناث الأردنيات تزداد في الفئات العمرية الأولى، ثم تعاود الإنخفاض، وتصل أقصاها في الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة). وكذلك تزداد معدلات المشاركة بإرتفاع المستوى التعليمي، وتصل أقصاها للمستوى التعليمي الجامعي. أما بالنسبة لمتغير مكان الإقامة، فتبين أن معدل مشاركة الإناث في الحضر أكبر منه في الريف.

أما المتغيرات المستقلة التي استخدمتها الدراسة في التحليل القياسي بإعتبارها عوامل أو محدّدات لنشاط المرأة الإقتصادي في الأردن، فهي: المستوى

© Arabic Digital Library Yarmouk University

التعليمي، العمر، الحالة الزواجية، حجم الأسرة، مكان الإقامة (حضر/ريف)، المحافظات (شمال، وسط، جنوب)، حيازة المسكن.

وقد بينت نتائج التحليل القياسي بأن جميع المتغيرات المستقلة ذات دلالة احصائية قوية (بدرجة معنوية ٥٪ على الأقل)، وأن المستوى التعليمي يُعتبر أهم متغير يساهم في التأثير على احتمالية مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، ثم متغير الحالة الزواجية، ثم العمر، ثم العوامل الأخرى، وهي مرتبة حسب أهميتها النسبية في التأثير (حجم الأسرة، مكان الإقامة، حيازة المسكن، المحافظات) مع العلم أن جميع العوامل السابقة كانت تؤثر إيجابياً في سلوك المرأة الأردنية نحو أن تكون مشاركة في القوى العاملة باستثناء عاملين، وهما: حيازة المسكن، والمحافظات، حيث تبين أن امتلاك الأسرة التي تنتمي إليها المرأة لمسكنها يقلل من احتمالية مشاركتها وهذا منطقي. وتبين كذلك أنه إذا كانت المرأة تقطن في محافظات الشمال أو الوسط تقل احتمالية مشاركتها في القوى العاملة.

أما دراسة حسين شخاترة عن محدّدات مشاركة الإناث الأردنيات في القوى العاملة[٣٩]، فقد هدفت إلى محاولة استكشاف طبيعة وقوة العوامل الرئيسية التي تؤثر في قرار المرأة الأردنية المتعلق بالعمل. وتعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات على الصعيد المحلي التي تناولت محدّدات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن من حيث الأسلوب والمنهجية والنتائج، واعتمدت هذه الدراسة في بياناتها على مسح القوى البشرية الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة عام ١٩٨٢/١٩٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعند التركيز على الجانب العملي لهذه الدراسة نجد أن الباحث استخدم أسلوبي التحليل الثنائي والقياسي لإثبات فرضيات الدراسة، واستخدم في التحليل القياسي نموذج الإنحدار اللوجستيكي في محاولة لتحديد الأثر النسبي من حيث الحجم والإتجاه لكل متغير مستقل من مجموعة العوامل المقترحة (المحدّدات) على احتمالية مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة.

وللإختلاف بين فئات الإناث من حيث العوامل التي يعتقد أنها تؤثر في احتمالية مشاركتها فقد قسمت هذه الدراسة الإناث إلى ثلاث فئات، وهي: الإناث العازبات، والإناث المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج (الأرامل والمطلقات والمنفصلات)، ومجموعة الإناث بشكل عام. وقد قدّر الباحث نموذج إنحدار لوجستي لكل فئة من الفئات السابقة، حيث كان المتغير التابع في كل منها ثنائي القيمة، يأخذ قيمة واحد إذا كانت المرأة مشاركة في القوى العاملة، ويأخذ قيمة صفر إذا كانت غير مشاركة.

وقد استخدم في نموذج الإناث العازبات المتغيرات المستقلة التالية: الدين، العمر (وقد قسم إلى سبع فئات)، مكان الإقامة (وقد قسم إلى مدن رئيسية، مدن أخرى، ريف)، المستوى التعليمي (وقد قسم إلى خمس فئات)، المستوى التعليمي للأم وللأب، حجم الأسرة، دخل الأسرة من جميع المصادر باستثناء دخل الزوجة إذا كانت عاملة، ومعدل البطالة الإقليمي.

وقد أظهرت نتائج نموذج العازبات بأن المتغيرات التي أظهرت تأثيراً إيجابياً على احتمالية مشاركة الإناث العازبات في القوى العاملة وبمعنوية إحصائية قوية، هي (مرتبة حسب الأهمية النسبية): المستوى التعليمي (أعلى من الثانوي)، المستوى التعليمي (الثانوي)، الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة)، الفئة

© Arabic Digital Library Yarmouk University

العمرية (٣٠-٣٤ سنة)، الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة)، مكان الإقامة (مدن أخرى)، مستوى تعليم الأم، مستوى تعليم الأب، مكان الإقامة (مدن رئيسية). أما المتغيرات التي أظهرت تأثيراً سلبياً وبمعنوية احصائية، فهي (مرتبة حسب الأهمية النسبية): الدين، المستوى التعليمي (أمي)، المستوى التعليمي (ابتدائي)، المستوى التعليمي (إعدادي)، فئة ا لعمر (١٥-١٩ سنة)، مكان الإقامة (الريف)، حجم الأسرة. أما باقي المتغيرات فلم تظهر تأثير ذو معنوية احصائية، وهي: معدل البطالة الإقليمي، الدخل المتاح للأسرة، الفئات العمرية (٣٥-٥٩ سنة).

وفي نموذج المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج، فقد استخدم الباحث مجموعة من المتغيرات المستقلة والتي سنوردها أثناء عرض النتائج. حيث بيّنت النتائج بأن المتغيرات التي أظهرت تأثيراً إيجابياً على احتمالية مشاركة الإناث المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج في القوى العاملة، وبمعنوية احصائية، هي (مرتبة حسب الأهمية النسبية): المستوى التعليمي (أعلى من الثانوي)، المستوى التعليمي (الثانوي)، الفئة العمرية (٣٠-٣٤ سنة)، وجود إناث أخريات (١٥ سنة فأكثر)، الفئة العمرية (٣٥-٣٩ سنة)، عدم وجود أطفال للمرأة، مكان الإقامة (مدن أخرى). أما المتغيرات التي أظهرت تأثيراً سلبياً وبمعنوية إحصائية، فهي (مرتبة حسب الأهمية النسبية): الحالة الزواجية (متزوجة حالياً)، الفئة العمرية (١٥-١٩ سنة)، الدين، المستوى التعليمي (أمي)، الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة)، الفئة العمرية (٤٥-٥٩ سنة)، الدخل المتاح للأسرة، وجود أطفال دون سن الدراسة، المستوى التعليمي (ابتدائي)، حجم الأسرة. أما باقي المتغيرات فلم تظهر تأثيراً ذو معنوية احصائية، وهي: معدل البطالة الإقليمي، مكان الإقامة (ريف)، مكان الإقامة (مدن رئيسية)، وجود أطفال (٦) سنوات ولغاية (١٤) سنة، الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة)، والفئة العمرية (٤٠-٤٤ سنة).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما في النموذج العام (العازبات والمتزوجات) فقد استخدم الباحث مجموعة من المتغيرات المستقلة والتي سنوردها أثناء عرض النتائج. حيث بيّنت النتائج بأن المتغيرات التي أظهرت تأثيراً إيجابياً على احتمالية مشاركة الإناث (العازبات والمتزوجات) في القوى العاملة، وبمعنوية احصائية، هي (مرتبة حسب الأهمية النسبية): المستوى التعليمي (أعلى من الثانوي)، الحالة الزواجية (عزباء)، الحالة الزواجية (سبق لها الزواج)، المستوى التعليمي (ثانوي)، الفئة العمرية (٣٠-٣٤ سنة)، الفئة العمرية (٣٥-٣٩ سنة)، الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة)، مكان الإقامة (مدن أخرى)، مكان الإقامة (مدن رئيسية). أما المتغيرات التي أظهرت تأثيراً سلبياً وبمعنوية احصائية، فهي (مرتبة حسب الأهمية النسبية): الدين، المستوى التعليمي (أمي)، الفئة العمرية (١٥-١٩ سنة)، الحالة الزواجية (متزوجة حالياً)، المستوى التعليمي (ابتدائي)، الفئة العمرية (٤٥-٥٩ سنة)، الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة)، مكان الإقامة (ريف)، مقدار الدخل المتاح للأسرة، حجم الأسرة. أما باقي المتغيرات فلم تظهر تأثير ذو دلالة احصائية، وهي: معدل البطالة الإقليمي، المستوى التعليمي (إعدادي)، الفئة العمرية (٤٠-٤٤ سنة).

ومن أبرز النتائج العامة في النماذج الثلاثة في الدراسة السابقة، هو ظهور المستوى التعليمي (خصوصاً الثانوي فأكثر) كمحدّد رئيس في مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، وكذلك عدم ظهور أي تأثير يذكر لمعدّل البطالة الإقليمي على مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة.

وعند استعراض الدراسات السابقة على المستوى المحلي التي سبق ذكرها، فإننا نجد ما يلي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يؤخذ على دراسة عيسى مصاروة اسلوبها في التحليل الذي اعتمد على التحليل الاحصائي الوصفي والذي لا يبين الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة على مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، بالإضافة لعدم شمولية التحليل الكلي المستخدم في الدراسة على المتغيرات المستقلة الأخرى وذلك بسبب مشكلة البيانات وعدم إمكانية قياس بعض المتغيرات على المستوى الكلي.

وبالرغم من تميز دراسة أبو عمرة والتكريتي ودراسة شخاترة من حيث أسلوبهما في التحليل، فقد ظهرت مشكلة البيانات في كلا الدراستين، حيث لم تكن البيانات المستخدمة في الدراستين مصممّة لهذا النوع من الدراسات، مما أدى لعدم شمولية معظم المتغيرات التي يتوقع لها التأثير في قرار المرأة في المشاركة وخصوصاً العوامل الثقافية. فبينما نجد أن دراسة أبو عمره والتكريتي أهملتها تماماً، نجد أن دراسة شخاترة استخدمت عامل الدين كبديل ينوب عن العوامل الثقافية بالإضافة إلى المستوى التعليمي للأب والأم (في حالة الإناث العازبات). وبالرغم من أن عامل الدين أظهر درجة معنوية احصائية عالية في التأثير، إلاّ أنه لا يعكس التأثيرالمتوقع للعوامل الثقافية وذلك لحقيقة وجود تنوع ثقافي وتفاوت في مواقف وإتجاهات أفراد الديانة الواحدة تجاه عمل المرأة تبعاً للعادات والتقاليد والفهم الخاص للدين، بالإضافة إلى أن الغالبية العظمى من سكان الأردن هم من المسلمين.

ولذلك تتميز هذه الدراسة بأنها اعتمدت على بيانات تم جمعها خصيصاً لغايات الدراسة، مما مكّنها من شمولية معظم العوامل أو المتغيرات المستقلة وخصوصاً العوامل الثقافية، والتي تم التعبيرعنها من خلال بعض الأسئلة الموجهة مباشرة لأرباب الأسر والتي تعكس مواقفهم وإتجاهاتهم من عمل المرأة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وكذلك تتميز هذه الدراسة بمحاولة استكشاف أثر نفس العوامل التي يعتقد بأنها تؤثر على مشاركة المرأة الأردنية، على مدى استعدادها للمشاركة في القوى العاملة، أي توسيع مفهوم المشاركة ليشمل بالإضافة للعاملات والمتعطلات الإناث المستعدات للمشاركة (من غير المشاركات فعلياً) فيما لو توفر فرص عمل مناسبة من حيث قيمة الأجر والموقع وطبيعة العمل (أي تجاوز ظروف سوق العمل)، وذلك للوقوف على الأسباب الحقيقية لتدني مشاركة المرأة الأردنية في النشاط الاقتصادي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شارات
a.com

هوامش الفصل الثاني

١- انظر: حسين الطلافحة، "عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن"، مرجع سابق.

٢- انظر:

- Don Bellante and Mark Jackson, "Labor Economics: Choice in Labor Economics", 2nd ed. McGraw Hill, New York, 1983, P. 51.

٣- انظر:

- Petter Fallon and Donald Verry, "The Economics of Labor Markets", Heritage Publishers, New Delhi, 1989, P. 2.

٤- انظر:

- Jhon Addison and Stanley Siebert, "The Market for Labor: An Analytical Treatment", Goodyear Publishing Co, California, 1979, P. 70.

٥- انظر: عاصم بن طاهر عرب، "اقتصاديات العمل-نظرية عامة"، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٤، ص٥٦-٥٨.

٦- انظر:

- Jhon Addison and Stanley Siebert, op. cit, PP. 72-73.

٧- انظر:

- Petter Fallon and Donald Verry, op, cit, PP. 3-4.

٨- انظر:

- Don Bellante and Mark Jackson, op, cit, PP. 60-63.

٩- انظر:

- Don Bellante and Mark Jackson, Ibid, PP. 60-63.

١٠- انظر:

- Campbell R. McConnell and Stanely L. Brue, "Contemporary Labor Economics," 4th ed, McGraw Hill Inc. Singapore, 1995, PP. 22-26.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١١- انظر:

- Campbell R. McConnell and Stanely L. Bure, Ibid, PP. 26-27.

١٢- انظر: فريد بشير طاهر، "اقتصاديات العمل"، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٤، ص٢٤٤-٢٤٥.

١٣- انظر:

- Daniel S. Hamermesh and Albert Rees, "The Economics of Work and Pay", 3rd ed, Harper and Row Publishers, New York, 1984, PP. 6-8.

١٤- انظر: منى الطحاوي، "اقتصاديات العمل"، مكتبة نهضة الشرق -جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٥، ص٢٤-٢٧.

١٥- انظر:

- Daniel S. Hamermesh and Albert Rees, op. cit, PP. 6-8.

١٦- انظر:

- Gary Becker, "The Theory of Allocation of Time", Economic Journal, Vol. 75. No. 229, Sep. 1965, PP. 493-517.

١٧- انظر:

- Cambell R. McConnell and Stanley L. Brue, op. cit, PP. 54-55.

١٨- انظر:

- Ronald G. Ehrenberg and Robert S. Smith, "Modern Labor Economics", 4th ed, Harper Collins Publishers Inc. NewYork, 1991, PP. 231-233.

١٩- انظر:

- Richard B. Freeman, "Labor Economics", 2nd ed, Prentice-Hall Inc., New Jersey, 1979, PP. 26-27.

٢٠- انظر:

- Daniel S. Hamermesh and Albert Rees, op. cit, P. 9.

٢١- انظر:

- Ronald G. Ehrenberg and Robert S. Smith, op. cit, P. 246.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٢- انظر:

- Glen Cain, "The Labor Force", Central Training Press, Wahington DC, PP. 16-17.

٢٣- انظر:

- Glen Cain, Ibid, PP. 16-17.

٢٤- انظر:

- Ronald G. Ehrenberg and Robert S. Smith, op. cit, PP. 38-40.

٢٥- انظر:

- Ronald G. Ehrenberg and Robert S. Smith, Ibid, PP. 38-40.

٢٦- انظر:

- Richard B. Freeman, op. cit, PP. 28-29.

٢٧- انظر:

- Jhon Addison and Stanley Siebert, op. cit, PP. 90-91.

٢٨- انظر:

- Jacob Mincer, "Labor Force Participation of Married Women", In: Mincer, Jacob", Studies in Labor Supply", Collected Essays of Jacob Mincer, Volume 2, Edwar Elagar Publishing Co., England, 1993, PP. 3-35.

٢٩- انظر:

- Cambell R. McConnell and Stanley L. Brue, op. cit, P. 62.

٣٠- انظر:

- Glen Cain, op. cit, P. 16.

٣١- انظر:

- Guy Standing and Glen Sheehan", Labour Force Participation In Low-Income Countries", International Labor Office, Geneva, 1978, PP. 4-7.

٣٢- انظر:

- G. Standing, "Female Labour Supply In An Urbanising Economy", In: G. Standing and G. Sheehan, Ibid, PP. 87-122.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شارات

a.com

٣٣- انظر:

- Richard Anker and James C. Knowles, "A Micro-Analysis of Female Labour Force Participation In Africa", In: Guy Standing and Glen Sheehan, Op. Cit, PP. 137-160.

٣٤- انظر:

- Jere R. Behrman and Barbara L. Wolfe, "Labor Force Participation and Earnings Determinants for Women In the Special Conditions of Developing Countries", Journal of Development Econoomics, Vol. 15, 16, No. 1.2.3, 1984, PP. 259-288.

٣٥- انظر: مليكة عبد العالي، "تأثير العوامل الديموغرافية والإقتصادية في عمل المرأة السورية خلال الفترة ١٩٦١-١٩٨١"، رسالة ماجستير غير مشورة، جامعة حلب، حلب-سوريا، ١٩٨٩.

٣٦- انظر:

- Sulyman Al-Qudsi, "Labor Participation of Arab Women: Estimates of the Fertility to Labor Supply Link", Economic Research Forum, Working Paper Series, No. 9622, Nov. 1995.

٣٧- انظر: عيسى مصاروة، "العوامل المؤثرة في النشاط الإقتصادي للمرأة الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن، ١٩٨٢.

٣٨- انظر: نادية التكريتي وبسام أبو عمرة، "محددات مشاركة المرأة الأردنية في النشاط الاقتصادي"، وزارة التخطيط، مديرية التنمية البشرية، ديسمبر ١٩٩٤.

٣٩- انظر:

- H. Shakatreh, "The Determinants of Female Labor Force Participation In Jordan", Op. Cit.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شارات
a.com

الفصل الثالث

واقع وتطور مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل

لقد تأثر سوق العمل الأردني بالمعطيات والظروف الاقتصادية والتغيرات الديموغرافية التي مرت بها البلاد خلال العقود الثلاثة الماضية، وتحديداً في نهاية الستينات وبداية السبعينات والتي تركت بصمات واضحة على الهيكل الاقتصادي وعلى البنية السكانية، فكان نتيجة للحرب العربية الاسرائيلية آنذاك أن تدفقت هجرات بشرية كبيرة من سكان الضفة الغربية إلى الأردن، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع معدل نمو السكان في الأردن، وإختلال التوزيع الجغرافي للسكان، وكذلك إلى ظهور إختلالات كبيرة في سوق العمل الأردني، تمثلت بشكل رئيسي في إرتفاع معدلات البطالة في سوق العمل وفي حدوث إختلال واضح في التوزيع الجغرافي للقوى العاملة.

وقد تعرض سوق العمل الأردني كذلك إلى تيارات متداخلة من الهجرات العمالية الخارجية والداخلية، والتي شكلت كذلك إختلالات وتغيرات في هيكلة وخصائصه وتحديداً في توزيع القوى العاملة الجغرافي والقطاعي (حسب الأنشطة الاقتصادية). حيث كان هناك تيار هجرة العمالة الأردنية للخارج وتحديداً لدول الخليج العربي خلال فترة السبعينات والذي أدى إلى ظهور اختناقات في أسواق عمل العديد من المهن (مثل الزراعة). وتبع ذلك ظهور تيار هجرة للعمالة العربية والأجنبية الوافدة للأردن لتغطية العجز في أسواق عمل هذه المهن[1]. وفي بداية الثمانينات بدأ تيار الهجرة العمالية الأردنية للخارج بالتباطؤ بل بدأ بالتحول إلى هجرة عائدة للعاملين الأردنيين نتيجة لإنخفاض أسعار النفط وبداية مظاهر الركود الاقتصادي الذي أحاط بالمنطقة آنذاك، في الوقت الذي استمر فيه تيار هجرة العمالة الوافدة بنفس الزخم، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع في نسب البطالة وظهور مشكلة البطالة لتصبح تحدياً اقتصادياً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واجتماعياً. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن غالبية العمالة الوافدة (حوالي ٩٧,٦٪) الحاصلة على تصاريح يعمل أفرادها في مجموعات المهن الزراعية والخدمات والإنتاج.[٢]

ويهدف هذا الفصل بعد إلقاء نظرة على وضع المرأة في الواقع السكاني والتعليمي في الأردن، إلى مراجعة وتحليل مدى مساهمة المرأة الأردنية في سوق العمل مقارنةً مع الذكور خلال فترة الثمانينات والتسعينات، وذلك من حيث معدلات المشاركة الاقتصادية والتوزيع النسبي للقوى العاملة الإجمالية والمشتغلة تحديداً حسب القطاعات الاقتصادية والمجموعات المهنية الرئيسية والمستوى التعليمي والحالة العملية، ودراسة التغيرات الهيكلية التي طرأت على وضع المرأة في سوق العمل. وبعد ذلك يحاول هذا الفصل تحليل مستويات الأجور للإناث والذكور، ودراسة واقع المرأة من مشكلة البطالة في الأردن، وأخيراً دراسة بعض الخصائص الديموغرافية والإجتماعية للإناث غير النشيطات اقتصادياً.

ولغايات إظهار مدى التطور النسبي في دور المرأة أو في مساهمتها في النشاط الاقتصادي، ولدراسة التغيرات التي حصلت في خصائص قواها العاملة، فإن هذا الفصل سيعمد إلى مقارنة واقع المرأة في القوى العاملة بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٧، مع التركيز في معظم أجزاء هذا الفصل إلى إجراء مقارنة نسبية مع واقع الذكور في القوى العاملة.

(٣-١) الواقع السكاني في الأردن:

يتضمن الجدول رقم (١) بعض المؤشرات التي تعكس تطورات الوضع السكاني خلال فترة الثمانينات والتسعينات، ويتبين من خلال الجدول أن عدد سكان الأردن قد تضاعف خلال الفترة الواقعة بين تعدادي السكان في عام ١٩٧٩ وعام ١٩٩٤. هذا ويقدر عدد سكان الأردن في عام ١٩٩٧ بحوالي ٤,٦ مليون

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نسمة وذلك حسب التقديرات الرسمية، وهذه نتيجة متوقعة، فبالرغم من الإنخفاض الطفيف في معدل نمو السكان خلال العقدين الماضيين إلاّ أن الأردن ما زال يتمتع بمعدل نمو سكاني مرتفع نسبياً وأعلى من المتوسط مقارنة مع معظم الدول العربية والأجنبية، فبينما كان يقدر في الأردن عام ١٩٩٦ بحوالي ٣,٥٪ نجد أنه كان بالمتوسط ٢,٥٪ لمجموعة الدول العربية.(٣)

ويتضح كذلك من الجدول أن معدل الإنجاب الكلي (الخصوبة) قد إنخفض من ٦,٩ طفل للمرأة في عام ١٩٧٩ إلى ٤,٥ طفل للمرأة في عام ١٩٩٧، وهذا الإنخفاض كان مصاحباً بالطبع للإنخفاض في معدل المواليد الخام من ٤٤ إلى ٣٢ لكل ألف من السكان لنفس السنوات، وإلى الإنخفاض في معدل الوفيات الخام من ١٠ إلى ٦ لكل ألف من السكان والذي كان نتيجة حتمية للتحسن في الظروف الصحية والمعيشية للسكان. وتجدر الإشارة إلى أن الأردن في عام ١٩٩٦ قد أصبح في الترتيب الرابع بين الدول العربية من حيث إنخفاض معدل الخصوبة والذي بلغ ٤,٥ طفل للمرأة بعد لبنان ومصر والبحرين، حيث كانت معدلات الخصوبة فيها ٢,٧٦ و٣,٤٩ و٤,١٦ على التوالي.(٤)

ويبين الجدول رقم (١) كذلك أن نسبة السكان الإناث من مجموع السكان بقيت تراوح مكانها في الفترة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٧، والتي بلغت حوالي ٤٨٪، وأخيراً لا بد من الإشارة إلى الزيادة الكبيرة في نسبة السكان الحضر من إجمالي السكان، حيث إرتفعت من ٦٠,٣٪ عام ١٩٧٩ لتصل إلى ٧٨,٣٪ عام ١٩٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٢-١)

أهم المؤشرات السكانية للمجتمع الأردني

المؤشر	١٩٧٩	١٩٩١	١٩٩٤	١٩٩٧
عدد السكان (بالألف)	٢١٠٠,٠	٣٧٠١,٠	٤١٣٩,٤	٤٦٠٠,٠
نسبة السكان الاناث (٪)	٤٨,٣	٤٧,٨	٤٧,٨	٤٧,٧
معدل نمو السكان	٣,٨٠	٦,٧٢	٣,٦٧	٣,٥١
معدل المواليد الخام (لكل الف من السكان)	٤٤,٠	٣٤,٠	٣٤,٠	٣٢,٠
معدل الوفيات الخام (لكل ألف من السكان)	١٠,٠	٦,٢	٦,٠	٦,٠
معدل الإنجاب الكلي (طفل)	٦,٩	٥,٦	٤,٦	٤,٥
نسبة السكان الحضر	٦٠,٣	٧٧,٩	٧٨,٢	٧٨,٣

المصدر: – دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٩٧، العدد (٤٨)، عمان–الأردن.
– دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٤، عمان–الأردن.
– وزارة التخطيط، الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣–١٩٩٧، عمان–الأردن.
– زين الحايك، "المرأة والتنمية: دور الحكومة نحو النهوض بأوضاع المرأة في المجتمع الأردني". وزارة التخطيط، عمان–الأردن، ١٩٩٨، ص٧.

وعند النظر إلى الجدول رقم (٢) والذي يعكس أعداد ونسب السكان حسب الفئات العمرية العريضة للأعوام ١٩٧٩ و١٩٩٧، نجد أن نسبة السكان في فئة سن العمل (١٥-٦٤ سنة) قد إرتفعت من ٤٦,٥٧٪ عام ١٩٧٩ لتصل إلى ٥٥,٣٥٪ من إجمالي السكان عام ١٩٩٧. وقد كانت هذه الزيادة على حساب فئة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) بالدرجة الأولى والتي إنخفضت من ٥٠,٦٧٪ عام ١٩٧٩ إلى ٤٢,٠٩٪ من إجمالي السكان عام ١٩٩٧. وهذا يعتبر مؤشر جيد ويؤثر إيجابياً في تخفيض معدل الإعالة والذي يعكس نسبة مجموع السكان من فئة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) وفئة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) والسكان غير النشيطين اقتصادياً من فئة سن العمل (١٥-٦٤ سنة) إلى إجمالي السكان، أو بلغة أخرى يحدد معدل الإعالة بعدد الأفراد من المجتمع الذين يتوجب على الفرد العامل الواحد إعالتهم.(٥)

وعند التركيز على حالة الإناث، فإنه يتبين أن معدل النمو السنوي للسكان الإناث من فئتي صغار السن وكبار السن كان أكبر منه في حالة الذكور

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٤,٣٦٪ و٦٪ للإناث على التوالي مقابل ٤,٢٧٪ و٤,٩٪ للذكور على التوالي). أما في فئة سن العمل فقد كان معدل النمو لهذه الفئة في حالة الإناث أقل منه في حالة الذكور (٨,٠٧٪ للإناث مقابل ٨,٧٨٪ للذكور)، وبشكل عام نستطيع القول أن نسبة السكان الإناث في فئة سن العمل قد ازدادت ولكن بمعدلات نمو أقل مقارنة مع الذكور.

جدول رقم (٣-٢)

سكان الأردن حسب الفئات العمرية العريضة والجنس لسنوات مختارة

السنة / الفئات العمرية	١٩٧٩		١٩٩٧			*معدل النمو السنوي
	العدد (بالألف)	*الأهمية النسبية ٪ من الإجمالي	٪ من الفئة	العدد (بالألف)	*الأهمية النسبية ٪ من الإجمالي	٪ من الفئة	
مجموع	١٠٦٤	٥٠,٦٧	١٠٠,٠٠	١٩٣٦	٤٢,٠٩	١٠٠,٠٠	٤,٣١
أقل من ١٥ سنة ذكور	٥٥٠	٥٠,٦٤	٥١,٦٩	٩٩٦	٤١,٤٣	٥١,٤٥	٤,٢٧
إناث	٥١٤	٥٠,٦٩	٤٨,٣١	٩٤٠	٤٢,٨١	٤٨,٥٥	٤,٣٦
مجموع	٩٧٨	٤٦,٥٧	١٠٠,٠٠	٢٥٤٦	٥٥,٣٥	١٠٠,٠٠	٨,٤٤
من ١٥-٦٤ سنة ذكور	٥٠٦	٤٦,٥٩	٥١,٧٤	١٣٥٠	٥٦,١٦	٥٣,٠٢	٨,٧٨
إناث	٤٧٢	٤٦,٥٥	٤٨,٢٦	١١٩٦	٥٤,٤٦	٤٦,٩٨	٨,٠٧
مجموع	٥٨	٢,٧٦	١٠٠,٠٠	١١٨	٢,٥٦	١٠٠,٠٠	٥,٤٠
٦٥ سنة فاكثر ذكور	٣٠	٢,٧٦	٥١,٧٢	٥٨	٢,٤١	٤٩,١٥	٤,٩
إناث	٢٨	٢,٧٦	٤٨,٢٨	٦٠	٢,٧٣	٥٠,٨٥	٦,٠
مجموع	٢١٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٤٦٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٦,٢٧
إجمالي السكان ذكور	١٠٨٦	٥١,٧١	١٠٠,٠٠	٢٤٠٤	٥٢,٢٦	١٠٠,٠٠	٦,٣٩
إناث	١٠١٤	٤٨,٢٩	١٠٠,٠٠	٢١٩٦	٤٧,٧٤	١٠٠,٠٠	٦,١٤

* النسب الموجودة في الجدول من احتساب الباحث

المصدر:

- دائرة الاحصاءات العامة، نتائج التعداد العام للمساكن والسكان ١٩٧٩، الضفة الشرقية، المجلد (٢)، عمان-الأردن.
- دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية ١٩٩٧، العدد (٤٨)، عمان-الأردن.

(٣-٣) المرأة الأردنية والتعليم:

لا شك في أن الأردن يعتبر الآن في مصاف الدول المتقدمة في مجال التعليم، حيث نلاحظ من خلال الجداول (٣) و(٤) و(٥) مدى التطورات التي حدثت في مجال التعليم في الأردن وذلك خلال عقدي الثمانينات والتسعينات. ففي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول رقم (٣) والذي يعكس التوزيع النسبي للسكان (١٥ سنة فأكثر) حسب المستويات التعليمية المختلفة لعامي ١٩٧٩ و١٩٩٤، نجد أن نسبة السكان بدون مؤهل (أمي، ملم) قد إنخفضت من ٤٧,٩٥٪ عام ١٩٧٩ إلى ٢٢,٣٦٪ عام ١٩٩٤، وكان التأثير الأكبر ناتج من الإنخفاض الكبير في نسبة الأميين من ٣٣,٤٧٪ عام ١٩٧٩ إلى ١٤,٢٨٪ عام ١٩٩٤. أما للإناث تحديداً نجد أن نسبة الأميات قد إنخفضت من ٤٨,٢٥٪ عام ١٩٧٩ إلى ٢١,١٦٪ عام ١٩٩٤، وهذا يعتبر تطوراً كبيراً في هذا المجال الأمر الذي جعل الأردن في الطليعة في مجموعة الدول العربية بالإضافة إلى لبنان والإمارات العربية المتحدة من حيث إنخفاض نسبة الأمية بين الإناث، بل في طريقه للإلتحاق بالدول المتقدمة في هذا المجال، حيث نجد أن نسبة الأمية بين الإناث في الوطن العربي عام ١٩٩٥ كانت أقل ما يمكن في لبنان ثم الإمارات ثم الأردن حيث بلغت على التوالي ١٠٪ و٢٠٪ و٢١٪، وكانت أعلى ما يمكن في المغرب حيث بلغت نسبة الأمية بين الإناث حوالي ٦٩٪، وكانت هذه النسبة في بعض الدول النامية كما يلي: الهند ٦٢٪، كينيا ٣٠٪، الباكستان ٧٦٪، الصين ٢٧٪، اندونيسيا ٢٢٪، تركيا ٢٨٪، بينما نجدها في الدول المتقدمة مثل أمريكيا وفرنسا وكندا لا تتجاوز ٥٪.[٦]

وعند النظر إلى الجانب الآخر من الجدول، وهي نسبة السكان (١٥ سنة فأكثر) من حملة المؤهلات العلمية، فإننا نجد أن نسبتهم العامة قد إرتفعت من ٥٢,٠٥٪ عام ١٩٧٩ لتصل ٧٧,٦٤٪ عام ١٩٩٤. وبينما كان هناك فارق كبير بين الإناث والذكور في نسبة المؤهلين من كل جنس يصل إلى حوالي ٢٢٪ عام ١٩٧٩، فإنه تقلص ليصبح في عام ١٩٩٤ حوالي ١١٪ فقط. وبشكل عام يتبين أن هناك تقارباً في جميع المستويات التعليمية بين الإناث والذكور في عام ١٩٩٤، وهذا على العكس من عام ١٩٧٩ حيث كان هناك تفاوتاً واضحاً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣-٣)

التوزيع النسبي للسكان (١٥سنة فاكثر) حسب المستوى التعليمي

للسنوات ١٩٧٩، ١٩٩٤*(٪)

المستوى التعليمي	١٩٧٩			١٩٩٤		
	الإناث٪	الذكور٪	الإجمالي٪	الإناث٪	الذكور٪	الإجمالي٪
بدون مؤهل:	٥٩,٠٠	٣٧,٠٥	٤٧,٩٥	٢٨,٢٤	١٦,٦٨	٢٢,٣٦
أمي	٤٨,٢٥	١٨,٨٨	٣٣,٤٧	٢١,١٦	٧,٦١	١٤,٢٨
ملم	١٠,٧٥	١٨,٢١	١٤,٤٨	٧,٠٧	٩,٠٧	٨,٠٩
مؤهل:	٤١,٠٠	٦٢,٩٥	٥٢,٠٥	٧١,٧٦	٨٣,٣٢	٧٧,٦٤
ابتدائي	١٦,٤٦	٢٣,١١	١٩,٨١	١٥,٠٨	١٨,٢٢	١٦,٦٧
إعدادي	١٤,٣٢	٢٠,٧	١٧,٥٣	٢٧,٣٣	٣١,١	٢٩,٢٤
ثانوي	٦,٦٧	١١,٠٢	٨,٨٦	١٥,٠٤	١٦,٤٠	١٥,٧٣
دبلوم متوسط	٢,٥٢	٣,٣٣	٢,٩٣	١٠,٢٣	٧,٨٨	٩,٠٣
بكالوريوس	٠,٩١	٤,١٦	٢,٥٧	٣,٧٧	٨,٠٨	٥,٩٦
دراسات عليا	٠,٠٧	٠,٦١	٠,٣٥	٠,٣٢	١,٦٤	١,٠٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* النسب الموجودة في الجدول من احتساب الباحث.

المصدر:

- دائرة الاحصاءات العامة، نتائج التعداد العام للمساكن والسكان ١٩٧٩، الضفة الشرقية، المجلد (٢)، عمان-الأردن.
- دائرة الاحصاءات العامة، المسح المصاحب للتعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٤، عمان-الأردن.

ولا شك في أن نسب إلتحاق الأفراد في مراحل التعليم المختلفة والتي تعبر عن نسبة الأفراد في مرحلة تعليمية معينة إلى عدد الأفراد في الفئة العمرية لهذه المرحلة التعليمية(٧)، تعكس درجة التطور والتقدم التي وصل إليها المجتمع، وتستخدم كذلك كأساس للمقارنة بين المجتمعات المختلفة. ويبين الجدول رقم (٤) أن نسب إلتحاق الأفراد الأردنيين إجمالاً قد إرتفعت في جميع مراحل التعليم المدرسي، وكان أبرزها في مرحلة التعليم الأساسي، وذلك نتيجة للطبيعة الالزامية لهذه المرحلة من قبل الدولة. وبينما نجد في عام ١٩٧٩ أنه كان هناك فوارق كبيرة لصالح الذكور في نسب الإلتحاق في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي تحديداً (٩١,٥٦٪ و٧٥,٠٢٪ على التوالي للذكور مقابل ٨٣,٨٧٪ و٥٦,٧٩٪ على التوالي للإناث)، فإننا نلاحظ أن هذه الفوارق قد اختفت بل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أصبحت لصالح الإناث في عام ١٩٩٦، حيث إرتفعت نسب إلتحاق الإناث في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي لتفوق على نسب إلتحاق الذكور (٩٤,٩٨٪ و٧٢,٢٢٪ للإناث على التوالي مقابل ٩٤,٢٥٪ و٦٧,٢٢٪ للذكور على التوالي).

جدول رقم (٣-٤)

نسب التحاق الإناث بمراحل التعليم المدرسي المختلفة مقارنة مع الذكور

للسنوات ١٩٧٩ و١٩٩٦*(٪)

المرحلة التعليمية	١٩٧٩ *			١٩٩٦		
	الإناث٪	الذكور٪	الإجمالي٪	الإناث٪	الذكور٪	الإجمالي٪
مرحلة رياض الأطفال (٣-٥ سنوات)	١٨,٩٤	٢٢,٨٨	٢٠,٩٤	٢٣,٩٣	٢٧,٠٥	٢٥,٥٢
مرحلة التعليم الأساسي* * (٦-١٥سنة)	٨٣,٨٧	٩١,٥٦	٨٧,٧٨	٩٤,٩٨	٩٤,٢٥	٩٤,٦١
مرحلة التعليم الثانوي (١٦-١٧سنة).	٥٦,٧٩	٧٥,٠٢	٦٦,١٢	٧٢,٢٢	٦٧,٢٢	٦٩,٩٠

* النسب الموجودة في الجدول من احتساب الباحث.

* * لغايات المقارنة تم تعديل بيانات ١٩٧٩ حسب التقسيمات الجديدة لمراحل التعليم المدرسي (اساسي، ثانوي).

المصادر:

- وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي التربوي السنوي للأعوام (١٩٧٩/١٩٨٠) (١٩٩٥/١٩٩٦) عمان-الأردن.

أما في مراحل التعليم العالي (الدبلوم المتوسط، الدرجة الجامعية الأولى، الدراسات العليا)، فانه تم دراسة أهم المؤشرات حول التعليم العالي في الأردن لعام ١٩٩٦ كما يبين الجدول رقم (٥)، وذلك من خلال عقد مقارنة نسبية بين الإناث والذكور في كل مرحلة من مراحل التعليم العالي حسب أعداد المقبولين الجدد، وإجمالي الملتحقين، وأعداد الخريجين. وبشكل عام يبين هذا الجدول تفوق الذكور من حيث أعداد المقبولين وإجمالي الملتحقين وأعداد الخريجين في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا فقط، مع فارق كبير في مرحلة الدراسات العليا مقارنة مع درجة البكالوريوس، وبالنسبة لمرحلة الدبلوم المتوسط فهناك نسب أعلى للإناث من حيث حجم القبول والإلتحاق وأعداد الخريجين. أما إذا نظرنا إلى إجمالي الطلبة في مراحل التعليم العالي، فإنه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتبين أن هناك تقارب في نسب المقبولين الجدد (٤٧,٠٪ للإناث مقابل ٥٣,٠٪ للذكور)، وفي نسب الإلتحاق كذلك (٤٤,٣٨٪ للإناث مقابل ٥٥,٦٢٪ للذكور)، ولكن هناك تفوق للإناث في أعداد الخريجين (٥٣,١٥٪ للإناث مقابل ٤٦,٨٥٪ للذكور).

جدول رقم (٣-٥)

بعض المؤشرات حول واقع الإناث في التعليم العالي داخل الأردن مقارنة مع الذكور لعام ١٩٩٦ (٪) *

مستويات التعليم العالي		الإناث		الذكور		الإجمالي	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الطلبة في مستوى الدبلوم المتوسط	المقبولون الجدد	٧٥٢١	٦٣,٦٨	٤٢٩٠	٣٦,٣٢	١١٨١١	١٠٠
	إجمالي الملتحقون	٧١٧٣	٦٦,٢١	٣٦٦١	٣٣,٧٩	١٠٨٣٤	١٠٠
	الخريجون	٥٨٦٣	٦٨,٠٨	٢٧٤٩	٣١,٩٢	٨٦١٢,	١٠٠
الطلبة في مستوى البكالوريوس	المقبولون الجدد	٩٢٧٢	٤٠,٦٥	١٣٤٦٧	٥٩,٣٥	٢٢٦٨٩	١٠٠
	إجمالي الملتحقون	٣٢٣٤٣	٤٢,٧٣	٤٣٣٥٠	٥٧,٢٧	٧٥٦٩٣	١٠٠
	الخريجون	٥٧٢٥	٤٥,٣٢	٦٩٠٨	٥٤,٦٨	١٢٦٣٣	١٠٠
الطلبة في مستوى الدراسات العليا	المقبولون الجدد	٦٧٤	٢٦,٣٦	١٨٨٣	٧٣,٦٤	٢٥٥٧	١٠٠
	إجمالي الملتحقون	١٤٧١	٢٥,٢٤	٤٣٥٦	٧٤,٧٦	٥٨٢٧	١٠٠
	الخريجون	٣٩٣	٣٠,٣٢	٩٠٣	٦٩,٦٨	١٢٩٦	١٠٠
إجمالي الطلبة في التعليم العالي	المقبولون الجدد	١٧٤١٧	٤٧,٠٠	١٩٦٤٠	٥٣,٠٠	٣٧٠٥٧	١٠٠
	إجمالي الملتحقون	٤٠٩٨٧	٤٤,٣٨	٥١٣٦٧	٥٥,٦٢	٩٢٣٥٤	١٠٠
	الخريجون	١١٩٨١	٥٣,١٥	١٠٥٦٠	٤٦,٨٥	٢٢٥٤١	١٠٠

* النسب الموجودة في الجدول من احتساب الباحث.

المصدر: وزارة التعليم العالي، التقرير الاحصائي السنوي عن التعليم العالي في الأردن ١٩٩٦، عمان-الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣-٣) حجم القوى العاملة

يقدر حجم القوى العاملة الأردنية في عام ١٩٩٧ بحوالي ١٠٣٢,٧ ألف عامل وعاملة، ١٧٠,٢ ألف عاملة ٨٦٢,٥ ألف عامل (انظر الجدول رقم (٦)) مقارنة مع ٤٠٥,٣ ألف عامل وعاملة ١٩٧٩ كما أشارت الاحصاءات الرسمية، ٢٩,٨ ألف عاملة و٣٧٥,٥ ألف عامل. وتكون بذلك قد حققت معدلات نمو مرتفعة نسبياً، حيث نمت القوى العاملة الإجمالية خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٧ بمعدل ٨,١٥٪ سنوياً. وبلغ معدل نمو القوى العاملة الذكرية ٦,٨٣٪

شارات
a.com

سنوياً، أما القوى العاملة الأنثوية فقد نمت بمعدل ٢٤,٨٠٪ سنوياً خلال تلك الفترة.

ونجد كذلك أن القوى العاملة المشتغلة الإجمالية قد نمت بمعدل ٦,٦١٪ سنوياً، أما معدل نمو القوى العاملة المشتغلة للذكور وللإناث فقد بلغت على التوالي ٥,٧٨٪ و١٧,١٧٪ سنوياً. وبالنسبة لمعدل النمو في أعداد المتعطلين الإجمالي فقد بلغ ٥٠,٥٢٪ سنوياً، أما معدلات النمو في أعداد المتعطلين من الذكور والإناث فقد بلغت على التوالي ٢٦,٢٧٪ و١٩١,٩٠٪.

ويبين الجدول السابق كذلك أن نسبة القوى العاملة المشتغلة من إجمالي القوى العاملة في عام ١٩٧٩ كانت ٩٦,٥٪ والباقي ٣,٥٪ تمثل نسبة البطالة الإجمالية (معدل البطالة الإجمالي). وكانت للذكور ٩٦,٥٦٪ و٣,٤٤٪ على التوالي، وللإناث ٩٥,٦٤٪ و٤,٣٦٪ على التوالي. وفي عام ١٩٩٧ فقد إنخفضت نسبة القوى العاملة المشتغلة من إجمالي القوى العاملة لتصبح حوالي ٨٥,٤٣٪، وبالتالي إرتفاع نسبة القوى العاملة المتعطلة لتصبح حوالي ١٤,٥٧٪، وأصبحت للذكور تقدر بحوالي ٨٨,٢٪ و١١,٨٠٪ على التوالي، أما للإناث فقد أصبحت ٧١,٣٩٪ و٢٨,٦١٪ على التوالي.

وبالنسبة لمعدلات المشاركة في القوى العاملة، فإن الجدول رقم (٦) يبين كذلك أن معدل المشاركة الخام للسكان (نسبة القوى العاملة إلى عدد السكان الإجمالي) قد أرتفع من ١٩,٣٪ عام ١٩٧٩ ليصل إلى ٢٤,٣٪ عام ١٩٩٧، وهذا مؤشر جيد وهدف رئيسي من أهداف عملية التنمية، ونتيجة لذلك فقد إنخفضت نسبة الإعالة من ٨٠,٧٪ من إجمالي السكان عام ١٩٧٩ لتصل حوالي ٧٥,٧٪ عام ١٩٩٧، وبلغة أخرى فقد إنخفض معدل الإعالة (عدد الأفراد من المجتمع الذين يتوجب على الفرد العامل إعالتهم) من ١:٤,٢ عام ١٩٧٩ إلى حوالي ١:٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عام ١٩٩٧، أي أن كل فرد في القوى العاملة عام ١٩٧٩ كان يعيل ما يزيد على أربعة أفراد بما فيهم نفسه، أما في عام ١٩٩٧ فقد إنخفض معدل الإعالة بحيث أصبح الفرد العامل يعيل فقط ثلاثة أفراد بما فيهم نفسه.

أما معدل المشاركة المنقح في القوى العاملة (نسبة القوى العاملة إلى عدد السكان في فئة سن العمل ١٥-٦٤ سنة) فقد إرتفع من ٤١,٤٪ عام ١٩٧٩ ليصل إلى ٤١,٩٪ عام ١٩٩٧.

وفي عام ١٩٧٩ بلغ معدل المشاركة الخام للذكور ٣٤,٦٪ وللإناث ٢,٩٪، وبلغ معدل المشاركة المنقح للذكور والإناث ٧٤,٢٪ و٦,٣٪ على التوالي. أما في عام ١٩٩٧ فقد بلغ معدل المشاركة الخام للذكور والإناث ٣٩,٧٪ و٨,٢٪ على التوالي، وبلغ معدل المشاركة المنقح للذكور والإناث ٦٨,٨٪ و١٣,٩٪ على التوالي. وبينما نجد أن معدل مشاركة الإناث المنقح قد إرتفع خلال فترة الدراسة فإن معدل مشاركة الذكور المنقح قد إنخفض من ٧٤,٢٪ عام ١٩٧٩ ليصل إلى ٦٨,٨٪ عام ١٩٩٧، وقد يعزى هذا الإنخفاض إلى زيادة نسب إلتحاق الذكور بمراحل التعليم العالي المختلفة في الفئات العمرية الأولى من سن العمل، وإلى التقاعد المبكر في ظل نمو قطاعات العمل الحديثة والتي تحدد سناً للتقاعد على عكس الماضي حيث كان القطاع الزراعي يستحوذ على أكبر نسبة من العمالة والذي يتصف غالباً بعدم وجود سناً للتقاعد.

وأخيراً فإنه يتبين كذلك من الجدول السابق أن نسبة مساهمة الإناث في القوى العاملة (نسبة الإناث من إجمالي القوى العاملة) قد تضاعفت خلال فترة الدراسة، حيث إرتفعت من ٧,٤٪ من إجمالي القوى العاملة عام ١٩٧٩ لتصل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إلى حوالي ١٦,٥٪ عام ١٩٩٧، وهذا بلا شك يعتبر تطوراً ملموساً في مجال مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة.

جدول رقم (٣-٦)

المؤشرات الرئيسية للقوى العاملة الأردنية للأعوام ١٩٧٩/١٩٩٧

السنوات / المؤشر	١٩٧٩			١٩٩٧ *		
	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع
حجم القوى العاملة (بالألف)	٢٩,٨	٣٧٥,٥	٤٠٥,٣	١٧٠,٢	٨٦٢,٥	١٠٣٢,٧
المشتغلون (بالألف)	٢٨,٥	٣٦٢,٦	٣٩١,١	١٢١,٥	٧٦٠,٧	٨٨٢,٢
المتعطلون (بالألف)	١,٣	١٢,٩	١٤,٢	٤٨,٧	١٠١,٨	١٥٠,٥
معدل المشاركة الخام (٪)	٢,٩	٣٤,٦	١٩,٣	٨,٢	٣٩,٧	٢٤,٣
معدل المشاركة المنقح (١٥+) (٪)	٦,٣	٧٤,٢	٤١,٤	١٣,٩	٦٨,٨	٤١,٩
نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة (٪)	٧,٤	-	-	١٦,٥	-	-

* تقدير الباحث بالإعتماد على معدلات المشاركة في مسح العمالة والبطالة ١٩٩٧، والتقرير السنوي لوزارة العمل لسنة ١٩٩٧.

المصادر:

- عيسى إبراهيم وآخرون، "دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، "الجمعية العلمية الملكية، عمان-الأردن، ١٩٨٩، الجداول (٢-٣) ص٣١، (٩-٥) ص٦٧، (١٠-٥) ص٧٣، (١١-٤) ص٧٧، (١١-٦) ص٨٠.
- دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٩٧، العدد (٤٨)، عمان-الأردن.
- دائرة الاحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة ١٩٩٧، عمان-الأردن.

وبعد أن تعرفنا على التطورات في حجم القوى العاملة الأردنية ونسب التشغيل والتعطل ومعدلات المشاركة في القوى العاملة، فإنه لا بد من معرفة وضع الأردن بالنسبة للعالم الآخر في هذا المجال. وهذا ما يدلنا عليه الجدول رقم (٧)، والذي يبين معدلات المشاركة للسكان (١٥ سنة فأكثر) في القوى العاملة وحسب الجنس لمجموعة من الدول المتقدمة والنامية (دول عربية، دول اسلامية غيرعربية، دول نامية أخرى). وبشكل عام يشير هذا الجدول إلى أن معدلات المشاركة في القوى العاملة للإناث وللذكور ولإجمالي السكان لمجموعة الدول العربية كانت أقل ما يمكن مقارنة مع الدول النامية الأخرى الاسلامية وغير الاسلامية ومع الدول المتقدمة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعند التركيز على حالة الاناث، فبينما نجد أن معدل مشاركة الإناث الأردنيات المنقح قد بلغ ١٠٪، حيث كان من أقل المعدلات على الإطلاق، فإن هذا المعدل قد بلغ أعلى ما يمكن في مجموعة الدول العربية في تونس حيث وصل إلى ٢٨٪. أما في مجموعة الدول الإسلامية غير العربية فقد بلغ هذا المعدل أعلى ما يمكن في ماليزيا حيث وصل ٥٢٪، وكان أقل ما يمكن في الباكستان حيث بلغ ١٦٪. وفي مجموعة الدول النامية الأخرى بلغ هذا المعدل أعلى ما يمكن في البانيا حيث وصل إلى ٦٣٪، وكان أقل ما يمكن في تشاد وكولومبيا حيث بلغ ٢٣٪ في كلتا الدولتين. وأخيراً فقد بلغ هذا المعدل أعلى ما يمكن في مجموعة الدول المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث وصل إلى ٦٠٪، وكان أقل ما يمكن في إيطاليا حيث كان ٣٧٪.

وبالرغم من أن معدلات المشاركة الخاصة بالأردن في هذا الجدول تظهر بأقل من الواقع قليلاً وخصوصاً لإجمالي السكان وللإناث، إلاّ أنه لا مفر من حقيقة أن الأردن يتميز بأقل معدلات مشاركة في القوى العاملة سواء لإجمالي السكان أو للذكور أوللإناث بشكل خاص، مقارنة مع الدول العربية والأجنبية. وهذه النتيجة حتمية حتى إذا عقدنا المقارنة مع معدلات المشاركة في الأردن (لإجمالي السكان وللذكور وللإناث) في عام ١٩٩٧. وقد عزت بذلك بعض الدراسات التي حاولت تفسير الإنخفاض الواضح في معدل مشاركة السكان بشكل عام في القوى العاملة، إلى الإرتفاع في نسبة فئة صغار وكبار السن من إجمالي السكان، وإلى الإنخفاض الواضح والكبير في معدل مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة وإلى إرتفاع نسبة الملتحقين في مراحل التعليم المختلفة ممن هم في فئة سن العمل، بالإضافة إلى استمرار الهجرة للخارج.[٨]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣-٧)

معدلات المشاركة في القوى العاملة للذكور والإناث ولإجمالي السكان لدول مختارة متقدمة ونامية (عربية وإسلامية وأخرى) لعام ١٩٩٥

الدولة	معدل المشاركة في القوى العاملة للسكان ١٥ سنة فاكثر (٪)			الدولة	معدل المشاركة في القوى العاملة للسكان ١٥ سنة فاكثر (٪)		
	الإجمالي*	للذكور	للإناث		الإجمالي*	للذكور	للإناث
دول متقدمة:				تابع دول نامية:			
بريطانيا	٧٥	٩١	٥٩	دول اسلامية			
فرنسا	٧٠	٨٣	٥٧	غير عربية:			
المانيا	٧٢	٨٧	٥٧	اندونيسيا	٦١	٨٥	٣٨
اليابان	٦٩	٨٤	٥٣	إيران	٦١	٩٣	٢٣
أمريكيا	٧٣	٨٦	٦٠	باكستان	٥٥	٩٠	١٦
كندا	٧٢	٨٧	٥٨	تركيا	٦٨	٨٧	٤٨
إيطاليا	٥٨	٧٩	٣٧	ماليزيا	٧٢	٩١	٥٢
دول نامية:				دول نامية أخرى:			
دول عربية:				الهند	٦٢	٩٠	٣١
الأردن	٤٢	٧٢	١٠	سريلانكا	٥٦	٨٢	٣٠
العراق	٥٢	٧٨	٢٤	السنغال	٦٩	٨٧	٥٢
مصر	٤٧	٨٤	١٠	البانيا	٧٥	٨٦	٦٣
سوريا	٤٨	٧٩	١٧	كولومبيا	٥٢	٨١	٢٣
السعودية	٤٢	٨١	١٠	تشاد	٥٦	٩٠	٢٣
المغرب	٥٥	٨٨	٢٣	كينيا	٦٦	٨٢	٥١
الكويت	٦٠	٩٤	٢٥	زائير	٦٨	٩٠	٤٧
لبنان	٥١	٧٧	٢٧	غانا	٦٣	٧٨	٤٩
تونس	٥٦	٨٣	٢٨	البرازيل	٥٨	٨٢	٣٣
السودان	٥٧	٨٧	٢٧				
الإمارات	٧٠	٩٠	١٩				

المصدر: البنك الدولي، "تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥"، واشنطن، جدول رقم (أ-١) ص ص١٩٦-١٩٨.

* احتسب من قبل الباحث من نفس المصدر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣-٤) تحليل التغيرات التي طرأت على معدلات المشاركة الاقتصادية:

لقد تبين مما سبق أن معدلات المشاركة في القوى العاملة في الأردن مازالت متدنية وخاصة عند الإناث مقارنة مع العالم الخارجي، وذلك بالرغم من التحسن الملموس الذي طرأ عليها خلال فترة الثمانينات والنصف الأول من التسعينات. ولذلك نجد أنه من الضروري دراسة التطورات التي حصلت في معدلات المشاركة حسب الجنس وبعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية كما يبينها الجدول رقم (٨) وذلك مع التركيز أثناء التحليل على حالة الإناث.

ويتبين من هذا الجدول أن معدلات المشاركة في القوى العاملة تنخفض في الفئات العمرية الأولى والأخيرة من فئات سن العمل سواء للإناث أو للذكور في عامي الدراسة ١٩٨٣ و١٩٩٧. ولكن نجد أن معدلات المشاركة حسب الفئات العمرية في عام ١٩٨٣ كانت أكبر ما يمكن في الفئات العمرية (٢٠-٢٤ سنة) للإناث، و(٣٥-٣٩ سنة) للذكور، و(٢٥-٢٩ سنة) لإجمالي السكان، حيث بلغت هذه المعدلات ٢٠,٣٨٪ و٩٦,١٢٪ و٥٤,٢٦٪ على التوالي. وقد أصبحت في عام ١٩٩٧ أكبر ما يمكن في الفئات العمرية (٢٥-٢٩ سنة) للإناث، و(٣٠-٣٤) للذكور، بينما بقيت كما هي لإجمالي السكان في الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة)، حيث بلغت هذه المعدلات ٢٦,٣٧٪ و٩٥,٧٧٪ و٦٠,١٥٪ على التوالي. وفي حالة الإناث نجد أن هذا التغير والمتمثل في إرتفاع الفئة العمرية التي تتحقق فيها أعلى معدلات مشاركة قد يعزى إلى الإرتفاع في نسبة إلتحاق الإناث في مراحل التعليم العالي (كما تبين سابقاً) وإلى الإرتفاع في متوسط العمر عن الزواج الأول للإناث، حيث كان في عام ١٩٧٩ حوالي ٢١,٣ سنة وأرتفع ليصل ٢٤,١ سنة عام ١٩٩٠ ووصل إلى ٢٤,٧ سنة عام ١٩٩٧.[٩]

أما إذا نظرنا إلى معدلات المشاركة حسب المستوى التعليمي، فإن الطابع العام الذي يظهر هو أن معدلات المشاركة في القوى العاملة للإناث والذكور كانت مرتفعة في المستويات التعليمية العالية، حيث وجد أن أعلى معدل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مشاركة لإجمالي القوى العاملة في عام ١٩٨٣ كان عند حملة الشهادة الجامعية الأولى فأكثر، حيث بلغ ٨٤,٩٣٪ وينطبق نفس الوضع على حالة الإناث والذكور، حيث بلغ أعلى معدل مشاركة للإناث ٦٠,٤٣٪ عند حملة الشهادة الجامعية، وللذكور كان أعلى ما يمكن ٩٠,٨٤٪ عند حملة الشهادة الجامعية كذلك. أما في عام ١٩٩٧ فقد بقي أعلى معدل مشاركة لإجمالي القوى العاملة ٨٣,٩٩٪ عند حملة الشهادة الجامعية فأكثر، وكذلك الحال للإناث حيث بلغ أعلى معدل مشاركة ٧٢,٨٨٪ عند حملة الشهادة الجامعية، ولكن الوضع قد اختلف في حالة الذكور، حيث بلغ أعلى معدل مشاركة ٩٦,٤٢٪ عند حملة الدبلوم المتوسط.

وحسب الحالة الزواجية يتبين كذلك أن أعلى معدل مشاركة للإناث في عام ١٩٨٣ كان للإناث من فئة العازبات حيث بلغ ١٦,٤٩٪، وبلغ للمتزوجات ٤,٤٧٪. أما للذكور فقد بلغ للذكور العازبين ٤٦,٨٣٪ وبلغ للمتزوجين ٨٥,٦٥٪. وفي عام ١٩٩٧ كان أعلى معدل مشاركة عند الإناث العازبات أيضاً، حيث وصل ١٩,٢٩٪، بينما كان للمتزوجات ١٠,٨٢٪، وكان أعلى معدل مشاركة للذكور من فئة المتزوجين حيث بلغ ٨١,٣٠٪، بينما بلغ ٥٥,٥٦٪ للعازبين. ولا شك في أن إرتفاع معدل المشاركة عند الاناث العازبات مقارنة مع المتزوجات يعود لحجم الأعباء المنزلية المترتبة على المتزوجات والمتمثلة بالعناية بالأطفال ورعاية الأسرة وكذلك كونها تواجه قيود اجتماعية أشدّ وطأة منها في حالة العازبات. أما إرتفاع معدل المشاركة بين الذكور المتزوجين مقارنة مع العازبين، فأن مرد ذلك إلى المسؤولية المترتبة على المتزوجين بإعتبارهم معيلين أساسيين لأسرهم.

وأخيراً نلاحظ أن معدلات المشاركة للإناث والذكور في القوى العاملة حسب مكان الإقامة (حضر/ريف) قد كانت أعلى في عامي ١٩٨٣ و١٩٩٧ للإناث في المناطق الحضرية حيث كانت ٩,٥٤٪ عام ١٩٨٣ و١٤,٦٥٪ عام ١٩٩٧، أما للذكور فقد كان معدل المشاركة أكبر في عام ١٩٨٣ عند الذكور الريفيين حيث كان ٦٩,٩٥٪، وفي عام ١٩٩٧ كان أعلى عند الذكور الحضريين حيث بلغ ٦٩,٥٠٪.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣-٨)

معدلات المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس وبعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية للأعوام ١٩٨٣، ١٩٩٧ *

السنوات / المتغيرات	١٩٨٣			١٩٩٧		
	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي
معدلات المشاركة حسب فئات العمر (٪):						
(١٥-١٩)	٤,٨٣	٢٩,٨٢	١٧,٨٧	٢,٢٠	٢٧,٠٠	١٤,٩١
(٢٠-٢٤)	٢٠,٣٨	٦٨,٢١	٤٦,٦٤	٢٠,٦١	٧٥,٧٨	٤٩,٦٧
(٢٥-٢٩)	١٥,٢٨	٩٠,٠٠	٥٤,٢٦	٢٦,٣٧	٩٣,٥٢	٦٠,١٥
(٣٠-٣٤)	١٠,٩٧	٩٥,٠٥	٥٠,٨٠	٢٣,٢١	٩٥,٧٧	٥٨,٦٨
(٣٥-٣٩)	٦,٦٥	٩٦,١٢	٤٩,٥٣	٢٠,٠٦	٩٤,٧٤	٥٥,٨٨
(٤٠-٤٤)	٤,٤٤	٩٣,٩٩	٤٩,٨٢	١٢,٥٨	٩١,١١	٥٢,٦٢
(٤٥-٤٩)	٢,٨٧	٩١,٢٥	٤٨,٩٣	٩,٣٦	٨٧,٢٦	٤٧,٣٢
(٥٠-٥٤)	٢,٤	٨٧,٩٤	٤٧,٣٣	٦,٢٢	٧٩,٨٧	٤٢,٩٤
(٥٥-٥٩)	٢,١٣	٧٩,٤	٤٥,٣٦	٣,٣٥	٦٦,٣٢	٣٧,١٦
(٦٠-٦٤)	١,٣٣	٦٣,٤٢	٣٤,٥٧	٢,٥٧	٤٣,٢	٢٤,٦٢
معدلات المشاركة حسب المستوى التعليمي** ١٥ سنة فأكثر ٪:						
أمي/ملم (يقرأ ويكتب)	٢,٣٦	٧٠,٤٤	٢٤,٣٨	٣,٤١	٥٧,٧٤	٢٣,٣٢
ابتدائي	٤,٠٤	٧٣,٢٦	٤٣,٦٧	٤,١٥	٦٨,١٨	٣٨,٧٠
اعدادي	٤,٣١	٥٨,٢٩	٣٥,٥	٥,٧٢	٦٧,٧٧	٣٩,٩٣
ثانوي	٢٠,٠٩	٧٨,٩	٥٦,٣٢	١١,٢١	٥٩,٣٢	٣٦,٦٠
دبلوم متوسط	٥٥,٧٤	٤٥,٣١	٤٨,٩١	٥١,٨٢	٩٦,٤٢	٧٠,٢١
جامعي فأكثر	٦٠,٤٣	٩٠,٨٤	٨٤,٩٣	٧٢,٨٨	٨٩,٠٤	٨٣,٩٩
معدلات المشاركة حسب الحالة الزواجية ١٥ سنة فأكثر ٪:						
عزباء/أعزب	١٦,٤٩	٤٦,٨٣	٣٤,٨١	١٩,٢٩	٥٥,٥٦	٣٩,٩١
متزوجة/متزوج حالياً أو سبق لها/له الزواج	٤,٤٧	٨٥,٦٥	٤٢,٤٨	١٠,٨٢	٨١,٣٠	٤٣,٦٠
معدلات المشاركة حسب مكان الإقامة ١٥ سنة فأكثر ٪:						
حضر	٩,٥٤	٦٧,٠٣	٣٩,٥٧	١٤,٦٥	٦٩,٥	٤٢,٥٣
ريف	٥,٤٤	٦٩,٩٥	٣٩,٠٧	١١,٢٣	٦٧,٩٣	٤٠,١٦

* النسب الموجودة في الجدول من احتساب الباحث.

** تم توحيد مراحل التعليم بين العامين لغايات المقارنة.

المصادر: - دائرة الاحصاءات العامة، مسح القوى البشرية ١٩٨٢-١٩٨٣، المجلد (١)، نتائج الجولة الأولى، عمان-الأردن.

- دائرة الاحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة، ١٩٩٧، عمان-الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣-٥) واقع وتطور وضع المرأة الأردنية في القوى العاملة:

يحاول هذا الجزء إلقاء الضوء على واقع وتطور وضع المرأة الأردنية في سوق العمل بجانبيه العرض (القوى العاملة المشتغلة والمتعطلة) والطلب (القوى العاملة المشتغلة) واستكشاف التغيرات التي حدثت في خصائص قواها العاملة. وذلك من خلال دراسة التغيرات التي حدثت في التوزيعات النسبية للقوى العاملة حسب مكان الإقامة والنشاط الإقتصادي والمجموعة المهنية والمستوى التعليمي خلال فترة الثمانينات والتسعينات، وتحديداً تم اعتماد عامي ١٩٨٣ و١٩٩٧ لغايات عقد المقارنة بين التوزيعات النسبية المختلفة حسب مجموعة المحاور الرئيسية السابقة. وبعد ذلك سيتم التركيز على جانب الطلب وذلك بدراسة توزيعات القوى العاملة المشتغلة حسب الحالة العملية وجهة الإستخدام ودراسة مستويات الأجور للإناث مقارنةً مع الذكور، وأخيراً دراسة وضع المرأة الأردنية من البطالة.

(٣-٥-١) التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب الجنس ومكان الإقامة:

يشير الجدول رقم (٩) إلى أن حوالي ٧٣,١٥٪ من إجمالي القوى العاملة قد تركزت في المناطق الحضرية في عام ١٩٨٣، وقد إرتفعت هذه النسبة لتصل ٨٠,٤٦٪ عام ١٩٩٧. وبينما نجد أن نسبة القوى العاملة الأنثوية في الحضر من إجمالي القوى العاملة الأنثوية قد إرتفعت قليلاً من ٨٢,٤٨٪ عام ١٩٨٣ إلى ٨٣,٦٪ عام ١٩٩٧، فإننا نجد أن نسبة القوى العاملة الذكرية في الحضر من إجمالي القوى العاملة الذكرية قد إرتفعت بشكل أكبر من ٧٢,٠٩٪ عام ١٩٨٣ إلى ٧٩,٨٥٪ عام ١٩٩٧. أما بالنسبة لإجمالي المشتغلين، فقد بلغت نسبتهم في المناطق الحضرية عام ١٩٨٣ حوالي ٧٢,٩٧٪ وقد وصلت هذه النسبة إلى ٨٠,٤٦٪ عام ١٩٩٧، وفي حالة الإناث فإن نسبة المشتغلات في الحضر لنفس السنوات قد إرتفعت من ٨٤,٥٥٪ إلى ٨٤,٨١٪، أما في حالة الذكور فقد إرتفعت نسبة المشتغلين الذكور في الحضر لنفس السنوات من ٧١,٩١٪ إلى ٧٩,٧٧٪. ويجب ملاحظة أن كل الزيادات السابقة في نسب القوى العاملة الإجمالية والقوى العاملة المشتغلة في الحضر كان يقابلها إنخفاض وبنفس القيمة في الريف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإذا نظرنا إلى نسبة القوى العاملة الأنثوية من إجمالي القوى العاملة في المناطق الحضرية فإننا نجدها قد إرتفعت من ١١,٥٢٪ عام ١٩٨٣ إلى ١٦,٩٢٪ عام ١٩٩٧، أما نسبة المشتغلات من إجمالي القوى العاملة المشتغلة في المناطق الحضرية فقد إرتفعت كذلك من ٩,٧٥٪ عام ١٩٨٣ إلى ١٤,٣٥٪ عام ١٩٩٧. وكذلك الأمر في المناطق الريفية، حيث وجد أن نسبة القوى العاملة الأنثوية من إجمالي القوى العاملة ونسبة المشتغلات من إجمالي القوى العاملة المشتغلة قد ازدادت أيضاً. ولا شك في أن أي زيادة في النسب السابقة لصالح الإناث كان يقابلها إنخفاض مساوٍ في النسب الخاصة بالذكور.

جدول رقم (٣-٩)

القوى العاملة وتوزيعها النسبي حسب الجنس ومكان الإقامة (ريف/حضر) للأعوام ١٩٨٣، ١٩٩٧*

السنوات		١٩٨٣				١٩٩٧			
		القوى العاملة		القوى العاملة المشتغلة		القوى العاملة		القوى العاملة المشتغلة	
مكان الاقامة		٪ من الاجمالي	٪ من الذات	٪ من الاجمالي	٪ من الذات	٪ من الاجمالي	٪ من الذات	٪ من الاجمالي	٪ من الذات
حضر	مجموع	٧٣,١٥	١٠٠,٠٠	٧٢,٩٧	١٠٠,٠٠	٨٠,٤٦	١٠٠,٠٠	٨٠,٤٦	١٠٠,٠٠
	إناث	٨٢,٤٨	١١,٥٢	٨٤,٥٥	٩,٧٥	٨٣,٦	١٦,٩٢	٨٤,٨١	١٤,٣٥
	ذكور	٧٢,٠٩	٨٨,٤٨	٧١,٩١	٩٠,٢٥	٧٩,٨٥	٨٣,٠٨	٧٩,٧٧	٨٥,٦٥
ريف	مجموع	٢٦,٨٥	١٠٠,٠٠	٢٧,٠٣	١٠٠,٠٠	١٩,٥٤	١٠٠,٠٠	١٩,٥٤	١٠٠,٠٠
	إناث	١٧,٥٢	٦,٦٧	١٥,٤٥	٤,٨١	١٦,٤	١٣,٦٧	١٥,١٩	١٠,٥٨
	ذكور	٢٧,٩١	٩٣,٣٣	٢٨,٠٩	٩٥,١٩	٢٠,١٥	٨٦,٣٣	٢٠,٢٣	٨٩,٤٢
مجموع	الاجمالي	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
القوى	الإناث	١٠٠,٠٠	١٠,٢٢	١٠٠,٠٠	٨,٤١	١٠٠,٠٠	١٦,٢٨	١٠٠,٠٠	١٣,٦١
العاملة	الذكور	١٠٠,٠٠	٨٩,٧٨	١٠٠,٠٠	٩١,٥٩	١٠٠,٠٠	٨٣,٧٢	١٠٠,٠٠	٨٦,٣٩

* النسب الموجودة في الجدول من احتساب الباحث.

المصدر: نفس المصدر السابق.

(٣-٥-٢) التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب الجنس والنشاط الاقتصادي:

يعتبر توزيع القوى العاملة الأردنية حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحديداً بين قطاعات إنتاج خدمية وقطاعات إنتاج سلعية ذو دلالة في تحديد مسار التنمية الاقتصادية، ويعكس في نفس الوقت مدى الخلل في الهيكل العام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لسوق العمل الأردني من حيث مدى توازنه القطاعي. ويشار هنا إلى أنه حدث تغير ملحوظ خلال العقود الثلاثة الماضية في توزيعات القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة، فبعدما كان القطاع الزراعي في الطليعة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث كان يستحوذ على حوالي ربع القوى العاملة (٢٣,٥٪) عام ١٩٦١، فقد أصبحت أهميته النسبية تتناقص عبر الوقت ليصبح من أقل القطاعات الاقتصادية استحواذاً على القوى العاملة في الوقت الحالي.(١٠)

ويتضح من الجدول رقم (١٠) أن الأهمية النسبية لقطاعات الخدمات من حيث استحواذها على القوى العاملة قد تراجعت قليلاً من ٦٧,٦٢٪ عام ١٩٨٣ إلى ٦٥,٩٦٪ عام ١٩٩٧، وبالرغم من ذلك فإنها ما زالت تعتبر مرتفعة نسبياً. أما الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج السلعي في استحواذها على القوى العاملة فقد إرتفعت بشكل قليل من ٢٧٪ عام ١٩٨٣ لتصل إلى ٢٧,٧٥٪ عام ١٩٩٧. وهذه مؤشرات جيدة ومعطيات مرغوبة ومطلوبة في الاقتصاد الأردني والذي تغلب عليه صفة اقتصاد الخدمات.

وبشكل عام فإن هناك بعض القطاعات الاقتصادية التي إنخفضت أهميتها النسبية من حيث استحواذها على القوى العاملة خلال فترة الدراسة، مثل القطاع الزراعي، قطاع الانشاءات، قطاع الخدمات المالية، وقطاع الخدمات الاجتماعية والادارة العامة، وذلك مقابل إرتفاع في الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى، مثل قطاع الصناعات التحويلية والتعدين، وقطاع الكهرباء والماء، وقطاع النقل والمواصلات، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق والذي تميز بأعلى معدل نمو في حجم القوى العاملة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك ٥,٣٨٪ من القوى العاملة كانت متعطلة ولم يسبق لها العمل في أي قطاع في عام ١٩٨٣، وقد إرتفعت هذه النسبة إلى ٦,٢٨٪ عام ١٩٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما إذا نظرنا للأهمية النسبية للقطاعات المختلفة في استحواذها على القوى العاملة المشتغلة تحديداً، فإننا نجد أن نسبة القوى العاملة المشتغلة في قطاعات الإنتاج السلعي قد إرتفعت كذلك من ٢٨,٣٧٪ عام ١٩٨٣ إلى ٢٩,١٨٪ عام ١٩٩٧، وإنخفضت في قطاعات الخدمات من ٧١,٦٣٪ عام ١٩٨٣ إلى ٧٠,٨٢٪ عام ١٩٩٧.

وبالنسبة للإناث تحديداً فإننا نجد أن نسبة القوى العاملة الأنثوية في قطاعات الخدمات من إجمالي القوى العاملة الأنثوية كانت أكبر مقارنة مع قطاعات الإنتاج السلعي وذلك في عامي ١٩٨٣ و١٩٩٧، حيث بلغت هذه النسبة ٦٧,٦٣٪ و٩,٥٣٪ على التوالي في عام ١٩٨٣، وبلغت ٦٧,٤٧٪ و١٤,١٤٪ على التوالي في عام ١٩٩٧. مع الإشارة إلى أن هناك نسبة من القوى العاملة الأنثوية كانت متعطلة ولم يسبق لها العمل في أي قطاع، وقد بلغت هذه النسبة ٢٢,٨٤٪ عام ١٩٨٣ و١٨,٣٩٪ عام ١٩٩٧.

ويدلنا الجدول كذلك إلى أنه تحقق أعلى معدلات نمو في القوى العاملة الأنثوية في قطاع الصناعة وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق وقطاع النقل والمواصلات، وعلى العكس من ذلك نجد أنه إنخفضت الأهمية النسبية لبعض القطاعات من حيث استحواذها على القوى العاملة الأنثوية، مثل: قطاع الخدمات الاجتماعية والإدارة العامة وقطاع الخدمات المالية.

وإذا نظرنا للقوى العاملة المشتغلة من الإناث، نجد أنها تتركز كذلك في قطاعات الخدمات، وتحديداً في قطاع الخدمات الاجتماعية والادارة العامة، حيث بلغت نسبة الإناث المشتغلات من إجمالي الاناث المشتغلات في قطاعات الخدمات ٨٧,٦٧٪ عام ١٩٨٣ و٨٢,٧٥٪ في عام ١٩٩٧. وبلغت هذه النسبة في قطاع الخدمات الاجتماعية والادارة العامة ٧٧,٥٥٪ عام ١٩٨٣ و٦٧,٣٢٪ عام ١٩٩٧. وفي قطاعات الإنتاج السلعي نجد أن هذه النسبة بلغت ١٢,٣٣٪ عام ١٩٨٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و١٧,٢٥٪ عام ١٩٩٧، وكانت أكبر ما يمكن في قطاع الصناعة تحديداً حيث بلغت ٨,٠٧٪ عام ١٩٨٣ و١٠,٩٨٪ في عام ١٩٩٧.

ويلاحظ بشكل عام أن نسبة الإناث المشتغلات من إجمالي القوى العاملة المشتغلة قد ازدادت في جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاعي الخدمات المالية والخدمات الاجتماعية والادارة العامة، وكانت هذه الزيادة على حساب قطاع الخدمات الاجتماعية والادارة العامة بشكل رئيسي. وهذا يعتبر مؤشر جيد في ظل تراجع قدرة القطاع الحكومي على استيعاب المزيد من القوى العاملة.

ويبين الجدول رقم (١٠) كذلك أن نسبة القوى العاملة الأنثوية مُن إجمالي القوى العاملة في كل قطاع قد ازدادت في قطاعات الإنتاج السلعي وقطاعات الخدمات، فبينما كانت هذه النسبة في قطاعات الإنتاج السلعي وقطاعات الخدمات ٣,٦١٪ و١٠,٢٢٪ على التوالي في عام ١٩٨٣، فانها وصلت إلى ٨,٣٪ و١٦,٦٦٪ على التوالي في عام ١٩٩٧، ونفس الأمر تقريباً نجده في حالة القوى العاملة الأنثوية المشتغلة، فقد ازدادت نسبتها من إجمالي القوى العاملة المشتغلة في قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي من ٣,٦٦٪ و١٠,٢٩٪ على التوالي في ١٩٨٣، إلى ٨,٠٥٪ و١٥,٩٪ على التوالي عام ١٩٩٧.

وبالرغم من الزيادات التي حدثت في مساهمة الإناث من إجمالي القوى العاملة في كل قطاع، إلا أننا نجدها ما زالت متدنية في جميع المقاييس، ويلاحظ بشكل عام بالرغم من تدنيها إلاّ أنها كانت أكبر في القطاعات الحديثة، حيث يقاس مستوى مشاركة الإناث في القطاعات الحديثة عادةً من خلال مؤشرين[١١]، أولهما: هو نسبة مساهمة الإناث في إجمالي العمالة غير الزراعية، والثاني: هو نسبة الإناث العاملات بأجر من مجموع العاملين بأجر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣-١٠)

القوى العاملة الأردنية وتوزيعها النسبي حسب الجنس والنشاط الاقتصادي للسنوات ١٩٨٣، ١٩٩٧*

القطاع	السنوات	١٩٨٣				١٩٩٧			
		القوى العاملة		القوى العاملة المشتغلة		القوى العاملة		القوى العاملة المشتغلة	
		٪ من الاجمالي	٪ من القطاع	٪ من الاجمالي	٪ من القطاع	٪ من الاجمالي	٪ من القطاع	٪ من الاجمالي	٪ من القطاع
قطاعات الإنتاج السلعي	مجموع	٢٧,٠٠	١٠٠	٢٨,٢٧	١٠٠	٢٧,٧٥	١٠٠	٢٩,١٨	١٠٠
	ذكور	٢٨,٩٩	٩٦,٣٩	٢٩,٨٥	٩٦,٣٤	٣٠,٤٠	٩١,٧	٣١,٠٥	٩١,٩٥
	إناث	٩,٥٣	٣,٦١	١٢,٣٣	٣,٦٦	١٤,١٤	٨,٣	١٧,٢٥	٨,٠٥
الزراعة	مجموع	٦,٣٢	١٠٠	٦,٧٠	١٠٠	٦,٠٦	١٠٠	٦,٧١	١٠٠
	ذكور	٦,٧٢	٩٥,٤٣	٦,٩٨	٩٥,٣٩	٦,٥٢	٩٠,٠٦	٦,٩٧	٨٩,٦١
	إناث	٢,٨٣	٤,٥٧	٣,٦٧	٤,٦١	٣,٧٠	٩,٩٤	٥,١٣	١٠,٣٩
التعدين والصناعات التحويلية	مجموع	٨,١٦	١٠٠	٨,٦٢	١٠٠	١٣,٢٢	١٠٠	١٣,٧٨	١٠٠
	ذكور	٨,٣٧	٩٢,١٨	٨,٦٧	٩٢,١٣	١٣,٩٤	٨٨,٢٧	١٤,٢٣	٨٩,١٥
	إناث	٦,٢٤	٧,٨٢	٨,٠٧	٧,٨٧	٩,٥٢	١١,٧٣	١٠,٩٨	١٠,٨٥
الكهرباء والماء	مجموع	٠,٤٦	١٠٠	٠,٤٩	١٠٠	١,٧٣	١٠٠	١,٩٩	١٠٠
	ذكور	٠,٥١	١٠٠	٠,٥٤	١٠٠	٢,٠٣	٩٨,١٥	٢,٢٦	٩٨,١٢
	إناث	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٠٠,٢	١,٨٥	٠٠,٢٧	١,٨٨
الانشاءات	مجموع	١٢,٠٦	١٠٠	١٢,٥٦	١٠٠	٦,٧٤	١٠٠	٦,٦٩	١٠٠
	ذكور	١٣,٣٨	٩٩,٦١	١٣,٦٦	٩٩,٦	٧,٩١	٩٨,٢٦	٧,٦١	٩٨,٢٣
	إناث	٠٠,٤٦	٠٠,٣٩	٠٠,٦٠	٠٠,٤	٠٠,٧٢	١,٧٤	٠,٨٧	١,٧٧
قطاعات الخدمات	مجموع	٦٧,٦٢	١٠٠	٧١,٦٣	١٠٠	٦٥,٩٦	١٠٠	٧٠,٨٢	١٠٠
	ذكور	٦٧,٦٢	٨٩,٧٨	٧٠,١٥	٨٩,٧١	٦٥,٦٧	٨٣,٣٤	٦٨,٩٥	٨٤,١
	إناث	٦٧,٦٣	١٠,٢٢	٨٧,٦٧	١٠,٢٩	٦٧,٤٧	١٦,٦٦	٨٢,٧٥	١٥,٩٠
التجارة والمطاعم والفنادق	مجموع	١٠,٣١	١٠٠	١٠,٨٨	١٠٠	٢٠,٠١	١٠٠	٢١,٠٤	١٠٠
	ذكور	١١,٢	٩٧,٥٣	١١,٥٩	٩٧,٤٩	٢٢,٣٠	٩٣,٢٩	٢٢,٨٥	٩٣,٨٤
	إناث	٢,٥٠	٢,٤٧	٣,٢٤	٢,٥١	٨,٢٥	٦,٧١	٩,٥٢	٦,١٦
النقل والمواصلات	مجموع	٧,٨٢	١٠٠	٨,٢٢	١٠٠	٧,٩٩	١٠٠	٨,٥٢	١٠٠
	ذكور	٨,٦٢	٩٨,٩٧	٨,٨٨	٩٨,٩٥	٩,٠٧	٩٥,٠٦	٩,٤٠	٩٥,٣٩
	إناث	٠,٧٩	١,٠٣	١,٠٢	١,٠٥	٢,٤٢	٤,٩٤	٢,٨٨	٤,٦١
الخدمات المالية	مجموع	٢,٥٥	١٠٠	٢,٧	١٠٠	١,٧٢	١٠٠	١,٩٢	١٠٠
	ذكور	٢,٣٢	٨١,٨٢	٢,٤١	٨١,٨١	١,٦	٧٧,٧١	١,٧٤	٧٨,٥٧
	إناث	٤,٥٣	١٨,١٨	٥,٨٥	١٨,١٩	٢,٣٦	٢٢,٢٩	٣,٠٢	٢١,٤٣
الخدمات الاجتماعية والادارة العامة	مجموع	٤٦,٩٤	١٠٠	٤٩,٨٢	١٠٠	٣٦,٢٣	١٠٠	٣٩,٣٥	١٠٠
	ذكور	٤٥,٤٨	٨٦,٩٨	٤٧,٢٧	٨٦,٩١	٣٢,٦٩	٧٥,٥٢	٣٤,٩٥	٧٦,٧٢
	إناث	٥٩,٨١	١٣,٠٢	٧٧,٥٥	١٣,٠٩	٥٤,٤٥	٢٤,٤٨	٦٧,٣٢	٢٣,٢٨
متعطلون لم يسبق لهم العمل	مجموع	٥,٣٨	١٠٠	–	–	٦,٢٨	١٠٠	–	–
	ذكور	٣,٢٩	٥٦,٦٤	–	–	٣,٩٣	٥٢,٣٣	–	–
	إناث	٢٢,٨٤	٤٣,٣٦	–	–	١٨,٣٩	٤٧,٦٧	–	–
مجموع القوى العاملة	الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	الذكور	١٠٠	٨٩,٧٨	١٠٠	٩١,٥٩	١٠٠	٨٣,٧١	١٠٠	٨٦,٣٩
	الإناث	١٠٠	١٠,٢٢	١٠٠	٨,٤١	١٠٠	١٦,٢٩	١٠٠	١٣,٦١

* النسب الموجودة في الجدول من احتساب الباحث.

المصدر: نفس المصدر السابق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣-٥-٣) التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب الجنس والمجموعة المهنية:

يتضح من الجدول رقم (١١) أن فئة العاملين بالإنتاج وغير المصنفين مازالت تستحوذ على النصيب الأكبر من القوى العاملة، ففي عام ١٩٨٣ بلغت نسبة القوى العاملة في هذه المجموعة المهنية من إجمالي القوى العاملة حوالي ٥٢,٥٦٪، يليها من حيث الأهمية فئة العاملين في البيع والخدمات ١٥,٠٧٪ ثم المتخصصين والفنيين ١٢,٩٥٪. وقد تغير الحال في عام ١٩٩٧، فبينما بقيت فئة العاملين بالإنتاج وغير المصنفين تستحوذ على النسبة الأكبر بين المجموعات المهنية المختلفة إلاّ أنها كانت أقل مقارنة مع عام ١٩٨٣ حيث بلغت ٤١,٠١٪، وقد أصبحت فئة المتخصصين والفنيين في الدرجة الثانية من حيث الأهمية ٢٣,٣٥٪، ثم يليها فئة العاملين في البيع والخدمات ١٢,٨٣٪.

وتعتبر فئة المتخصصين والفنيين من أكبر الفئات التي نمت إيجابياً خلال فترة الدراسة، وهذا الأمر يعكس مدى التطور النوعي في القوى العاملة، حيث أصبحت هذه الفئة تستحوذ على ٢٣,٣٥٪ من إجمالي القوى العاملة في عام ١٩٩٧ مقارنة مع ١٢,٩٥٪ عام ١٩٨٣، أما نسبة العاملين في الإنتاج وغير المصنفين من إجمالي القوى العاملة، فقد إنخفضت بشكل كبير من ٥٢,٦٥٪ عام ١٩٨٣ لتصبح ٤١,٠١٪ عام ١٩٩٧، وذلك بالرغم من أنها بقيت في الطليعة مقارنة مع المجموعات المهنية الأخرى.

أما بالنسبة لإجمالي المشتغلين، فقد استحوذت فئة العاملين في الإنتاج وغير المصنفين كذلك على ٥٥,٥١٪ من إجمالي المشتغلين في عام ١٩٨٣، يليها كذلك من حيث الأهمية فئة العاملين في البيع والخدمات وفئة المتخصصين والفنيين ١٥,٩٤٪ و١٣,٧٤٪ على التوالي. وفي عام ١٩٩٧ فقد استحوذت فئة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العاملين في الإنتاج وغير المصنفين على أكبر نسبة ٤٣,٣٦٪ من إجمالي المشتغلين بالرغم من الإنخفاض الكبير الذي حققته، يليها فئتي المتخصصين والفنيين والعاملين في البيع والخدمات ٢٥,١٪ و١٣,٤٦٪ على التوالي.

وبالنسبة للإناث تحديداً، فإن الوضع مختلف تماماً، حيث نجد أن فئة المتخصصات والفنيات تستحوذ على أكبر نسبة من إجمالي القوى العاملة الأنثوية ومن إجمالي المشتغلات كذلك. حيث بلغت ٤١,٣٤٪ و٥٣,٥٦٪ على التوالي في عام ١٩٨٣. وقد إرتفعت هذه النسب عام ١٩٩٧ لتصل إلى ٤٨,٣٥٪ و٥٩,٦٢٪ على التوالي، محققة أعلى معدلات نمو مقارنة مع المجموعات المهنية المختلفة. ويلي ذلك من حيث الأهمية مجموعة الأعمال الكتابية بالرغم من تراجعها قليلاً، حيث استحوذت على ١٤,٤٩٪ و١٨,٧٨٪ على التوالي من إجمالي القوى العاملة الأنثوية ومن إجمالي المشتغلات في عام ١٩٨٣. وقد إنخفضت في عام ١٩٩٧ لتصل ١٢,٥٩٪ و١٤,٨٥٪ على التوالي.

وعند النظر كذلك إلى نسبة الإناث من إجمالي القوى العاملة أو من إجمالي المشتغلين في كل مجموعة مهنية. نجد أنها كانت أعلى ما يمكن في عام ١٩٨٣ في مجموعة المتخصصين والفنيين، حيث بلغت ٣٢,٦٢٪ و٣٢,٧٩٪ على التوالي، وكانت أقل ما يمكن في نفس العام في مجموعة العاملين في الإنتاج وغير المصنفين، حيث بلغت ١,٣٧٪ و١,٣٨٪ على التوالي. وفي عام ١٩٩٧ فقد وجد كذلك أن هذه النسب كانت أعلى ما يمكن في مجموعة المتخصصين والفنيين، وأقل ما يمكن في مجموعة العاملين في الإنتاج وغير المصنفين مع إختلاف بسيط في النسب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣-١١)

القوى العاملة الأردنية وتوزيعها النسبي حسب الجنس والمجموعة المهنية الرئيسية للسنوات ١٩٨٣، ١٩٩٧*

السنوات		١٩٨٣				١٩٩٧			
		القوى العاملة		القوى العاملة المشتغلة		القوى العاملة		القوى العاملة المشتغلة	
المجموعة المهنية		٪ من الاجمالي	٪ من المجموعة	٪ من الاجمالي	٪ من المجموعة	٪ من الاجمالي	٪ من المجموعة	٪ من الاجمالي	٪ من المجموعة
الاداريون	مجموع	١,٧٤	١٠٠	١,٨٥	١٠٠	٢,٤٧	١٠٠	٢,٧٢	١٠٠
	ذكور	١,٨٥	٩٥,١٨	١,٩٢	٩٥,١٦	٢,٧١	٩٢,٠١	٢,٩	٩١,٩٩
	إناث	٠,٨٢	٤,٨٢	١,٠٧	٤,٨٤	١,٢١	٧,٩٩	١,٦	٨,٠١
المتخصصون والفنيون	مجموع	١٢,٩٥	١٠٠	١٣,٧٤	١٠٠	٢٣,٣٥	١٠٠	٢٥,١	١٠٠
	ذكور	٩,٧٢	٦٧,٣٨	١٠,٠٨	٦٧,٢١	١٨,٤٨	٦٦,٢٦	١٩,٦٧	٦٧,٧١
	إناث	٤١,٣٤	٣٢,٦٢	٥٣,٥٦	٣٢,٧٩	٤٨,٣٥	٣٣,٧٤	٥٩,٦٢	٣٢,٢٩
الأعمال الكتابية	مجموع	٥,٨٧	١٠٠	٦,٢٣	١٠٠	٨,٥٨	١٠٠	٩,٣	١٠٠
	ذكور	٤,٨٩	٧٤,٧٩	٥,٠٨	٧٤,٦٥	٧,٨	٧٦,٠٩	٨,٤٣	٧٨,٣
	إناث	١٤,٤٩	٢٥,٢١	١٨,٧٨	٢٥,٣٥	١٢,٥٩	٢٣,٩١	١٤,٨٥	٢١,٧
العاملون في البيع والخدمات	مجموع	١٥,٠٧	١٠٠	١٥,٩٤	١٠٠	١٢,٨٣	١٠٠	١٣,٤٦	١٠٠
	ذكور	١٥,٠٤	٩٢,٥٨	١٦,١	٩٢,٥	١٤,٤٦	٩٣,٠٢	١٤,٥٩	٩٣,٦٦
	إناث	١٠,٩٤	٧,٤٢	١٤,٢١	٧,٥٠	٥,٥٠	٦,٩٨	٦,٢٨	٦,٣٤
العاملون في الزراعة	مجموع	٦,٣٤	١٠٠	٦,٧٢	١٠٠	٥,٤٨	١٠٠	٦,٦	١٠٠
	ذكور	٦,٧٨	٩٥,٩٧	٧,٠٤	٩٥,٩٤	٥,٩	٩٠,٠٨	٦,٢٨	٨٩,٦١
	إناث	٢,٥	٤,٠٣	٣,٢٤	٤,٠٦	٣,٣٤	٩,٩٢	٤,٦٣	١٠,٣٩
العاملون في الإنتاج وغير المصنفين	مجموع	٥٢,٦٥	١٠٠	٥٥,٥١	١٠٠	٤١,٠١	١٠٠	٤٣,٣٦	١٠٠
	ذكور	٥٧,٨٣	٩٨,٦٣	٥٩,٧٧	٩٨,٦٢	٤٦,٩٣	٩٥,٨	٤٨,١٣	٩٥,٩٢
	إناث	٧,٠٧	١,٣٧	٩,١٣	١,٣٨	١٠,٥٧	٤,٢٠	١٣,٠٢	٤,٠٨
متعطلون لم يسبق لهم العمل	مجموع	٥,٣٨	١٠٠	–	–	٦,٢٨	١٠٠	–	–
	ذكور	٣,٤	٥٦,٦٤	–	–	٣,٩٢	٥٢,١٦	–	–
	إناث	٢٢,٨٤	٤٣,٣٦	–	–	١٨,٤٥	٤٧,٨٤	–	–
مجموع القوى العاملة	مجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	ذكور	١٠٠	٨٩,٧٨	١٠٠	٩١,٥٩	١٠٠	٨٣,٧١	١٠٠	٨٦,٤١
	إناث	١٠٠	١٠,٢٢	١٠٠	٨,٤١	١٠٠	١٦,٢٩	١٠٠	١٣,٥٩

* النسب الموجودة في الجدول من احتساب الباحث.

المصدر: نفس المصدر السابق

(٣-٥-٤) التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب الجنس والمستوى التعليمي:

تعكس بيانات الجدول رقم (١٢) التحسن الكبير الذي طرأ على الهيكل التعليمي للقوى العاملة الأردنية، حيث يلاحظ إزدياد الأهمية النسبية لحملة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مؤهلات التعليم العالي (دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا) من إجمالي القوى العاملة، حيث إرتفعت نسبة القوى العاملة من حملة مؤهلات التعليم العالي من إجمالي القوى العاملة من ١٦,٢٣٪ عام ١٩٨٣ لتصل إلى ٣٠,٣٤٪ عام ١٩٩٧، محققة أكبر زيادة لها عند حملة مؤهلات الدراسات العليا (من ٠,٦٤٪ إلى ٢,٤٥٪)، يليها حملة مؤهل البكالوريوس (من ٦,٨٩٪ إلى ١٣,٦٨٪)، ثم يليها في المرتبة الثالثة حملة الدبلوم المتوسط (٨,٧٠٪ إلى ١٣,٠٦٪). وفي نفس الوقت الذي إرتفعت فيه نسبة حملة مؤهلات التعليم العالي في القوى العاملة، نجد أن نسبة الأميين من إجمالي القوى العاملة قد إنخفضت بشكل كبير من ١٧,٤٣٪ عام ١٩٨٣ لتصل إلى ٥,٣٥٪ عام ١٩٩٧، وتنطبق نفس التطورات السابقة على القوى العاملة المشتغلة من حيث إرتفاع نسبة حملة مؤهلات التعليم العالي، وإنخفاضها عند الأميين.

ويتبين من الجدول رقم (١٢) أن أعلى نسبة من القوى العاملة الأنثوية في عام ١٩٨٣ كانت عند حملة مؤهل الدبلوم المتوسط حيث بلغت ٣٣,٤٩٪، يلي ذلك حملة مؤهل الثانوية ٢٣,٥٦٪. وفي عام ١٩٩٧ بقيت الإناث من حملة الدبلوم المتوسط يشكلّن أكبر نسبة ٣٧,٨٠٪ من القوى العاملة الأنثوية، يلي ذلك حملة المؤهل الجامعي ٢٤,١٣٪. وفي نفس الوقت نجد أن نسبة الأميات من مجموع القوى العاملة المؤنثة قد إنخفضت من ١١,٣٠٪ عام ١٩٨٣ إلى ٤,٥٥٪ عام ١٩٩٧.

أما المشتغلات من الإناث، فقد تركزت كما هو الحال في القوى العاملة الأنثوية عند حملة الدبلوم المتوسط، حيث بلغت نسبة المشتغلات في عام ١٩٨٣ من حملة الدبلوم المتوسط ٣٦,٨٨٪، يلي ذلك حملة الثانوية ٢٣,٧٣٪. وقد بقيت هذه النسبة أعلى ما يمكن كذلك في عام ١٩٩٧ عند حملة الدبلوم المتوسط ٣٤,٤٣٪، يلي ذلك حملة المؤهل الجامعي ٢٧,٠٢٪. ويلاحظ كذلك إنخفاض نسبة الأميات من إجمالي المشتغلات من ١٠,٦٧٪ عام ١٩٨٣ إلى ٥,٩٤٪ عام ١٩٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣-١٢)

القوى العاملة الأردنية وتوزيعها النسبي حسب الجنس والمستوى التعليمي للسنوات ١٩٨٣، ١٩٩٧*

السنوات		١٩٨٣				١٩٩٧			
		القوى العاملة		القوى العاملة المشتغلة		القوى العاملة		القوى العاملة المشتغلة	
المستوى التعليمي		٪ من الاجمالي	٪ من الذكة	٪ من الاجمالي	٪ من الذكة	٪ من الاجمالي	٪ من الذكة	٪ من الاجمالي	٪ من الذكة
أمي	مجموع	١٧,٤٣	١٠٠	١٧,٩٣	١٠٠	٥,٣٥	١٠٠	٥,٧٦	١٠٠
	ذكور	١٨,١٣	٩٣,٣٧	١٨,٦٠	٩٥,٠٠	٥,٥٠	٨٦,١٤	٥,٧٣	٨٥,٩٥
	إناث	١١,٣٠	٦,٦٣	١٠,٦٧	٥,٠٠	٤,٥٥	١٣,٨٦	٥,٩٤	١٤,٠٥
ملم (يقرأ ويكتب)	مجموع	٠٠,٢٤	١٠٠	٠٠,٢٤	١٠٠	٥,١٨	١٠٠	٥,٤٨	١٠٠
	ذكور	٠٠,٢٦	٩٨,٥٧	٠٠,٢٦	١٠٠,٠٠	٥,٩٠	٩٥,٤٧	٦,٠٦	٩٥,٤٥
	إناث	٠٠,٠٣	١,٤٣	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	١,٤٤	٤,٥٣	١,٨٣	٤,٥٥
ابتدائي	مجموع	٢٥,٤٤	١٠٠	٢٥,٨٩	١٠٠	١٨,٩٠	١٠٠	١٨,٨٨	١٠٠
	ذكور	٢٧,٢٢	٩٦,٠٤	٢٧,٥٧	٩٧,٥٥	٢١,٤٧	٩٥,٠٦	٢٠,٩٩	٩٦,٠٤
	إناث	٩,٨٦	٣,٩٦	٧,٥٥	٢,٤٥	٥,٧٢	٤,٩٤	٥,٤٩	٣,٩٦
إعدادي	مجموع	٢٣,٠٩	١٠٠	٢٢,٨٢	١٠٠	٢٤,١٦	١٠٠	٢٤,٥٠	١٠٠
	ذكور	٢٤,٤٠	٩٤,٨٨	٢٤,١٠	٩٦,٧٣	٢٧,٠١	٩٣,٥٨	٢٧,٠٣	٩٥,٣٢
	إناث	١١,٥٧	٥,١٢	٨,٨٨	٣,٢٧	٩,٥٢	٦,٤٢	٨,٤١	٤,٦٨
ثانوي	مجموع	١٧,٥٨	١٠٠	١٧,١٦	١٠٠	١٦,٠٧	١٠٠	١٥,٩٠	١٠٠
	ذكور	١٦,٨٩	٨٦,٣٠	١٦,٥٦	٨٨,٣٧	١٦,٤٢	٨٥,٥٣	١٦,٢٨	٨٨,٤١
	إناث	٢٣,٥٦	١٣,٧٠	٢٣,٧٣	١١,٦٣	١٤,٢٦	١٤,٤٧	١٣,٥٣	١١,٥٩
دبلوم متوسط	مجموع	٨,٧٠	١٠٠	٨,٣٨	١٠٠	١٤,٢١	١٠٠	١٣,٠٦	١٠٠
	ذكور	٥,٨٨	٦٠,٦٩	٥,٧٧	٦٣,٠٠	٩,٦٢	٥٦,٦٤	٩,٦٩	٦٤,٠٩
	إناث	٣٣,٤٩	٣٩,٣١	٣٦,٨٨	٣٧,٠٠	٢٧,٨٠	٤٣,٣٦	٣٤,٤٣	٣٥,٩١
جامعي	مجموع	٦,٨٩	١٠٠	٦,٩٥	١٠٠	١٣,٦٨	١٠٠	١٣,٧٤	١٠٠
	ذكور	٦,٥٥	٨٥,٣٨	٦,٤٩	٨٥,٥٨	١١,٦٤	٧١,٢٤	١١,٦٥	٧٣,٢١
	إناث	٩,٨٦	١٤,٦٢	١١,٩١	١٤,٤٢	٢٤,١٣	٢٨,٧٦	٢٧,٠٢	٢٦,٧٩
دراسات عليا	مجموع	٠٠,٦٤	١٠٠	٠٠,٦٤	١٠٠	٢,٤٥	١٠٠	٢,٦٧	١٠٠
	ذكور	٠٠,٦٨	٩٤,٧٦	٠٠,٦٦	٩٤,٩٢	٢,٤٣	٨٢,٨٣	٢,٥٧	٨٢,٩٨
	إناث	٠٠,٢٣	٥,٢٤	٠٠,٢٨	٥,٠٨	٢,٥٨	١٧,١٧	٣,٢٤	١٧,٠٢
المجموع	الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مجموع	الذكور	١٠٠	٨٩,٧٨	١٠٠	٩١,٥٩	١٠٠	٨٣,٧٠	١٠٠	٨٦,٣٨
مجموع	الإناث	١٠٠	١٠,٢٢	١٠٠	٨,٤١	١٠٠	١٦,٣٠	١٠٠	١٣,٦٢

* النسب الموجودة في الجدول من احتساب الباحث.

المصدر: نفس المصدر السابق

وعند النظر إلى نسبة القوى العاملة الأنثوية من إجمالي القوى العاملة في مستوى تعليمي معين، وإلى نسبة المشتغلات من إجمالي المشتغلين في

© Arabic Digital Library Yarmouk University

مستوى تعليمي معين، فإننا نجد أن هذه النسب كانت أكبر ما يمكن في عام ١٩٨٣ عند حملة الدبلوم المتوسط حيث بلغت ٣٩,٣١٪ و٣٧,٠٪ من إجمالي القوى العاملة ومن إجمالي المشتغلين على التوالي، يلي ذلك عند حملة البكالوريوس حيث بلغت ١٤,٦٢٪ و١٤,٤٢٪ على التوالي. أما في عام ١٩٩٧ فقد بلغت هذه النسب أكبر ما يمكن عند حملة الدبلوم المتوسط كذلك حيث كانت ٤٣,٣٦٪ و٣٥,٩١٪ على التوالي، يليها عند حملة البكالوريوس كذلك حيث وصلت إلى ٢٨,٧٦٪ و٢٦,٧٩٪ على التوالي.

وفي هذا المجال لا بد من التنويه إلى أن القسم الأعظم من القوى العاملة ما زال يندرج تحد بند "بدون تخصص علمي" وفقاً للتصنيف الدولي للتخصصات العلمية[١٢] (International Standard Classification of Education (ISCED)) والذي يشتمل على عشرين تخصصاً رئيسياً، مفصلاً كل منها إلى تخصصات فرعية ذات صلة مباشرة بالتخصص الرئيسي. ووفقاً لهذا التصنيف نجد أن بند "بدون تخصص" يتضمن القوى العاملة الحاصلة على مؤهل الدرجة الثانوية فما دون. ولذلك نجد أن حوالي ثلثي القوى العاملة الأردنية ما زالت تعتبر من فئة بدون تخصص، حيث يتبين أن نسبة حملة الثانوية العامة فما دون من إجمالي القوى العاملة كانت ٨٣,٧٧٪ عام ١٩٨٣، وأصبحت حوالي ٦٩,٦٦٪ عام ١٩٩٧. وفي حالة الإناث نجد أن القوى العاملة الأنثوية من فئة "بدون تخصص" أقل مقارنةً مع الذكور. حيث كانت عام ١٩٨٣ حوالي ٥٦,٣٢٪ وإنخفضت لتصبح حوالي ٣٥,٤٩٪ من إجمالي القوى العاملة الأنثوية في عام ١٩٩٧. أما للذكور فقد كانت مرتفعة في عام ١٩٨٣ حيث كانت ٨٦,٨٩٪ وإنخفضت لتصبح ٧٦,٣١٪ من إجمالي القوى العاملة الذكرية في عام ١٩٩٧.

(٣-٥-٥) توزيع القوى العاملة المشتغلة حسب الجنس وجهه الإستخدام والحالة العملية:

بالرغم من أن الحكومة تعتبر المستخدم الأول للإناث، فإنه يلاحظ أن هناك تزايداً بين الإناث للإشتغال في القطاع غير الحكومي (خاص، أخرى). فبينما

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كانت نسبة المشتغلات في القطاع غير الحكومي من مجموع المشتغلات عام ١٩٧٩ تساوي ٣٤,١٪، فإنها إرتفعت لتصل ٤٥,٩٪ عام ١٩٩٠[١٣]، وأصبحت في عام ١٩٩٧ تساوي ٥١,٣١٪ من إجمالي المشتغلات، وفي المقابل نجد أن نسبة المشتغلات في القطاع الحكومي قد إنخفضت خلال نفس الفترة وبنفس القيمة. ولا شك في أن التطورات السابقة كانت نتيجة حتمية لضعف قدرة القطاع العام على استيعاب المزيد من القوى العاملة. أما في حالة الذكور فقد استحوذ القطاع غير الحكومي في عام ١٩٩٧ على حوالي ٦٥,٤٪ من إجمالي المشتغلين الذكور[١٤].

ويبين الجدول رقم (١٣) توزيع القوى العاملة المشتغلة حسب الحالة العملية والجنس في عامي ١٩٨٣ و١٩٩٧. حيث وجد أن نسبة المشتغلين بأجر من إجمالي المشتغلين قد إرتفعت من ٧٧,٦٨٪ عام ١٩٨٣ لتصل إلى ٧٩,٠٣٪ في عام ١٩٩٧. وفي حالة الإناث نجد أن نسبة المشتغلات بأجر من إجمالي المشتغلات قد إنخفضت من ٩٣,٩٤٪ عام ١٩٨٣ إلى ٨٨,٦٢٪ في عام ١٩٩٧. أما للذكور فقد إرتفعت من ٧٦,١٩٪ عام ١٩٨٣ إلى ٧٧,٥٤٪ في عام ١٩٩٧. ويتبين كذلك أن الإنخفاض في نسبة الإناث المشتغلات بأجر خلال تلك الفترة كان مقابلاً لإرتفاع في نسبة المشتغلات كصاحبات أعمال من ١,٦٦٪ عام ١٩٨٣ إلى ٢,٤٣٪ عام ١٩٩٧، وفي نسبة المشتغلات ممن يعملن لدى أسرهن من ٠,٢١٪ عام ١٩٨٣ إلى ٢,٩٤٪ عام ١٩٩٧، وفي نسبة المشتغلات بدون مقابل من ٠,١٧٪ عام ١٩٨٣ إلى ٢,٠٢٪ عام ١٩٩٧.

وفي حالة الذكور نجد أن الإرتفاع في نسبة المشتغلين بأجر كانت على حساب الإنخفاض في نسبة فئة أصحاب الأعمال (من ٩,٣٤٪ إلى ٨,٧١٪)، وفي فئة العاملين لحسابهم الخاص (من ١٣,٩٨٪ إلى ١٠,٧١٪).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبشكل عام يبين الجدول رقم (١٣) أن نسبة الإناث المشتغلات من إجمالي المشتغلين في عام ١٩٨٣ كانت أكبر ما يمكن في فئة ممن يعملون بدون مقابل، حيث بلغت ١٨,١٨٪، يلي ذلك في فئة المستخدمين بأجر حيث بلغت ١٠,١٧٪، أما في عام ١٩٩٧ فقد وجدت هذه النسبة أكبر ما يمكن في فئة ممن يعملون بدون مقابل كذلك حيث كانت ٢٣,٤٠٪، يلي ذلك في فئة ممن يعملون لدى أسرهم وبلغت ١٨,٧٧٪، وفي المرتبة الثالثة جاءت فئة المستخدمين بأجر، حيث كانت نسبة الإناث من إجمالي المشتغلين في هذه الفئة تساوي ١٥,٢٣٪.

جدول رقم (٣-١٣)

القوى العاملة المشتغلة الأردنية وتوزيعها النسبي حسب الجنس والحالة العملية للأعوام ١٩٨٣، ١٩٩٧*

السنوات / الحالة العملية		١٩٨٣		١٩٩٧	
		٪ من الإجمالي	٪ من الحالة العملية	٪ من الإجمالي	٪ من الحالة العملية
مستخدم بأجر	مجموع	٧٧,٦٨	١٠٠	٧٩,٠٣	١٠٠
	ذكور	٧٦,١٩	٨٩,٨٣	٧٧,٥٤	٨٤,٧٧
	إناث	٩٣,٩٤	١٠,١٧	٨٨,٦٢	١٥,٢٣
صاحب عمل	مجموع	٨,٧٠	١٠٠	٧,٨٦	١٠٠
	ذكور	٩,٣٤	٩٨,٣٩	٨,٧١	٥,٧٩
	إناث	١,٦٦	١,٦١	٢,٤٣	٤,٢١
يعمل لحسابه	مجموع	١٣,١٤	١٠٠	٩,٧٩	١٠٠
	ذكور	١٢,٩٨	٩٧,٤٣	١٠,٧١	٩٤,٤٦
	إناث	٤,٠١	٢,٥٧	٣,٩٩	٥,٥٤
يعمل لدى الأسرة	مجموع	٠٠,٤٠	١٠٠	٢,١٣	١٠٠
	ذكور	٠٠,٤٢	٩٥,٥٤	٢,٠٠	٨١,٢٣
	إناث	٠٠,٢١	٤,٤٦	٢,٩٤	١٨,٧٧
يعمل بدون مقابل	مجموع	٠٠,٠٨	١٠٠	١,١٧	١٠٠
	ذكور	٠٠,٠٧	٨١,٨٢	١,٠٤	٧٦,٦٠
	إناث	٠٠,١٧	١٨,١٨	٢,٠٢	٢٣,٤٠
المجموع الإجمالي		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مجموع الذكور		١٠٠	٩١,٥٩	١٠٠	٨٦,٤٠
مجموع الإناث		١٠٠	٨,٤١	١٠٠	١٣,٦٠

* النسب الموجودة في الجدول من احتساب الباحث.

المصدر: نفس المصدر السابق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣-٥-٦) معدلات الأجور للإناث المشتغلات:

تعتبر ظاهرة إرتفاع مستوى أجور الذكور مقارنة مع الإناث من الظواهر الشائعة في معظم المجتمعات حتى المتقدمة منها. وفي الأردن تحديداً يتبين أن هناك فارقاً في مستوى الأجور لصالح الذكور في القطاعين العام والخاص، ولكن تبرز هذه الظاهرة في القطاع الخاص بشكل أكبر.

ويظهر من الجدول رقم (١٤) والذي يعتمد على البيانات الرسمية من مسوحات الإستخدام في عامي ١٩٧٩ و١٩٩٦. أن هناك فارقاً في المعدل العام للأجور بين الإناث والذكور في سنوات الدراسة، حيث بلغ المعدل العام للأجور الشهرية للإناث ٧٠ ديناراً مقابل ٨٢ دينار للذكور في عام ١٩٧٩. وأصبح ١٩٤ دينار للإناث مقابل ٢٢٦ دينار للذكور في عام ١٩٩٦.

وفي عام ١٩٧٩ تحديداً يتبين وجود فجوة في معدلات الأجور بين الإناث والذكور في جميع القطاعات الاقتصادية حيث كانت نسبة أجور الإناث إلى أجور الذكور أقل ما يمكن في قطاعي الصناعة والخدمات المالية حيث بلغت هذه النسبة ٦٣٪ و٦٨٪ على التوالي. وكانت أعلى ما يمكن في قطاع الخدمات الاجتماعية والادارة العامة حيث وصلت إلى ٩٦٪. أما في عام ١٩٩٦، فبالرغم من أن المعدل العام لأجور الذكور كان يفوق نظيره للإناث، إلاّ أنه كان هناك بعض القطاعات الاقتصادية التي تميزت فيها الإناث بمعدلات أجور أعلى منها للذكور، ففي قطاع التجارة والفنادق والمطاعم والذي يعتبر من القطاعات الحديثة، نجد أن معدل أجر الإناث قد فاق نظيره للذكور بنسبة ١٠٪، وكذلك الأمر في قطاع النقل والتخزين والاتصالات حيث بلغت نسبة أجور الإناث إلى أجور الذكور حوالي ١٠٤٪. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة أجور الإناث للذكور قد حققت إنخفاضاً (وبالتالي زيادة الفجوة) في بعض القطاعات، مثل: قطاع الخدمات الاجتماعية والادارة العامة والذي يعتبر مستخدم رئيسي لجزء كبير من القوى العاملة الأنثوية بالإضافة إلى قطاع الانشاءات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣-١٤)

متوسط الأجر الشهري (بالدينار) للعاملين حسب الجنس والنشاط الاقتصادي للأعوام ١٩٧٩ و١٩٩٦*

السنوات / النشاط الاقتصادي	١٩٧٩				١٩٩٦			
	متوسط الأجر الشهري			نسبة أجر الإناث/الذكور (٪)	متوسط الأجر الشهري			نسبة أجر الإناث/الذكور (٪)
	العام	للذكور	للإناث		العام	للذكور	للإناث	
التعدين والمقالع	٩١	٩١	٧٩	٨٧	٣٨١	٣٨٢	٣٣٧	٨٨
الصناعة	٨٥	٨٨	٥٥	٦٣	١٧٣	١٨١	١١١	٦١
الكهرباء، الغاز والماء	٨٣	٨٣	٧٠	٨٤	٢٣٢	٢٣٣	٢٠٧	٨٩
الانشاءات	١٠٨	١٠٨	٩٨	٩١	٢٠٣	٢٠٤	١٧٤	٨٥
التجارة والفنادق والمطاعم	٩٠	٩١	٧٧	٨٥	١٩٠	١٨٨	٢٠٧	١١٠
النقل والتخزين والاتصالات	٩٤	٩٧	٧٥	٧٧	٢٦٠	٢٥٩	٢٦٩	١٠٤
الوساطة المالية	١٢٩	١٣٩	٩٥	٦٨	٣٧٣	٣٩٩	٣٠٠	٧٥
الخدمات الاجتماعية والادارة العامة والدفاع	٧١	٧١	٦٨	٩٦	٢١٥	٢٢٧	١٩٣	٨٥
المتوسط العام	٨٠	٨٢	٧٠	٨٥	٢١٨	٢٢٦	١٩٤	٨٦

* احتسبت المتوسطات في الجدول من قبل الباحث.

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، دراسة الإستخدام في المؤسسات التي يعمل بكل منها (٥) أشخاص أو أكثر، للسنوات ١٩٧٩ و١٩٩٦، عمان-الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣-٥-٧) المرأة الأردنية والبطالة:

لقد أصبحت ظاهرة البطالة ومنذ بداية الثمانينات من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الإقتصاد الأردني، حيث بدأ سوق العمل يشهد فائضاً في عرض العمل في بعض المهن بشكل أكبر من إزدياد الطلب المحلي والخارجي على القوى العاملة. وكان ذلك نتيجة حتمية للتغيرات التي شهدها الإقتصاد الأردني منذ بداية السبعينيات والتي أدت إلى إختلال التوازن في سوق العمل الأردني بحيث أصبح مرسلاً ومستقبلاً للقوى العاملة. وفي نفس الوقت الذي أصبح فيه يزداد زخم العمالة الوافدة، نجد أن تدفق العمالة الأردنية للخارج بدأ بالتباطؤ نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي في بعض الدول العربية وخصوصاً الخليجية بسبب إنخفاض أسعار النفط في بداية الثمانينات، والذي أدى بالنهاية إلى تراجع نشاط الاقتصاد الأردني تبعاً لإنخفاض حجم المساعدات العربية وحوالات العاملين الأردنيين وحجم الصادرات لبعض الدول العربية. ولذلك فقد إنخفض

شارات
a.com

حجم الطلب المحلي والخارجي على القوى العاملة الأردنية مما أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة بين الإناث والذكور[١٥]. وقد واكب كل ذلك هجرة داخلية متزايدة للعمالة من الريف إلى المدينة نتيجة لقلة فرص العمل في الريف ولإنخفاض مستوى الأجور في القطاع الزراعي مقارنة مع قطاعات الصناعة والخدمات.

ونتيجة لمجمل الأمور السابقة نجد أن معدل البطالة العام في عام ١٩٨٣ كما يظهر من الجدول رقم (١٥) قد بلغ حوالي ٦,٥٪ وإرتفع ليصل إلى ١٤,٩٪ في عام ١٩٨٧، وفي عام ١٩٩١ وصل إلى حوالي ١٧,١٪ وكان ذلك نتيجة لأزمة الخليج وآثارها، حيث عاد أعداد كبيرة من العاملين الأردنيين في الخليج العربي. وبالرغم من الإنحسار التدريجي لآثار أزمة الخليج فيما بعد، إلاّ أن معدلات البطالة مازالت مرتفعة حيث وصل معدل البطالة العام ١٥,٨٪ عام ١٩٩٤ وإنخفض إلى ١٤,٤٤٪ عام ١٩٩٧.

جدول رقم (٣-١٥)

معدلات البطالة للإناث والذكور للسنوات ١٩٨٣، ١٩٨٧، ١٩٩١، ١٩٩٤، ١٩٩٧*

السنة / معدل البطالة	١٩٨٣	١٩٨٧	١٩٩١	١٩٩٤	١٩٩٧
الكلي	٦,٥	١٤,٩	١٧,١	١٥,٨	١٤,٤٤
للذكور	٤,٦	١٣,٣	١٤,٥٠	١٣,٦	١١,٧
للإناث	٢٣,٠	٢٧,٠	٣٤,١	٢٩,٤	٢٨,٤٩

* احتسبت المعدلات الموجودة في الجدول من قبل الباحث.

المصدر:

دائرة الإحصاءات العامة، عمان-الأردن، النشرات التالية:

- مسح القوى البشرية ١٩٨٢-١٩٨٣، المجلد (١)، نتائج الجولة الأولى.
- مسح الصحة والتغذية والقوى البشرية والفقر لعام ١٩٨٧.
- مسح العمالة والبطالة والعائدين والفقر لعام ١٩٩١.
- المسح المصاحب للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٩٩٤.
- مسح العمالة والبطالة لعام ١٩٩٧.

ويلاحظ بشكل عام من الجدول رقم (١٥)، أنه كان هناك على طول الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٧ فارقاً كبيراً في معدلات البطالة بين الإناث والذكور، حيث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كان معدل البطالة للإناث مرتفعاً على طول الفترة، الأمر الذي يعكس خللاً وقصوراً في جانب الطلب في سوق العمل الأردني على العمالة الأنثوية.

ويشير الجدول رقم (١٦) إلى بعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للإناث المتعطلات مقارنة مع الذكور، حيث يبين معدلات البطالة والتوزيع النسبي للمتعطلات والمتعطلين حسب الفئات العمرية والمستوى التعليمي والحالة الزواجية ومكان الإقامة وحسب العلاقة بالنشاط الاقتصادي.

وبالنسبة لمعدلات البطالة والتوزيع النسبي للمتعطلات والمتعطلين حسب فئات العمر يبين الجدول أن أعلى معدل بطالة في عام ١٩٨٣ للإناث كان في الفئة العمرية (١٥-١٩ سنة) حيث بلغ ٥٩٪، وكان للذكور ١١,٩٪ في الفئة العمرية (١٥-١٩ سنة) أيضاً. أما في عام ١٩٩٧ فقد وصل هذا المعدل إلى ٤٧,١٪ في الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة) للإناث و٣٠,٤٪ في الفئة العمرية (١٥-١٩ سنة) للذكور. وبالنسبة للتوزيع النسبي للمتعطلات والمتعطلين في عام ١٩٨٣ فقد تركزت أعلى نسبة للمتعطلات في الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة) حيث بلغت ٤٤,٩٤٪، أما للذكور فقد كانت أعلى نسبة للمتعطلين ٣٤,٥١٪ في الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة) أيضاً. أما في عام ١٩٩٧ فقد وصلت أعلى نسبة للمتعطلات ٤٥,٠٦٪ في الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة)، وكانت أعلى نسبة للمتعطلين ٣٥,٢٧٪ في الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة).

وعند النظر من خلال الجدول رقم (١٦) إلى معدلات البطالة والتوزيع النسبي للإناث والذكور حسب المستوى التعليمي، ففي عام ١٩٨٣ يظهر أن أعلى معدل بطالة قد بلغ ٤١٪ عند الإناث من حملة الإبتدائية، وبلغ ٣٠,٦٪ عند الذكور من حملة الإعدادية. وفي عام ١٩٩٧ فقد بلغ ٣٦,٨٪ عند الإناث من حملة الإعدادية و١٣,٦٪ عند الذكور من حملة الإبتدائية، أما بالنسبة للتوزيع النسبي حسب المستويات التعليمية فقد بلغت أعلى النسب للمتعطلات والمتعطلين في عام ١٩٨٣ عند حملة الثانوية للإناث ٢٣٪، وعند حملة الإعدادية للذكور ٣٠,٦٢٪. وفي عام ١٩٩٧، كانت أعلى نسبة للإناث ٤٦,٢٧٪ عند حملة الدبلوم المتوسط، و٢٦,٨٨٪ للذكور من حملة الإعدادية.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أما معدلات البطالة والتوزيع النسبي للمتعطلات والمتعطلين حسب الحالة الزواجية، فإن الجدول يبين أنه في عام ١٩٨٣ كان أعلى معدل بطالة للإناث ٣٠,١٪ لفئة العازبات و١٠,٤٪ للذكور العازبين. وفي عام ١٩٩٧ فقد بلغ ٣٩,٢٪ للإناث العازبات و٢٢,٢٪ للذكور العازبين أيضاً. أي أنه كانت أعلى معدلات للبطالة في فئة العازبين والعازبات من الذكور والإناث. وقد بلغت أعلى نسبة للمتعطلات والمتعطلين في عام ١٩٨٣ حوالي ٨٤,٢٩٪ للإناث العازبات و٧١,٩١٪ للذكور العازبين، وفي عام ١٩٩٧ فقد بلغت ٧٠,٢٢٪ للإناث العازبات و٧١,٨٦٪ للذكور العازبين أيضاً.

ويتضح كذلك أن أعلى معدل بطالة في عام ١٩٨٣ قد بلغ ٣٢,١٪ للإناث الريفيات و٤,٨٪ للذكور الحضريين. وفي عام ١٩٩٧ بلغ ٣٣,٩٪ للإناث الريفيات كذلك و١١,٨٪ للذكور الحضريين كذلك. وبلغت أعلى نسبة للمتعطلات والمتعطلين في عام ١٩٨٣ حوالي ٧٥,٥٧٪ للإناث الحضريات، و٧٥,٩٨٪ للذكور الحضريين، وفي عام ١٩٩٧ فقد بلغت ٨٠,٥٠٪ للإناث الحضريات و٨٠,٥١٪ للذكور الحضريين.

وأخيراً يتبين من الجدول أنه في عام ١٩٨٣ كان هناك ما نسبته ٧٣,٩٤٪ من الإناث المتعطلات و٩٩,٢٩٪ من الذكور المتعطلين لم يسبق لهم العمل. أما في عام ١٩٩٧ فقد كان هناك ٦٤,٤٦٪ من الإناث المتعطلات و٣٣,٤٨٪ من الذكور المتعطلين لم يسبق لهم العمل.

وبشكل عام نستطيع القول أن أعلى معدلات للبطالة عند الإناث في عام ١٩٨٣ كانت في الفئات العمرية الأولى ولحملة المؤهلات التعليمية الدنيا ولفئة العازبات وعند الإناث الريفيات. أما في عام ١٩٩٧ فقد كانت أعلى معدلات في الفئات العمرية (٢٥-٤٤ سنة) وللإناث من حملة الدبلوم المتوسط ولفئة العازبات وللريفيات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣-١٦)

معدلات البطالة والتوزيع النسبي للمتعطلين حسب الجنس وبعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية

للسنوات ١٩٨٣، ١٩٩٧*

السنوات / بعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية	١٩٨٣				١٩٩٧			
	الإناث		الذكور		الإناث		الذكور	
	معدل	التوزيع النسبي	معدل	التوزيع النسبي	معدل	التوزيع النسبي	معدل	التوزيع النسبي
فئات العمر:								
١٥-١٩	٥٩,٠	٣٧,٤٣	١١,٩	٢٨,٩٣	٨,٩	١,٠٣	٣٠,٤	٢١,٧٨
٢٠-٢٤	٢٧,٠	٤٤,٩٤	٨,٩	٣٤,٥١	٦,٣	٥,٥٢	٢٠,٧	٣٥,٢٧
٢٥-٢٩	١٠,٣	٨,٥٣	٤,٤	١٣,٢٠	٤٧,١	٤٥,٠٦	١١,٠	١٨,٠٥
٣٠-٣٤	٦,٥	٣,٣٢	٢,٠	٥,٦٦	٤٥,٢	٣١,٣	٥,٠	٦,٤٧
٣٥-٣٩	٧,٩	٢,٦٠	٢,٠	٥,٠٠	٣١,٠	١٢,٩٩	٥,٧	٤,٩٩
٤٠-٤٤	٦,٩	١,٣٠	١,٦	٣,٧٧	١٧,٤	٣,٣٣	٥,٢	٣,٥٧
٤٥-٤٩	١٠,٤	١,٠١	١,٨	٣,٣٦	٢,٨	٠٠,٣٤	٦,٧	٣,٥٧
٥٠-٥٤	٤,٣	٠٠,٢٩	٢,١	٢,٢٨	٧,٠	٠٠,٥٧	٦,٦	٣,٢٤
٥٥-٥٩	١٠,٣	٠٠,٤٣	١,٨	١,٦٤	٠,٠	٠,٠	٥,٠	١,٧٦
٦٠-٦٤	٧,١	٠٠,١٤	١,١	٠٠,٦٦	٥,٩	٠,١١	٧,١	١,٣٢
		١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠
المستوى التعليمي:								
امي	٢٧,٣	١٣,٤٣	٨,٢	٨,٢٢	٦,٥	١,٠٣	٨,٠	٢,٧٦
ملم	٣٣,٣	٠٠,١٤	٠٠,٢	٠٠,٢٤	٩,١	٠٠,٤٦	٩,٤	٤,٧٤
ابتدائي	٤١,٠	١٧,٥٧	١٩,٨	١٩,٧٩	٣١,٤	٦,٣١	١٣,٦	٢٥,٠٨
اعدادي	٤٠,٩	٢٠,٥٧	٣٠,٦	٣٠,٦٢	٣٦,٨	١٢,٢٨	١١,٦	٢٦,٨٨
ثانوي	٢٢,٥	٢٣,٠٠	٢٣,٩	٢٣,٦٤	٣٢,١	١٦,٠٧	١٢,٥	١٧,٥٠
دبلوم متوسط	١٥,٢	٢٢,١٤	٦,٥	٨,٣١	٣٤,٩	٤٦,٢٧	١١,٠	٩,٠٥
جامعي	٧,٠	٣,٠٠	٥,٥	٧,٨٢	١٩,٩	١٦,٨٨	١١,٦٥	١١,٦١
دراسات عليا	١٠,٠	٠٠,١٤	٧,٢	١,٠٦	٧,٦	٠٠,٦٩	٦,٦	١,٣٦
		١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠
الحالة الزواجية:								
أعزب/عزباء	٣٠,١	٨٤,٢٩	١٠,٤	٧١,٩١	٣٩,٢	٧٠,٢٢	٢٢,٢	٧١,٨٦
غير ذلك	١٠,٢	١٥,٧١	١,٩	٢٨,٠٩	١٧,٤	٢٩,٧٨	٥,٣	٢٨,١٤
		١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠
مكان الإقامة:								
حضر	٢١,١	٧٥,٥٧	٤,٨	٧٥,٩٨	٢٧,٥	٨٠,٥٠	١١,٨	٨٠,٥١
ريف	٣٢,١	٢٤,٤٣	٤,٠	٢٤,٠٢	٣٣,٩	١٩,٥٠	١١,٣	١٩,٤٩
		١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠
العلاقة بالنشاط الاقتصادي:								
متعطل سبق له العمل	-	٢٦,٠٦	-	٠٠,٧١	-	٣٥,٥٤	-	٦٦,٥٢
متعطل لم يسبق له العمل	-	٧٣,٩٤	-	٩٩,٢٩	-	٦٤,٤٦	-	٣٣,٤٨
		١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠

* احتسبت المعدلات والنسب الموجودة في الجدول من قبل الباحث.

المصدر: - دائرة الاحصاءات العامة، مسح القوى البشرية ١٩٨٢-١٩٨٣، المجلد (١)، نتائج الجولة الأولى، عمان-الأردن.

- دائرة الاحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة لعام ١٩٩٧، عمان-الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣-٦) بعض التغيرات التي طرأت على خصائص الإناث غير النشيطات اقتصادياً:

يتناول هذا الجزء خصائص الإناث الأردنيات غير النشيطات اقتصادياً (الإناث اللواتي في سن العمل ولا يعملن ولا يبحثن عن عمل مثل: ربات البيوت، الطالبات، العاجزات، اللواتي لهن دخل أو إيراد) وتطورها مقارنة مع الإناث النشيطات اقتصادياً (العاملات والمتعطلات اللواتي يبحثن عن عمل) وذلك حسب مجموعة من المتغيرات الديموغرافية والإجتماعية مثل: العمر، مكان الإقامة، المستوى التعليمي والحالة الزواجية.

وغالباً ما تشكل ربات البيوت والطالبات الغالبية العظمى من الإناث غير النشيطات اقتصادياً ممن هن في سن العمل، وإذا علمنا أن فئة الطالبات من الإناث غير النشيطات تتركز في الغالب في الفئات العمرية الدنيا (١٥-١٩ سنة) (٢٠-٢٤ سنة) من فئات سن العمل، فإنه يتبين أن ربات البيوت يشكلن في النهاية غالبية الإناث غير النشيطات اقتصادياً. حيث يبين الجدول رقم (١٧) أن نسبة ربات البيوت من إجمالي الإناث غير النشيطات اقتصادياً في عام ١٩٨٣ قد إزدادت من ١١,٦١٪ في الفئة العمرية (١٥-١٩ سنة) لتصل أعلى قيمة لها ٩٧,٣٢٪ في الفئة العمرية (٤٠-٤٤ سنة)، ثم تبدأ بالإنخفاض لحساب المتقاعدات ولمن لهن دخل أو إيراد والعاجزات. أما في عام ١٩٩٧ فقد إزدادت هذه النسبة من ٢٧,٣٦٪ في الفئة العمرية (١٥-١٩ سنة) لتصل أعلى قيمة لها ٩٨,٩٧٪ في الفئة العمرية (٤٠-٤٤ سنة) كذلك، ومن ثم تعاود الإنخفاض التدريجي كما ذكرنا سابقاً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣-١٧)

التوزيع النسبي للإناث الأردنيات ممن أعمارهن ١٥ سنة فأكثر حسب علاقتهن بالنشاط الاقتصادي

(نشيطة اقتصادياً/غير نشيطة) وحسب بعض المتغيرات الديموغرافية للسنوات ١٩٨٣، ١٩٩٧*

السنوات / المتغيرات	١٩٨٣				١٩٩٧			
	غير نشيطات (٪)	نشيطات (٪)	الاجمالي (٪)	٪ ربات البيوت من غير النشيطات	غير نشيطات (٪)	نشيطات (٪)	الاجمالي (٪)	٪ ربات البيوت من غير النشيطات
فئات العمر:								
١٥-١٩	٢٦,١٩	١٤,٤٣	٢٥,٢٠	١١,٦١	٢٣,٧٨	٣,٣٠	٢٠,٩٢	٢٧,٣٦
	٩٥,١٧	٤,٨٣	١٠٠		٩٨,٠٠	٢,٠٠	١٠٠	
٢٠-٢٤	١٣,٦٢	٣٧,٨٩	١٥,٦٧	٥٥,٩٧	١٦,٠٠	٢٤,٨٣	١٦,٨٠	٧٨,٥٥
	٧٩,٦٢	٢٠,٣٨	١٠٠		٧٩,٣٩	٢٠,٦١	١٠٠	
٢٥-٢٩	٩,٦١	١٨,٨٣	١٠,٣٩	٨٦,٦٠	١٢,٣٣	٢٧,٢٥	١٤,٤١	٩٧,٨٥
	٨٤,٧٢	١٥,٢٨	١٠٠		٧٣,٦٣	٢٦,٣٧	١٠٠	
٣٠-٣٤	٨,٧١	١١,٦٧	٨,٩٦	٩٢,٦٧	١٠,٤٩	١٩,٥٦	١١,٧٥	٩٨,٢٣
	٨٩,٠٣	١٠,٩٧	١٠٠		٧٦,٧٩	٢٣,٢١	١٠٠	
٣٥-٣٩	٩,٧٢	٧,٥٣	٩,٥٣	٩٦,٨٩	٧,٦٩	١١,٩١	٨,٢٨	٩٨,٦٢
	٩٣,٣٥	٦,٦٥	١٠٠		٧٩,٩٤	٢٠,٠٦	١٠٠	
٤٠-٤٤	٨,٤٧	٤,٢٧	٨,١٢	٩٧,٢٢	٦,١٥	٥,٤٦	٦,٠٦	٩٨,٩٧
	٩٥,٥٦	٤,٤٤	١٠٠		٨٧,٤٢	١٢,٥٨	١٠٠	
٤٥-٤٩	٦,٨٥	٢,٢٠	٦,٤٦	٤٤,٧٢	٥,٥٩	٣,٥٧	٥,٣١	٩٨,٢٠
	٩٧,١٣	٢,٨٧	١٠٠		٩٠,٦٤	٩,٣٦	١٠٠	
٥٠-٥٤	٥,٦٦	١,٥١	٥,٣١	٩٣,٤٣	٥,٥٨	٢,٢٢	٥,١٢	٩٨,٦٧
	٩٧,٦٠	٢,٤٠	١٠٠		٩٣,٦٨	٦,٣٢	١٠٠	
٥٥-٥٩	٣,٢٠	٠٠,٧٦	٣,٠٠	٩٠,٤٦	٤,٢٨	٠,٩٢	٣,٨١	٩٦,٧٨
	٩٧,٨٧	٢,١٣	١٠٠		٩٦,٦٥	٣,٣٥	١٠٠	
٦٠-٦٤	٢,٩٣	٠٠,٤٣	٢,٧١	٧٧,٣٥	٣,٤٢	٠٠,٥٦	٣,٠٢	٩٣,٩٥
	٩٨,٦٧	١,٣٣	١٠٠		٩٧,٤٣	٢,٥٧	١٠٠	
٦٥+	٥,٠٣	٠٠,٤٩	٤,٦٥	٤٤,٧٧	٥,١٩	٠٠,٣٣	٤,٥١	٧٦,٠٩
	٩٩,١١	٠٠,٨٩	١٠٠		٧٥,٢٣	٢٤,٧٧	١٠٠	
	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٠٠	١٠٠	١٠٠	
مكان الاقامة:								
حضر	٧١,٩٨	٨٢,٤٨	٧٢,٨٦	٧١,٢١	٧٨,٩٨	٨٣,٥٦	٧٩,٦٢	٧٦,٨٦
	٩٠,٤٦	٩,٥٤	١٠٠		٨٥,٣٥	١٤,٦٥	١٠٠	
ريف	٢٨,٠٢	١٧,٥٢	٢٧,١٤	٦٥,٨٦	٢١,٠٢	١٦,٤٤	٢٠,٣٨	٧٧,٧٠
	٩٤,٥٦	٥,٤٤	١٠٠		٨٨,٧٤	١١,٢٦	١٠٠	
	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٠٠	١٠٠	١٠٠	

* احتسبت النسب الموجودة في الجدول من قبل الباحث.

المصدر: نفس المصدر السابق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويوضح الجدول رقم (١٧) كذلك أن أكبر نسبة من الإناث غير النشيطات اقتصادياً حسب الفئات العمرية عام ١٩٨٣ بلغت ٢٦,١٩٪ وتتركز في الفئة العمرية (١٥-١٩)، وأن أكبر نسبة للنشيطات اقتصادياً ٣٧,٨٩٪ تتركز في الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة). أما في عام ١٩٩٧ وجد أن أعلى نسبة للإناث غير النشيطات ٢٣,٧٨٪ تتركز في الفئة العمرية (١٥-١٩ سنة) كذلك، وأن أعلى نسبة للنشيطات اقتصادياً ٢٧,٢٥٪ تتركز في الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة). وإذا نظرنا إلى نسبة الإناث غير النشيطات اقتصادياً من إجمالي الإناث في كل فئة عمرية لوجدناها في عام ١٩٨٣ عالية جداً في جميع الفئات العمرية ولكنها أقل ما يمكن (٧٩,٦٢٪ من إجمالي الإناث) في الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة)، وفي عام ١٩٩٧ وجد أن هذه النسبة أقل ما يمكن (٧٣,٦٣٪ من إجمالي الإناث) في الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة).

ويتضح مما سبق أن الهيكل العمري للإناث غير النشيطات اقتصادياً لا يختلف كثيراً بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٧، حيث يكون مرتفعاً وفي أعلى نطقة له في الفئة العمرية (١٥-١٩ سنة) ثم يبدأ بالإنخفاض حتى يصل إلى أقل ما يمكن في الفئات العمرية الأخيرة.وهذا على عكس حالة الإناث النشيطات اقتصادياً، حث كان هناك إختلاف واضح في الهيكل العمري من حيث الفئة العمرية ذات أكبر نسبة من الإناث النشيطات اقتصادياً، فبينما كانت أعلى نسبة للنشيطات في عام ١٩٨٣ في الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة) أصبحت في الفئة (٢٥-٢٩ سنة) في عام ١٩٩٧ وكان هناك إختلاف كبير في نسبة النشيطات في الفئة العمرية (١٥-١٩ سنة) بين العامين ١٩٨٣ و١٩٩٧.

ومن نفس الجدول يتبين أن نسبة الإناث غير النشيطات اقتصادياً حسب مكان الإقامة من إجمالي غير النشيطات اقتصادياً أكبر ما يمكن في المناطق الحضرية للعامين ١٩٨٣ و١٩٩٧، ونجد أنها إرتفعت من ٧١,٩٨٪ في عام ١٩٨٣ لتصل إلى ٧٨,٩٨٪ في عام ١٩٩٧، وذلك بعكس الريف، ويعزى ذلك بالدرجة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأولى كما تبين من الجدول رقم (١) إلى تركز أكثر من ثلاثة أرباع السكان في الأردن في المناطق الحضرية. وبالنسبة للإناث النشيطات اقتصادياً فقد كانت النسبة أكبر ما يمكن في المناطق الحضرية كذلك في العامين ١٩٨٣ و١٩٩٧، وهذا يعود لنفس السبب السابق. ووجد كذلك أن نسبة الإناث غير النشيطات اقتصادياً من إجمالي الإناث الحضريات في عام ١٩٨٣ قد بلغت ٩٠,٤٦٪، حيث كانت أقل من نظيرتها للإناث الريفيات والتي بلغت ٩٤,٥٦٪. وقد إنخفضت نسبة غير النشيطات من الحضريات إلى ٨٥,٣٥٪ ومن الريفيات إلى ٨٨,٧٤٪ وذلك في عام ١٩٩٧. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة ربات البيوت من الإناث الحضريات في عام ١٩٨٣ بلغت ٧١,٢١٪ وإرتفعت لتصل ٧٦,٨٦٪ عام ١٩٩٧، وفي حالة الإناث الريفيات فقد كانت ٦٥,٨٦٪ عام ١٩٨٣ وإرتفعت لتصبح ٧٧,٧٪ عام ١٩٩٧، وبالتالي أصبحت نسبة ربات البيوت من الإناث غير النشيطات اقتصادياً أكبر في المناطق الريفية.

وعند النظر إلى الجدول رقم (١٨) والذي يبين التوزيع النسبي للإناث الأردنيات (١٥ سنة فأكثر) النشيطات اقتصادياً وغير النشيطات حسب المستوى التعليمي والحالة الزواجية، فإننا نجد أن أعلى نسبة للإناث غير النشيطات اقتصادياً في عام ١٩٨٣ تتركز عند الإناث غير المؤهلات (الأميات تحديداً) حيث بلغت هذه النسبة ٤٢,٨٢٪ من إجمالي غير النشيطات، يلي ذلك عند الإناث من حملة الإعدادية ثم حملة الإبتدائية. وفي عام ١٩٩٧ كانت أعلى نسبة للإناث غير النشيطات ٢٥,٤٣٪ عند الإناث من حملة الإعدادية ويلي ذلك الأميات ثم حملة الإبتدائية. أما الإناث النشيطات اقتصادياً فقد كانت أعلى نسبة لهن ٣٣,٤٩٪ في عام ١٩٨٣ عند الإناث من حملة الدبلوم المتوسط، يلي ذلك حملة الثانوية العامة ٢٣,٥٦٪. وفي عام ١٩٩٧ فإنه وجد أن أعلى نسبة للإناث النشيطات اقتصادياً قد بلغت ٣٧,٨٪ عند حملة الدبلوم المتوسط كذلك. ولكن أصبح يليها حملة المؤهل الجامعي ٢٤,١٣٪ ثم حملة الثانوية ١٤,٢٦٪.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما بخصوص نسبة الإناث غير النشيطات اقتصادياً من إجمالي الإناث في كل مرحلة تعليمية، فإنه يتبين في عام ١٩٨٣ أنها تكون مرتفعة عند الإناث من حملة المؤهلات العلمية الدنيا والأميات وتكون أكبر ما يمكن ٩٨,٩٩٪ عند الإناث الأميات. وكانت هذه النسبة منخفضة نوعاً ما عند حملة المؤهلات التعليمية العالية، حيث كانت أقل ما يمكن ٣٧,٥٠٪ عند الإناث من حملة مؤهلات الدراسات العليا. وكذلك الحال في عام ١٩٩٧ فقد وجدت هذه النسبة أكبر ما يمكن ٩٦,٦٩٪ عند الإناث الأميات، ولكنها وجدت أقل ما يمكن ٢٦,٧٩٪ عند الإناث من حملة مؤهل الدرجة الجامعية الأولى.

أما بالنسبة للتوزيع النسبي للإناث غير النشيطات اقتصادياً حسب الحالة الزواجية، فيتبين أن أعلى نسبة لهن في عام ١٩٨٣ تركزت في فئة المتزوجات، حيث بلغت ٦٢,٦٤٪ من إجمالي غير النشيطات، يلي ذلك العازبات ثم الأرامل فالمطلقات. وفي عام ١٩٩٧ فقد وجدت نفس النتيجة تقريباً مع إختلاف بسيط في النسب. وبالنسبة للإناث النشيطات اقتصادياً فقد وجد في عام ١٩٨٣ أنهن يتركزن في فئة العازبات حيث كانت هذه النسبة ٦٤,٤١٪ من إجمالي النشيطات اقتصادياً، يلي ذلك فئة المتزوجات ٣٠٪. أما في عام ١٩٩٧ فقد أصبحت هذه النسبة للعازبات ٥١,١٦٪ وللمتزوجات ٤٤,٥٢٪، حيث يلاحظ تقارب نسبة النشيطات اقتصادياً من إجمالي النشيطات لفئتي العازبات والمتزوجات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣-١٨)

التوزيع النسبي للإناث الأردنيات ممن أعمارهن ١٥ سنة فأكثر حسب علاقتهن بالنشاط الاقتصادي

(نشيطة اقتصادياً/غير نشيطة) وحسب بعض المتغيرات الاجتماعية للسنوات ١٩٨٣، ١٩٩٧*

السنوات / المتغيرات	١٩٨٣			١٩٩٧		
	غير نشيطات٪	نشيطات٪	الاجمالي٪	غير نشيطات٪	نشيطات٪	الاجمالي٪
المستوى التعليمي:						
أمي	٤٢,٨٢	١١,٣٠	٤٠,١٦	٢١,٥٣	٤,٥٥	١٩,١٦
	٩٧,٦٣	٢,٣٧	١٠٠	٩٦,٦٩	٣,٣١	١٠٠
ملم	٠٠,٣٠	٠٠,٠٣	٠٠,٢٧	٥,٩٧	١,٤٤	٥,٣٤
	٩٨,٩٩	١,٠١	١٠٠	٩٦,٢٤	٣,٧٦	١٠٠
ابتدائي	٢١,٥٣	٩,٨٦	٢٠,٥٥	٢١,٤٤	٥,٧٢	١٩,٢٥
	٩٥,٩٦	٤,٠٤	١٠٠	٩٥,٨٥	٤,١٥	١٠٠
اعدادي	٢٣,٦٦	١١,٥٧	٢٢,٦٤	٢٥,٤٣	٩,٥٢	٢٣,٢١
	٩٥,٦٩	٤,٣١	١٠٠	٩٤,٢٨	٥,٧٢	١٠٠
ثانوي	٨,٦٣	٢٣,٥٦	٩,٨٩	١٨,٣١	١٤,٢٦	١٧,٧٥
	٧٩,٩١	٢٠,٠٩	١٠٠	٨٨,٧٩	١١,٢١	١٠٠
دبلوم متوسط	٢,٤٥	٣٣,٤٩	٥,٠٦	٥,٧٠	٣٧,٨٠	١٠,١٨
	٤٤,٢٩	٥٥,٧٤	١٠٠	٤٨,١٨	٥١,٨٢	١٠٠
جامعي	٠٠,٦٠	٩,٨٦	١,٣٨	١,٤٣	٢٤,١٣	٤,٦٠
	٣٩,٦٤	٦٠,٣٦	١٠٠	٢٦,٧٩	٧٣,٢١	١٠٠
دراسات عليا	٠٠,٠٢	٠٠,٣٣	٠٠,٠٤	٠٠,١٨	٢,٥٨	٠٠,٥٢
	٣٧,٥٠	٦٢,٥٠	١٠٠	٣٠,٠٩	٦٩,٩١	١٠٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الحالة الزواجية:						
عزباء	٣٠,٠٣	٦٤,٤١	٣٢,٩٣	٣٤,٧٢	٥١,١٦	٣٧,٠٢
	٨٣,٥١	١٦,٤٩	١٠٠	٨٠,٧١	١٩,٢٩	١٠٠
متزوجة	٦٢,٦٤	٣٠,٠٠	٥٩,٨٩	٥٧,٠٢	٤٤,٥٢	٥٥,٢٧
	٩٥,٧٨	٤,٢٢	١٠٠	٨٨,٧٦	١١,٢٤	١٠٠
مطلقة أو منفصلة	٠٠,٥٣	١,٥١	٠٠,٦٢	١,٢٦	٢,٠٩	١,٣٧
	٧٩,٤٦	٢٠,٥٤	١٠٠	٧٨,٧٤	٢١,٢٦	١٠٠
أرملة	٦,٧٩	٤,٠٧	٦,٥٦	٧,٠٠	٢,٢٢	٦,٣٤
	٩٤,٧٧	٥,٢٣	١٠٠	٩٥,١٠	٤,٩٠	١٠٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* احتسبت النسب الموجودة في الجدول من قبل الباحث.

المصدر: نفس المصدر السابق

© Arabic Digital Library Yarmouk University

هوامش الفصل الثالث

١- انظر: محمد عميرة، "سوق العمل والبطالة في الأردن"، في: نبيل خوري وأحمد الأحمد، "هياكل القوى البشرية في سوق العمل الأردني"، الجمعية العلمية الملكية، عمان-الأردن، ١٩٩١، ص ص٩٧-١٠١.

٢- انظر: محمد العكل وحسين شخاترة، "احلال العمالة الوافدة بعمالة أردنية"، وزارة التخطيط، عمان-الأردن، ١٩٩٥، ص ص٥٠-٥١.

٣- انظر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٧"، أيلول، ١٩٩٧.

٤- انظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "مسح للتطورات الاقتصادية والإجتماعية في منطقة الأسكوا: ١٩٩٥"، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٧.

٥- انظر: محمد عميرة، "القوى العاملة الأردنية ودورها في التنمية الاقتصادية"، الجمعية العلمية الملكية، عمان-الأردن، ١٩٨٥، ص ص٥-٦.

٦- انظر:

- The World Bank, "World Development Report, 1997", New York, Table no. 7, PP. 226-227.

٧- انظر: فكتور بله وآخرون، "مؤشرات التعليم العام في الأردن ١٩٨٩-١٩٩٢"، المركز الوطني للبحث والتطوير التربوي، عمان-الأردن، آب، ١٩٩٤، ص ص٢٤-٢٦.

٨- انظر: عيسى ابراهيم وآخرون، "دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني،" الجزء الأول، الجمعية العلمية الملكية، عمان-الأردن، ١٩٨٩، ص٤٧-٥٣.

٩- انظر:

- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، "المرأة الأردنية: واقع وتطلعات"، التقرير الوطني الأردني، المؤتمر الدولي الرابع للمرأة، بكين، أيلول ١٩٩٥، ص٧٣.
- زين الحايك، "المرأة والتنمية: دور الحكومة نحو النهوض بأوضاع المرأة في المجتمع الأردني"، وزارة التخطيط، عمّان، ١٩٩٨، ص٢٢.

١٠- انظر: صالح خصاونة، "واقع سوق العمل الأردني"، مجلة العمل، العدد ٣٦، عمان-الأردن، ١٩٨٦.

١١- انظر: حسين شخاترة، "واقع المرأة الأردنية في الصناعة والنظرة المستقبلية لها"، وزارة التخطيط، عمان-الأردن، ١٩٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٢- انظر: أنور السعيد وآخرون، "مواءمة مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل، وبما يخدم غايات التوسع في القاعدة الانتاجية"، وزارة التخطيط، عمان-الأردن، ١٩٩٥، ص ص٩-١١.

١٣- انظر: حسين شخاترة، "المرأة الأردنية: حقائق وأرقام"، نادي صاحبات الأعمال والمهن، عمان-الأردن، ١٩٩٢، ص٢٢، ص٢٦.

١٤- انظر: دائرة الاحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة ١٩٩٧.

١٥- انظر: محمد عميرة، وآخرون: "البطالة في الأردن: أبعاد وتوقعات". الجمعية العلمية الملكية، عمان-الأردن، ١٩٩٢، ص ص٢١-٢٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شارات
a.com

الفصل الرابع

الاطار النظري للدراسة والدوال المراد تقديرها

لقد عمدت الدراسة في الفصول السابقة إلى تحليل قرار المرأة في المشاركة في القوى العاملة والعوامل المؤثرة فيه من خلال النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية في هذا المجال، وإلى تبيان حقيقة واقع وتطور مساهمة المرأة الأردنية في النشاط الإقتصادي.

ويستعرض هذا الفصل الإطار النظري للدراسة من خلال التحليل النظري للعوامل التي يُعتقد أنها ذات تأثير مباشر وقوي على مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، من حيث وجود علاقة واتجاه تأثيرها على قرار المرأة بالمشاركة وعلى استعدادها للعمل إذا كانت غير مشاركة، ومن ثم توصيف الدوال اللوجستية المراد تقديرها.

(٤-١) الإطار النظري للدراسة:

بالإضافة إلى مجموعة من العوامل المقترحة التي يعتقد أنها ذات تأثير مباشر في مستوى مشاركة المرأة في القوى العاملة وعلى استعدادها للمشاركة والتي ستبحثها الدراسة لاحقاً، فقد يُعزى إنخفاض معدل مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، وكما هو الحال في بعض الدول النامية إلى بعض الأخطاء الاحصائية التي تحصل عادة عند تصنيف المرأة حسب علاقتها بالنشاط الاقتصادي اثناء المسوحات الاحصائية للقوى العاملة.

حيث جرت العادة وحسب المفهوم الاقتصادي بتصنيف المرأة مشاركة في القوى العاملة، اذا كانت مشتغلة أو متعطلة ترغب وتبحث بجدّية عن عمل خلال فترة الإسناد الزمني للمسح، مما يؤدي إلى تصنيف معظم الإناث وخصوصاً المتزوجات منهن في فئة ربات البيوت أو تحت بند "أخرى"، ولذلك نلاحظ إرتفاع نسبة ربات البيوت من إجمالي الإناث في سن العمل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولكن يُعتقد أن هناك نسبة من الإناث راغبات في العمل من حيث المبدأ وعلى استعداد للإلتحاق بسوق العمل إذا توافرت فرصة عمل مناسبة لهن من حيث طبيعة العمل والموقع والأجر، ولكن هذه الفئة من الإناث لم تبحث عن عمل خلال فترة الإسناد الزمني لأسباب متعددة، وليس عزوفاً منها عن فكرة العمل، ولعل طبيعة توزيع الأدوار داخل الأسرة في مجتمعنا والتي تحتم على الرجل إعالة الأسرة من أهم الأسباب التي تجعل المرأة غير جادّة في البحث عن عمل، ولكنها قد تكون مستعدة للعمل إذا توافر، الأمر الذي يُقصيها من دائرة النشاط الاقتصادي حسب المفاهيم الاقتصادية للنشيطين اقتصادياً وبالتالي يقلل من معدلات مشاركتها في القوى العاملة.

وكما هو الحال في بعض الدراسات التطبيقية التي حاولت دراسة العوامل المؤثرة في رغبة واستعداد المرأة للمشاركة في القوى العاملة إذا توافرت فرص عمل[1]. فإن الدراسة ستعمل على محاولة استكشاف أثر نفس العوامل المقترحة التي يُعتقد بأنها تؤثر في مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، على مدى استعدادها لدخول سوق العمل في حالة توفر فرص عمل، وذلك للوقوف على الأسباب الحقيقية لإنخفاض معدلات مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة.

وبناءاً على ما سبق فإن الدراسة تصنف الإناث اثناء التحليل إلى فئتين: الأولى: وهي الفئة التي تحسب عادة في القوى العاملة (المشتغلات والمتعطلات). والفئة الثانية: وهي فئة المستعدات للمشاركة في القوى العاملة، والتي تشمل بالإضافة إلى الفئة السابقة الإناث اللواتي لديهن رغبة واستعداد للعمل إذا توافرت فرص عمل مناسبة، ولكنهن لايبحثنّ عن عمل بشكل جدّي لسبب أو لآخر.

وتبحث الدراسة في مجموعة من العوامل التي يُعتقد بأنها ذات تأثير مباشر وقوي على قرار المرأة الأردنية في المشاركة في القوى العاملة، وتعكس

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذه العوامل بعض الخصائص الفردية للمرأة بالإضافة إلى الخصائص العامة للأسرة والتركيبه العائلية، وبعض الإعتبارات الثقافية والنظرة إلى عمل المرأة داخل الأسرة وفي البيئة المحيطة.

وكما دأبت معظم الدراسات في هذا المجال فقد صنفت الدراسة هذه العوامل إلى أربع مجموعات، وهي: العوامل الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وقبل استعراض هذه العوامل بالتفصيل وشرح تأثيرها المتوقع، لا بد من التنويه إلى أن التحليل الخاص بتأثير هذه العوامل واتجاه تأثيرها على قرار المرأة في المشاركة، ينطبق تماماً على التحليل الخاص بتأثير نفس العوامل السابقة على استعداد المرأة الأردنية للإلتحاق بسوق العمل. وتستند الدراسة في توقعاتها لتأثير مجموعة هذه العوامل واتجاه تأثيرها على قرار المرأة في المشاركة وعلى استعدادها للمشاركة، إلى النظرية الاقتصادية والى الدراسات التجريبية في هذا المجال.

ويقدم الجزء التالي من هذا الفصل تحليل التأثير المتوقع لمجموعة العوامل المقترحة التي يُعتقد بأنها تؤثر في قرار المرأة الأردنية في المشاركة في القوى العاملة، وذلك ضمن مجموعاتها الرئيسية:

أولاً: العوامل الديموغرافية:

تؤثر مجموعة العوامل الديموغرافية والتي تعكس بعض الخصائص الفردية والعائلية للإناث في مستوى مشاركتهن في القوى العاملة، وذلك من خلال تأثيرها المباشر في إحتمالية مشاركة المرأة في القوى العاملة، حيث يتفاوت مستوى المشاركة فيما بين الإناث بإختلاف الفئات العمرية والحالة الزواجية والتركيبة الأسرية (وجود أطفال وأعدادهم وأعمارهم (عبء رعاية الأطفال)،

© Arabic Digital Library Yarmouk University

حجم الأسرة، وجود بديل أو من ينوب عن المرأة في القيام بالأعمال المنزلية الروتينية)، وكذلك من حيث وضع الأسرة التي تنتمي إليها المرأة من الهجرة.

- العمر:

تختلف معدلات المشاركة في القوى العاملة للإناث والذكور بإختلاف الفئات العمرية. فغالباً ما ينخفض مستوى المشاركة في الفئات العمرية الأولى والأخيرة من فئات سن العمل، حيث وجد أن العلاقة بين معدلات المشاركة والفئات العمرية تصنع شكل معكوس الحرف اللاتيني (U)[٢] (Inverted U-Shape). ويمكن تفسير ذلك من خلال نظرية عرض العمل عبر دورة الحياة[٣]، حيث أنه في السنوات الأولى من حياة الفرد الإنتاجية (مرحلة السنوات الأولى بعد دخول فئة سن العمل) غالباً ما يكون مستوى الخبرات العملية والمهارات قليل، وبالتالي يكون الأجر السوقي المعروض لهذه الفئة متدني، الأمر الذي يضعف الحافز إلى دخول سوق العمل، ويقلل من إحتمالية المشاركة. بالإضافة إلى أن هناك بدائل للعمل في هذه المرحلة (مثل التعليم) تجعل الأفراد يضعون قيمة عالية للوقت خارج سوق العمل والتي تؤثر في رغبات وتفضيلات الأفراد نحو العمل، مما يؤدي بالفرد من هذه الفئة إلى تأجيل قراره بالإنضمام للقوى العاملة. ولا بد من التنويه إلى أن الأفراد في هذه المرحلة من العمر غالباً ما يكونوا معالين من قبل غيرهم. ولا يترتب عليهم أية التزامات مالية. أما في المراحل النهائية من دورة الحياة الإنتاجية، فإن الأفراد يميلون الى الإستمتاع بأوقاتهم خارج سوق العمل. فبالإضافة إلى النمو البطيء لمعدلات الأجور لمثل هذه الفئة، فإن تراكم المدخرات خلال سنوات العمل السابقة، وكذلك توفر الرواتب التقاعدية وخدمات الضمان الإجتماعي، تجعل الأفراد من هذه الفئة يضعون قيمة عالية على أوقات الفراغ خارج سوق العمل، الأمر الذي يضعف من إحتمالية المشاركة، وبالتالي إنخفاض معدلات المشاركة لكبار السن في القوى العاملة، مع التنويه كذلك إلى أنه مع تقدم العمر تقل القدرة الجسدية على العمل وفي الغالب تسوء الحالة الصحية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبالنسبة للإناث تحديداً، فإنه من الصعوبة بمكان توقع تأثير عامل العمر على إحتمالية المشاركة، فمن المعروف أن تفاوت معدلات مشاركة الإناث بين الفئات العمرية المختلفة يرتبط بشكل كبير في بعض الأحداث المهمة (مثل عملية الزواج، الحمل، الإنجاب) والتي تشكل نقاطاً فارقة أثناء دورة حياة المرأة، والتي تنعكس في تأثير قوي على رغبات وتفضيلات الإناث فيما يخص القرار المتعلق بدخولها سوق العمل أو الإنسحاب منه، وبالتالي في ارتباطها بسوق العمل.

وبالرغم مما سبق، فإن هذه الدراسة تتوقع أن يتشابه تأثير عامل العمر الى حد ما على احتمالية مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة مع النظرية الإقتصادية، أي يتوقع أن تقل احتمالية المشاركة في الفئات العمرية الأولى والأخيرة من سن العمل مقارنة مع الفئات العمرية الوسطى.

ويمكن أن يعزى هذا التوقع للعلاقة في حالة المرأة الأردنية إلى إرتفاع نسبة إلتحاق الإناث في التعليم المدرسي والعالي مما يقلل من احتمالية مشاركتها في السنوات الأولى من سن العمل، وتزداد احتمالية المشاركة بعد ذلك بسبب انتهاء الدراسة وإرتفاع نسبة الإناث العازبات في فترة ما بعد التخرج مباشرة، ومن ثم تعاود الإنخفاض لأسباب متعلقة بالزواج والإنجاب وما يترتب على ذلك من مسؤوليات.

وقد قسمت الدراسة هذا العامل أثناء التحليل إلى أربع فئات أو مراحل وهي: الفئة العمرية (من ١٥-٢٤سنة)، (٢٥-٣٤)، (٣٥-٤٤)، ومن (٤٥-٦٤سنة).

- *الحالة الزواجية:*

غالباً ما تتميز فئة الإناث العازبات بمعدلات مشاركة مرتفعة في القوى العاملة في معظم المجتمعات المتقدمة والنامية[٤]. ولو أمكن عزل تأثير العوامل الثقافية في معظم المجتمعات والتي تحد من مشاركة الإناث بشكل عام، لكانت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

متقاربة من معدلات مشاركة الذكور في القوى العاملة. وذلك بعكس حالة الإناث المتزوجات، حيث تقل معدلات المشاركة عنها في حالة العازبات، ويمكن إيعاز ذلك إلى المسؤوليات أو الأعباء المنزلية المترتبة على المتزوجات، وإلى حقيقة تعريف الدور الإجتماعي في معظم المجتمعات والذي مفاده أن الزوج هو المعيل الرئيسي وهو المسؤول عن تأمين الدخل للأسرة وإلى إقتصار دور المرأة على الإهتمام بشؤون المنزل الداخلية. وكذلك إلى حقيقة أن عملية الزواج وبناء أسرة هو غاية طموح غالبية الإناث، مما ينعكس في تفضيلاتهن ورغباتهن، ويؤثر كل ذلك سلباً على احتمالية المشاركة في القوى العاملة.

وفي الأردن حيث إرتفاع مستوى الخصوبة وطبيعة الدور الإجتماعي للمرأة في الأسرة كأم وزوجة أولاً كباقي المجتمعات العربية، فقد وجد أن إنخفاض مستوى مشاركة الإناث المتزوجات مقارنة مع العازبات يرجع في الأساس إلى المسؤوليات المنزلية المترتبة على المتزوجات(٥).

وكذلك وجد بأن الزواج والإنجاب هما العائق الأساسي والرئيسي الذي يحد من فرص العمل أمام المرأة المتزوجة في القطاع الخاص في الأردن، الأمر الذي يؤدي إلى تدني مستوى مشاركتها مقارنة مع الإناث العازبات ومع الذكور(٦).

ولذلك فإن الدراسة تتوقع أن تكون احتمالية مشاركة الإناث العازبات في القوى العاملة في الأردن أكبر منها للمتزوجات أو للواتي سبق لهن الزواج (الأرامل والمطلقات والمنفصلات).

- تركيبة الأسرة:

يعزى الكثير من التفاوت في معدلات مشاركة الإناث المتزوجات إلى الإختلاف في تركيبة أسرهن، والتي تتمثل في وجود الأطفال وما يترتب على

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجودهم من عبء رعاية (والذي يعتمد على أعدادهم وأعمارهم)، وإمكانية وجود من ينوب عن المرأة في العمل المنزلي، بالإضافة الى حجم الأسرة الإجمالي. وتعكس الأمور السابقة حجم الأعباء المنزلية المترتبة على المرأة، والتي تؤثر بشكل مباشر في إحتمالية المشاركة للإناث المتزوجات.

ويعتبر التحليل الخاص بتأثير عبء رعاية الأطفال على معدلات مشاركة الإناث المتزوجات في القوى العاملة جزءاً خاصاً من تحليل تأثير الحالة الزواجية على معدلات مشاركة الإناث بشكل عام، حيث أنه يعكس التباين في معدلات المشاركة بين فئة الإناث المتزوجات، أما الآخر فإنه يعكس التباين في معدلات مشاركة الإناث بشكل عام بين فئتي العازبات والمتزوجات.

لقد أصبح من المتعارف عليه أن عبء رعاية الأطفال ينعكس بتأثير سلبي في مستوى مشاركة الأمهات في القوى العاملة[٧]، ويتحدد عبء الرعاية بحجم الأعباء المنزلية المترتبة على وجود الأطفال وعلى أعدادهم وأعمارهم. ولذلك فإن احتمالية مشاركة المرأة بوجود أطفال تكون أقل من احتمالية مشاركتها بدون أطفال، وأن احتمالية مشاركة المرأة مع وجود عدد أكبر من الأطفال تكون أقل من إحتمالية مشاركتها بوجود عدد أقل من الأطفال، وذلك مع مراعاة قدر العناية أو حجم الرعاية التي يحتاجها الطفل الواحد من قبل الأم والذي يعتمد على عمر الطفل، حيث أن وجود أطفال رضع يتطلب قدراً اكبر من الرعاية والعناية من قبل الأم، أي أن حجم عبء الرعاية للطفل الواحد يتناسب عكسيا مع عمر الطفل، وبشكل عام فقد وجد أن التفاوت في معدلات مشاركة الإناث المتزوجات يرجع في الأساس الى التفاوت في عدد الأطفال وأعمارهم[٨].

وفي بعض الحالات وجد أن هناك حالات يضعف فيها تأثير وجود الأطفال على مشاركة الأمهات في القوى العاملة [٩]. ومثال ذلك النساء اللواتي يعملن في القطاع الزراعي في المناطق الريفية، حيث تستطيع المرأة العمل في نفس

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوقت الذي ترعى فيه أطفالها (مثل مشاركة المرأة في نشاطات الأسرة الزراعية)، أو تستطيع الإستعانة بالأهل أو الأقارب أو الجيران من أجل العناية بأطفالها، حيث تتميز المناطق الريفية غالباً بقوة العلاقة والروابط الإجتماعية بين سكانها.

ولكن يتوقع بشكل عام حسب نظرية عرض العمل، بأن وجود أطفال دون السن القانوني لدخول المدارس يرتبط عادة بمعدلات مشاركة منخفضة لأمهاتهم في القوى العاملة، وتفسير ذلك حسب نموذج بيكر هو أن رعاية الأطفال تعتبر من أكثر النشاطات الإنتاجية المنزلية المستهلكة للوقت، والتي غالباً ما تجعل أمهات الأطفال خارج قوة العمل، ولذلك فإن توفر بدائل مناسبة ورخيصة لرعاية الأطفال تزيد من احتمالية المشاركة للأمهات، حيث أن هذه البدائل تحرر جزءاً من الوقت اللازم لرعاية الأطفال لصالح العمل خارج المنزل مقابل أجر.

ويعتبر كذلك وجود بديل أو من ينوب عن المرأة في القيام بالأعمال المنزلية وخصوصا رعاية الأطفال (مثل أم الزوج، أم الزوجة، الفتيات البالغات من أفراد الأسرة) من العوامل الخاصة بتركيبة الأسرة والذي يؤثر عند توافره إيجابياً على احتمالية المشاركة للمتزوجات في القوى العاملة.

أما بالنسبة لحجم الأسرة الإجمالي، وبناءاً على ما سبق، فإن تأثيره على احتمالية المشاركة للمتزوجات يعتمد بالإضافة للعدد على التركيبة العمرية والنوعية للأسرة، وذلك يعني أن حجم الأعباء المنزلية للأسرة، والمترتب على حجمها يعتمد على أعمار أفراد الأسرة، وعلى إمكانية وجود إناث أخريات بالغات في الأسرة تساعد في الأعمال المنزلية.

وتتوقع هذه الدراسة واستناداً للتحليل السابق بأن وجود الأطفال من العوامل المهمة التي تجعل المرأة الأردنية لاتطرق أبواب سوق العمل من البداية،

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أو من العوامل التي تعمل على اقصائها من سوق العمل، وبالتالي تسربها المبكر والكبير من سوق العمل، الأمر الذي يقلل من احتمالية مشاركتها. ولذلك ستعمد الدراسة أثناء التحليل الى التركيز على وجود أو عدم وجود أطفال لدى المرأة وعلى أعمارهم، لذلك تم تقسيم هذا العامل إلى عدة فروع، وذلك لإستكشاف أثر كل منها، وهي: وجود أطفال لدى المرأة بشكل عام (من عمر يوم إلى أقل من ١٥ سنة)، وجود أطفال رضع (سنتان فأقل)، وجود أطفال دون السن القانوني للدراسة (أكبر من سنتين وأقل من ٦ سنوات).

وتتوقع الدراسة كذلك أن وجود بديل للمرأة أو من ينوب عنها من داخل أو خارج المنزل للقيام بالواجبات المنزلية الروتينية وخصوصاً رعاية/الأطفال أو وجود من يساعدها لفترة جزئية من اليوم يزيد من احتمالية مشاركتها في القوى العاملة. وبالرغم من أنه جرت العادة في بعض الدراسات في هذا المجال على إعتبار أن وجود إناث أخريات في الأسرة (١٥ سنة فأكثر) يمثل بديل للمرأة، إلا أنه لايعني دائماً وجود إناث أخريات بالغات في الأسرة أن يكون للمرأة بديل، والعكس صحيح.

وفي المجتمع الأردني والذي يتميز بقوة الروابط الإجتماعية والعلاقات العائلية نجد أن المرأة قد تعتمد اعتماداً كلياً أو جزئيا في القيام بواجباتها المنزلية وخصوصاً رعاية الأطفال على الأهل أوالأقارب أو الجيران، ولذلك فإن الدراسة سوف تستخدم هذا العامل بشكل مباشر من خلال إجابة المرأة في الاستبانة عن إمكانية وجود من ينوب عنها أو يساعدها في القيام بالواجبات اليومية الروتينية التي قد تعيقها من دخول سوق العمل أو الإستمرار فيه.

وبالنسبة لحجم الأسرة، فإن الدراسة تتوقع أن هذا العامل يؤثر بشكل سلبي على احتمالية مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، وذلك بالرغم من أن زيادة حجم الأسرة تعني زيادة الضغوط الإقتصادية على الأسرة وبالتالي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

زيادة حاجة الأسرة لعمل المرأة. وهذا التوقع نابع من أن الإعتبارات السائدة في مجتمعنا تحدد دور المرأة الرئيسي برعاية الأسرة، أما إعالة الأسرة فهي مسؤولية الرجل بالدرجة الأولى.

- الهجرة:

قد يكون من الصعب التوقع المسبق لطبيعة وإتجاه العلاقة بين إحتمالية مشاركة المرأة في القوى العاملة وبين أن تكون من أسرة مهاجرة سواء كانت الهجرة داخلية أم خارجية، حيث أن هناك اتجاهين لهذه العلاقة[١٠]، أولهما: يتوقع أن تكون إيجابية وذلك إذا أخذ بعين الإعتبار أن الدافع الإقتصادي من أهم الدوافع لهجرة الأسر في الغالب، وبالتالي سيحاول كل فرد قادر على العمل من الأسرة البحث عن عمل بما في ذلك الإناث، والثاني: يتوقع أن تكون سلبية وذلك لأن احتمالية حصول المرأة المهاجرة على فرصة عمل حقيقية تكون أقل بكثير مقارنة مع المرأة غير المهاجرة، وكذلك بالنسبة لقيمة الأجر الذي يعرض لفئة المهاجرين من الذكور والإناث، وهذا يعني أن المرأة المهاجرة غالباً تكون معرضة للإحباط أكثر من غيرها مما قد يؤدي بها إلى العزوف عن فكرة العمل في المهجر.

وفي حالة الأردن تتوقع الدراسة أن تكون احتمالية مشاركة المرأة من أسرة مهاجرة اكبر من غيرها وذلك للأسباب التالية[١١]: أولاً: أن الهجرة في الأردن غالباً تتم من الريف الى المدينة ويكون الدافع الإقتصادي هو هدفها. والثاني: أن المرأة في المهجر تملك خيارات مهنية أوسع حيث أن القيود الإجتماعية في الحضر الأردني على حراك المرأةالإقتصادي والإجتماعي أقل وطأة منها في الريف الأردني.وقد تقبل بأجر أقل من نظيراتها من غير المهاجرات إذا ما عرفنا أن أسرتها ستتعرض لضغوطات اقتصادية نتيجة تكبدها نفقات إضافية جديدة (إستئجار مسكن على سبيل المثال لا الحصر). ونجد أن كل الأسباب السابقة قد تؤدي الى زيادة احتمالية مشاركة المرأة الأردنية المهاجرة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ثانياً: العوامل الإجتماعية:

تركز الدراسة في مجموعة العوامل الإجتماعية على عاملين ، وهما المستوى التعليمي للمرأة ومكان إقامة الأسرة التي تنتمي اليها المرأة (التحضّر)، حيث يعتبر هذان العاملان من العوامل المهمة التي يُعتقد بأنها ذات تأثير مباشر وقوي على إحتمالية مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة.

- **المستوى التعليمي:**

يعتبر المستوى التعليمي للمرأة بشكل عام من أهم العوامل المؤثرة ايجابياً في مستوى مشاركة الإناث في القوى العاملة، فقد وجد بأن احتمالية المشاركة تزداد بإزدياد المستوى التعليمي، ويُعزى ذلك لسببين[١٢]:- الأول: وهو أن المستوى التعليمي المرتفع عادة ما يرتبط بمستوى مهارة مرتفع، مما يزيدمن القدرة على اشغال المهن التي تتطلب مستوى مهارة مرتفع، وبالتالي تزداد احتمالية الحصول على فرصة عمل مناسبة، ويزداد كذلك معدل الأجر المتوقع في سوق العمل، الأمر الذي يعني إرتفاع تكلفة الفرصة البديلة لخيار عدم المشاركة، مما يقلل من إحتمالية البقاء خارج سوق العمل، وغالباً ما يستخدم المستوى التعليمي كبديل (Proxy) لمعدّل الأجر المتوقع في سوق العمل وذلك عند دراسة العوامل المؤثرة في قرار الفردالخاص بالمشاركة في القوى العاملة. حيث من المعروف في النظرية الإقتصادية أن المستوى التعليمي والخبرة هما المحددان الأساسيان لمعدّل أجر الفرد[١٣]. والسبب الثاني: أن زيادة المستوى التعليمي عند الإناث غالباً ما يقترن بتطلعات ومواقف وإتجاهات مشجعة للعمل خارج المنزل، أو بنظرة أقل تحفظاً ضد العمل المأجور وبعض أنواع المهن التي تعتبر غير مقبولة تقليدياً، وذلك لإعتبارات نفسية كثيرة، مثل تحقيق الذات، والإستقلالية الإقتصادية، حيث لا يكون الدافع إلى العمل هنا الحاجة الإقتصادية فقط، وكذلك الأمر فإن زيادة التنوع التعليمي عند الإناث يؤدي إلى إتساع قاعدة المهن التي يمكن إشغالها من قبل الإناث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي الأردن فقد وجد أن المستوى التعليمي للمرأة الأردنية كان من أهم العوامل التي تُظهر دائماً ارتباطاً إيجابياً قوياً مع مستوى مشاركة المرأة في القوى العاملة[١٤]، وكان للتطورات في مجال التنوع التعليمي عند المرأة الأردنية الأثر الأكبر في إتساع قاعدة المهن التي تشغلها.

ولذلك تتوقع الدراسة أن تزداد احتمالية مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة بازدياد مستواها التعليمي، وقد عملت الدراسة على تصنيف هذا العامل إلى عدة مستويات أو مراحل وذلك من أجل إبراز الأهمية النسبية لكل مستوى، وهي: غير متعلمة، تعليم ابتدائي أو اعدادي، تعليم ثانوي، تعليم عالي (دبلوم متوسط فأكثر).

- **مكان الإقامة:**

تنعم المناطق الحضرية والمدن الرئيسية تحديداً في معظم البلدان بنصيب أوفر من فرص العمل المأجور، حيث يتركز السكان والنشاط الاقتصادي في هذه المناطق مقارنة مع المناطق الريفية والتي تفتقر إلى فرص عمل حقيقية، الأمر الذي يزيد من احتمالية مشاركة الإناث في المناطق الحضرية عنها في الريفية. مع العلم أنه وجد في حالات معينة أن هناك معدلات مشاركة مرتفعة للإناث الريفيات في بعض الدول وخصوصاً النامية التي تمتاز بمناطق ريفية زراعية شاسعة، وذلك بالرغم من الأخطاء الإحصائية التي تقدر معدلات مشاركة الإناث في القطاع الزراعي تحديداً بأقل من الواقع، وبالرغم من إرتباط مستوى مشاركة المرأة في هذه الدول في بعض مظاهر العزلة الإجتماعية التي تتعرض لها والتي لا تقيّم دور المرأة ويبرز عليها ميزة أفضلية أو تفوق الذكر[١٥].

وبالإضافة إلى تركز السكان والنشاط الاقتصادي والخدمات في المناطق الحضرية، غالباً ما يعزى التفاوت في معدلات مشاركة الإناث بين الريف والحضر إلى بعض الفوارق بين مجتمعات الريف والحضر في المواقف

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والإتجاهات تجاه عمل المرأة خارج البيت، حيث تتميز المجتمعات الحضرية غالباً بقيود إجتماعية أقل وطأة على عمل المرأة خارج البيت أو على العمل المأجور للإناث، بينما نجد أن هناك قيوداً اجتماعية وثقافية متشددّة على عمل المرأة الريفية خارج البيت أو خارج مصالح الأسرة.

ولذلك تتوقع الدراسة أن تكون احتمالية مشاركة المرأة التي تقطن في المناطق الحضرية أكبر منها للمرأة التي تقطن في المناطق الريفية.

وقد عملت الدراسة على تصنيف المواقع المشمولة في الدراسة إلى مواقع حضرية ومواقع ريفية، وذلك باعتماد الأسلوب المتبع في دائرة الإحصاءات العامة والذي يعتبر التجمع السكاني الذي يقل عدد سكانه عن (٥٠٠٠) نسمة موقعاً ريفياً وغير ذلك موقعاً حضرياً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شارات
a.com

ثالثاً: العوامل الإقتصادية:

هناك بعض العوامل الاقتصادية المهمة والتي يُعتقد بأنها تؤثر في قرار المرأة الخاص بالمشاركة في القوى العاملة، وتركز هذه الدراسة في مجموعة العوامل الاقتصادية على العوامل التي تعكس مدى حاجة الأسرة الاقتصادية (مثل: مستوى دخل الأسرة، حيازة الأسرة للمسكن الذي تقطنه) بالإضافة إلى معدل البطالة الإقليمي كمؤشر لحالة النشاط الاقتصادي.

- **مستوى دخل الأسرة:**

يمكن تحليل أثر الدخل المتاح للأسرة (مجموع دخل الأسرة من جميع المصادر باستثناء دخل المرأة من العمل إذا كانت عاملة) على مشاركة المرأة في القوى العاملة بالإستعانة بنظرية عرض العمل التي سبق ذكرها في الفصل الثاني، من خلال أثر الدخل من غير العمل على قرارات عرض العمل، حيث أن زيادة الدخل المتاح للأسرة يحفز إلى زيادة استهلاك الأسرة من وقت الفراغ باعتباره سلعة عادية (حسب النموذج الأساسي لعرض العمل)، أو إلى زيادة إستهلاك الأسرة من المنتجات المنزلية المولدة للمنفعة، مما يزيد من الوقت المستخدم في البيت للأنشطة الإستهلاكية والإنتاجية معاً (حسب نموذج بيكر). وفي كلا الحالتين تعمل زيادة الدخل المتاح للأسرة على تقليل كمية الوقت المخصصة لسوق العمل من قبل أفراد الأسرة بما فيهم الإناث وخصوصاً الزوجة. ولذلك فإن زيادة الدخل ترتبط بزيادة الأنشطة الإنتاجية والإستهلاكية في البيت والتي تكون غالباً مرتبطة بالإناث، مما يضعف من احتمالية مشاركتهن في القوى العاملة. وتركز بعض الدراسات التطبيقية عند تحليل تأثير مستوى دخل الأسرة على احتمالية المشاركة للإناث على مفهوم الحاجة الإقتصادية والضغوط الاقتصادية على الأسرة[١٦]، والتي غالباً ما تكون المحفّز الرئيسي لدخول سوق العمل عند العمالة الثانوية من أفراد الأسرة، بهدف زيادة الدخل المتاح للأسرة ومواجهة الإرتفاع في مستوى تكاليف المعيشة. وتعتمد الحاجة الاقتصادية للأسرة على مستوى الدخل المتاح للأسرة بالإضافة إلى عدد أفرادها، حيث تزداد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحاجة الإقتصادية بازدياد عدد أفراد الأسرة عند مستوى دخل معين، ولذلك نستطيع التعبير عن حاجة الأسرة الاقتصادية من خلال متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة.

ونتيجة للاختلاف بين أفراد الأسرة من حيث العمر فيما يخص المتطلبات الإستهلاكية لكل فرد، وتوخياً للدقة في تحديد حاجة الأسرة الاقتصادية، فإن الدراسة ستعتمد إلى تعديل عدد أفراد الأسرة حسب مقياس وحدة المعادلة بين الأفراد بالنسبة لمتطلباتهم الاستهلاكية[١٧] (Equivalent Consumer Unit) والذي يرتبط بعمر الفرد.

وبناءاً على هذا المقياس فإن الفرد الذي يبلغ من العمر (١٥) سنة فأكثر يُعتبر وحده واحدة، أما التوزيعات الأخرى فهي كما يلي:

- الفرد في فئة العمر (يوم واحد ولغاية ٤ سنوات) = ٠,٤ من الوحدة.
- الفرد في فئة العمر (٥ سنوات ولغاية ٩ سنوات) = ٠,٦ من الوحدة.
- الفرد في فئة العمر (١٠ سنوات ولغاية ١٤ سنة) = ٠,٨ من الوحدة.

وتستخدم الدراسة متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة وذلك بقسمة الدخل المتاح للأسرة على عدد الأفراد المعدّل (بناءاً على وحدة المعادلة بين الأفراد حسب المتطلبات الإستهلاكية)، وتتوقع الدراسة أن يكون هناك علاقة سلبية بين متوسط دخل الفرد المتاح في الأسرة وقرار المرأة في المشاركة في القوى العاملة.

- **حيازة المسكن:**

يعتبر عامل حيازة المسكن من العوامل التي تعكس مستوى ثراء الأسرة (امتلاك الأسرة للأصول الثابتة)، وبالتالي يبين مدى الحاجة الإقتصادية للأسرة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أيضاً[١٨]، حيث أن الأسر المستأجرة غالباً ما تكون أوضاعها الإقتصادية متردية ولا تملك ثروة وتتعرض لنفقات أكثر، وبالتالي تتعرض لضغوط اقتصادية أكبر، الأمر الذي يحفز الإناث من أفراد هذه الأسر إلى دخول سوق العمل ويزيد من احتمالية مشاركتهن في القوى العاملة. بالإضافة إلى أن رغبة الأسرة في الاستقرار في منزل تملكه يشجع أفراد الأسرة بشكل عام على العمل وخصوصاً الزوجة.

وقد وجد بالفعل في دراسة على المستوى العربي عن مشاركة المرأة العربية في الصناعة[١٩]، أن مستوى مشاركة الإناث وخصوصاً المتزوجات منهن في القوى العاملة من الأسر التي لا تملك مسكناً (الأسر المستأجرة) أكبر منها للإناث من الأسر التي تملك مسكناً.

ولذلك تتوقع هذه الدراسة أن تكون احتمالية مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة أكبر إذا كانت من أسرة لا تملك مسكناً (مستأجرة).

- **معدل البطالة:**

تستجيب معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة بشكل أكبر للتغيرات في معدل البطالة عنها في حالة الذكور، ويعزى ذلك إلى أن الإناث تشكل غالبية العمالة الثانوية والتي تعتبر المستجيب الرئيسي للتغير في معدل البطالة عن طريق أثري العامل المضاف والعامل المحبط كما تبين في الفصل الثاني، حيث غالباً ما يكون الزوج (أو الأب) هو المعيل الأساسي في العائلة، ولذلك يكون إرتباطه بسوق العمل قوي ولا يتأثر كثيراً بظروفه. وذلك بعكس حالة الإناث والتي تتصف غالباً بأنها معالة من قبل الزوج أو الأب، وبالتالي فإن إرتباطها بسوق العمل يكون ضعيفاً، مما يجعل تأثرها بظروف سوق العمل أكبر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد ركزت بعض الدراسات التطبيقية في التحليل الجزئي للعوامل المؤثرة في مشاركة الإناث المتزوجات في القوى العاملة على أثر الحالة العملية للزوج على احتمالية مشاركة الزوجة[٢٠]، وهذا يعتبر تطبيق على أثر العامل المضاف، حيث يعكس التحليل هنا تأثير التذبذبات في مستوى دخل الأسرة والمرتبطة بالحالة العملية للزوج على مشاركة الإناث المتزوجات في القوى العاملة.

وتتصف بعض المجتمعات التقليدية في الغالب بأنها تضع الأولوية لتشغيل الذكور في حالة الركود الاقتصادي وإرتفاع معدلات البطالة وذلك لأسباب اجتماعية بحتة، الأمر الذي يحد من فرص العمل أمام الإناث، وهذا ما يتوقع أنه حصل في الأردن خلال فترة الثمانينات، حيث فُسر عدم النمو المتوقع في معدلات مشاركة الإناث إلى الإرتفاع المتواصل في معدلات البطالة.[٢١]

وبالإضافة إلى أن إرتفاع معدلات البطالة يحد من فرص تشغيل الإناث (لأسباب اجتماعية)، فإن الدراسة تتوقع سيادة أثر العامل المحبط (Discouraged Worker Effect) أيضاً، والذي ينعكس في العلاقة السلبية بين معدل البطالة ومعدل مشاركة الإناث في القوى العاملة.

ولعدم إمكانية الإعتماد على معدل البطالة في المواقع التي غطتها الدراسة، لأسباب متعلقة بصغر حجم العينة. فإن الدراسة ستعمد من أجل محاولة قياس تأثير معدل البطالة على مشاركة المرأة في القوى العاملة، إلى تقسيم العينة حسب مكان الإقامة ولكن بشكل أشمل ليصبح (مراكز محافظات / مواقع أخرى)، بحيث يعكس هذا التقسيم إلى حد ما حالة النشاط الاقتصادي. ولذلك تتوقع الدراسة أن تزداد احتمالية مشاركة المرأة التي تقطن في مراكز المحافظات (حالة نشاط اقتصادي قوي) مقارنة مع المرأة التي تقطن في المواقع الأخرى (حالة نشاط اقتصادي ضعيف).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعاً: العوامل الثقافية (الاعتبارات الثقافية):

بالرغم من أن النماذج والنظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير التغيرات في معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة لم تتعرض للإعتبارات الثقافية، إلاّ أنه يتبين من الواقع أن لهذه العوامل أهمية كبيرة في تفسير التفاوت الكبير في معدلات مشاركة الإناث بين المجتمعات المختلفة. حيث تعكس العوامل الثقافية في مجتمع ما موقف القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة والتي تؤثر في التوجهات التقليدية للمجتمع ونظرته نحو عمل الإناث خارج المنزل بشكل عام ونحو أنواع المهن المقبولة للإناث بشكل خاص.

وتؤثر الإعتبارات الثقافية في معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة من خلال إدراجها كباقي العوامل الأخرى في حسابات الإناث للمنافع والتكاليف المباشرة وغير المباشرة المصاحبة لقرار العمل خارج المنزل[٢٢]. وتنعكس التكلفة غير المباشرة المصاحبة للعمل والناتجة عن العوامل الثقافية بالنظرة السلبية والدونية للإناث العاملات وأسرهن من قبل أفراد المجتمع، وإعتبار أن سلوكهن والمتمثل بالعمل خارج المنزل خروجاً عن المألوف. وترتبط مثل هذه التكلفة أحياناً بمجرد العمل خارج المنزل مقابل أجر في بعض المجتمعات، وأحياناً أخرى تكون مرتبطة ببعض أنواع المهن والتي تعتبر غير مقبولة إجتماعياً للإناث.

وتختلف المجتمعات فيما بينها في نظرتها وموقفها بخصوص وظيفة ودور المرأة في المجتمع[٢٣]، فهناك النظرة التقليدية لدور المرأة والتي تركز على أن دور المرأة ينحصر في البيت فقط كزوجة وأم. وهناك النظرة المتحررة نسبياً لدور المرأة والتي تعترف لها بحق التعليم والعمل خارج المنزل، ولكن في نطاق وظائف معينة، حيث يعتبر عمل المرأة هنا مرغوباً فيه لكونه يساعد في دعم دخل الأسرة وتحسين أحوالها المعيشية ولا يكون معارضاً للعادات والتقاليد الإجتماعية السائدة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأخيراً هناك النظرة المتحررة تماماً لدور المرأة، والتي مفادها المطالبة بالمساواة التامة مع الرجال في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي ترى أن ذلك لا يشكل تهديداً للحياة الزوجية أو لنظام الأسرة.

وتتأثر احتمالية مشاركة المرأة في القوى العاملة كذلك بنظرتها الشخصية للعمل خارج المنزل، حيث ترتبط نظرة المرأة للعمل بالقيم والعادات والتقاليد الاجتماعية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، فالبعض من الإناث يرى في العمل حق وقوة واستقلالية وتحقيقاً للذات وأنه ضرورة، والبعض الآخر يعتبرن أن العمل خارج المنزل هو حالة اضطرارية نتيجة للحاجة الاقتصادية للأسرة.

وغالباً ما تستخدم الدراسات عامل الدين لعكس أثر العوامل الثقافية في مجتمع ما على مشاركة المرأة في القوى العاملة، ولكن في الواقع وكما اعترفت بعض هذه الدراسات، فإن عامل الدين لا يكفي لعكس الإعتبارات الثقافية وخصوصاً في الأردن، حيث أن غالبية السكان من المسلمين بالرغم من التفاوت بين أفراد المجتمع بالنسبة لمواقفهم من عمل المرأة، وذلك لوجود التنوع الثقافي والاجتماعي بين أفراد الدين الواحد. وفي المجتمع العربي بشكل عام وجد أن عامل الدين لم يكن المقرر الرئيسي بل كان من أقل العوامل تأثيراً في التغيرات التي حدثت في نظرة وموقف الفرد لطبيعة الدور الاجتماعي والإقتصادي للمرأة والرجل، وذلك مقارنة مع العوامل التي تعكس الخصائص الشخصية والعائلية للفرد[٢٤].

ولعله من المفيد هنا أن نبرز أهم وأحدث المؤشرات الإحصائية على المستوى المحلي والتي تعكس إلى حد ما موقف الإعتبارات الثقافية في المجتمع الأردني من عمل المرأة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ففي دراسة عن إتجاهات المواطنين الأردنيين نحو عمل المرأة[٢٥]، والتي اشتملت على (١١٤٨) مواطن (٥١٪ ذكور، ٤٩ إناث) موزعين على ثمانية محافظات، فقد تبين ما يلي: أن غالبية أفراد العينة (٧٧٪) أبدت تأييدها لعمل المرأة خارج البيت، وهذا يعكس التوجه الإيجابي نحو عمل المرأة الأردنية خارج البيت. وبالنسبة للقطاع المفضل لعمل المرأة، فقد وجد أن (٦١,٥٪) من أفراد العينة يفضلون عمل المرأة في القطاع العام، و(٣١,٨٪) لا يفرقون بين عمل المرأة في القطاع العام والخاص، و(٦,٧٪) يفضلون عملها في القطاع الخاص.

أما بالنسبة لمجال العمل المفضل، فقد وجد أن الغالبية تفضل عمل المرأة في المجالات المهنية التقليدية، مثل: التعليم ((٨٨,٩٪) يفضلون/هذا المجال و(١١,١٪) لا يفضلونه)، الخياطة والحياكة (٦٩,٤٪)، التمريض (٥٠٪). وفيما يتعلق بأسباب معارضة عمل المرأة خارج البيت فإن أهم الأسباب هو عدم وجود أحد للعناية بالأطفال حيث يعتقد بذلك (٦٩,١٪) من أفراد العينة، أما عن مسألة الإختلاط بين الجنسين فقد اعتقد (٤٤,٣٪) من المبحوثين أن ذلك من أسباب معارضة عمل المرأة، ويعتقد (٢٩,٩٪) من أفراد العينة أنه يوجد لعمل المرأة انعكاسات سلبية عليها من ا لناحية الأخلاقية، ووجد كذلك بأن (٧٣٪) أجابوا بأن فهمهم الخاص للدين يحث المرأة على العمل، و(٢٧٪) أجابوا بعكس ذلك. وبشكل عام بينت نتائج الدراسة السابقة أن متغيرات الجنس ودخل الأسرة والمستوى التعليمي والعمر من أهم العوامل المحددة لإتجاهات الأفراد نحو عمل المرأة.

وبالرغم من أهمية الإعتبارات الثقافية في المجتمع كمحدد لمشاركة المرأة في القوى العاملة، فقد بينت الدراسة السابقة بشكل عام أن غالبية السكان في الأردن يؤيدون عمل المرأة، الأمر الذي يعني أن الإعتبارات الثقافية لم تكن بالدرجة الأولى من حيث الأهمية في تأثيرها على مشاركة المرأة الأردنية مقارنة مع العوامل الأخرى، وهذا ما أكدته بعض الدراسات الأخرى[٢٦]، حيث وجد أن العادات والتقاليد والإتجاه السائد في المجتمع جاءت في المرتبة الرابعة من حيث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأهمية من مجموعة الأسباب وراء عدم خروج المرأة الأردنية للعمل، وذلك بعد الإكتفاء الذاتي للأسرة والأطفال وعدم القدرة على التوفيق بين متطلبات الأسرة والعمل.

وبالرغم من أنه تبين في حالة الأردن أن درجة تأثير الإعتبارات الثقافية على مشاركة المرأة كانت ضعيفة، إلاّ أنه يظهر أن هناك تفاوتاً في مواقف وإتجاهات الأفراد في الأردن حول عمل المرأة، وهذا الأمر ينعكس حتماً في احتمالية مشاركة المرأة حسب موقف رب الأسرة (الزوج، الأب، الأخ) من عمل المرأة.

وقد عمدت هذه الدراسة لمحاولة معرفة أثر العوامل الثقافية على مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة إلى طرح مجموعة من الأسئلة (من خلال الإستبانة) الموجهة لرب الأسرة بإعتباره ممثل للأسرة وصاحب القرار فيها لمعرفة آرائه واعتقاداته حول عمل المرأة، وبشكل خاص تركزت الأسئلة على مدى قبوله لعمل المرأة العزباء والمتزوجة ونظرته للعادات والتقاليد ومدى تشجيعها أو تثبيطها لعمل المرأة، وعن مدى قبوله لعمل المرأة في القطاع الخاص، وأخيراً عن مدى توافق فهمه الخاص بالدين مع فكرة عمل المرأة. وبشكل عام تتوقع الدراسة أن يكون للعوامل الثقافية أثر سلبي على مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة.

(٤-٢) الدوال المراد تقديرها وتعريف المتغيرات:

ستعمل الدراسة وباستخدام نموذج الإنحدار اللوجستيكي (الذي ورد في الفصل الأول) على تقدير ثلاث دوال، واحدة للإناث العازبات والثانية للمتزوجات، والثالثة هي دالة تجميعية (عامة لكل الإناث)، وذلك لخصوصية كل فئة بالنسبة للعوامل المستقلة التي يُعتقد بأنها ذات تأثير في احتمالية مشاركتها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويأخذ المتغير التابع (Dependent Variable) المراد تفسيره في الدوال الثلاث قيم ثنائية (واحد أو صفر)، حيث يساوي واحد إذا كانت المرأة مشاركة في القوى العاملة، ويأخذ قيمة صفر إذا كانت غير ذلك.

وقبل استعراض الدوال المراد تقديرها وتعريف المتغيرات المستقلة، فإن الدراسة ستعمل على تقدير نفس الدوال وبنفس المتغيرات المستقلة (باستثناء المتغير الذي يعكس معدل البطالة)، ولكن بتغيير المتغير التابع ليصبح يعكس إستعداد المرأة الأردنية للعمل وليس مشاركتها الفعلية، ويأخذ المتغير التابع هنا قيمة واحد إذا كانت المرأة مشاركة في القوى العاملة أو إذا كانت غير مشاركة ولكنها مستعدة للعمل إذا توفرت فرصة عمل مناسبة، ويأخذ/قيمة صفر إذا كانت غير ذلك، أي لا ترغب في العمل من حيث المبدأ، حتى لو توفر فرص عمل مناسبة من حيث طبيعة العمل وموقعه وأجره.

وفيما يلي استعراض للدوال الثلاث المراد تقديرها لفئتي الإناث المتزوجات والعازبات ولفئة الإناث بشكل عام:

- ***الدالة الأولى: الدالة اللوجستية للإناث المتزوجات:***

والتي تقدر العلاقة وإتجاه تأثيرها بين احتمالية مشاركة الإناث المتزوجات في القوى العاملة ومجموعة من العوامل المستقلة المقترحة:

$$\text{logit}(P) = b_0 + b_i\ AGEi\ (i=1...4) + b_i\ (i=5...8)\ ED_i\ (i=1...4)$$
$$+ b_i\ (i=9...11)\ CHILD_i\ (i=1...3) + b_{12}ALT + b_{13}H$$
$$+ b_{14}RES + b_{15}MIG + b_{16}UR + b_{17}CuL_2$$
$$+ b_{18}Cul_4 + b_{19}Cul_5 + b_{20}FAMZ + b_{21}I + U_i \quad .....(2)$$

وتمثل المعاملات $b_0, b_1, \ldots b_{21}$ معلمات الدالة اللوجستية للإناث المتزوجات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **الدالة الثانية: الدالة اللوجستية للإناث العازبات:**

والتي تقدر العلاقة وإتجاه تأثيرها بين احتمالية مشاركة الإناث العازبات في القوى العاملة ومجموعة من المتغيرات المستقلة المقترحة.

$$\text{logit}(p) = b_0 + b_i\, AGEi\ (i=1...4) + b_i\ (i=5...8)\, ED_i\ (i=1...4) + b_9\, H + b_{10}\, MIG + b_{11}\, RES + b_{12}\, UR + b_{13} CUL_3 + b_{14}\, CUL_4 + b_{15} CUL_5 + b_{16}\, I + U_i \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

وتمثل المعاملات $b_0, b_1, \ldots b_{16}$ معلمات الدالة اللوجستية للإناث العازبات.

- **الدالة الثالثة: الدالة اللوجستية العامة (التجميعية):**

والتي تقدر العلاقة وإتجاه تأثيرها بين احتمالية مشاركة المرأة بشكل عام العازبة أو المتزوجة ومجموعة من العوامل المستقلة المقترحة:

$$\text{logit}(p) = b_0 + b_i\, AGE_i\ (i=1...4) + b_i\ (i=5...8)\, ED_i\ (i=1...4) + b_9\, MST + b_{10}\, H + b_{11}\, RES + b_{12}\, MIG + b_{13}\, UR + b_{14} CUL_1 + b_{15}\, CUL_4 + b_{16} CUL_5 + b_{17}\, I + U_i \quad \ldots\ldots\ldots (3)$$

وتمثل المعاملات $b_0, b_1, \ldots b_{17}$ معلمات الدالة اللوجستية العامة.

وبالنسبة للمتغيرات المستقلة المستخدمة في الدوال الثلاث السابقة فقد قسمت الى نوعين:

- **النوع الأول: المتغيرات الكمية العادية** (Continuous Variables) وهي:

١- حجم الأسرة (FAMZ): ويمثل عدد أفراد الأسرة، ويستخدم هذا المتغير في الدالة الأولى فقط.

٢- متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة (I): ويتم احتسابه كما تبين سابقاً بقسمة دخل الأسرة المتاح وذلك باستثناء دخل المرأة من العمل، على عدد أفراد الأسرة بعد التعديل حسب وحدة معادلة الأفراد بالنسبة للاستهلاك، ويستخدم هذا المتغير في الدوال الثلاث.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

- النوع الثاني: المتغيرات الوهمية (Dummy variables):

ويأخذ المتغير المستقل هنا قيمتين فقط، حيث يساوي واحد إذا تحقق المتغير، ويساوي صفر إذا لم يتحقق المتغير، وهذه المتغيرات هي:

١- عمر المرأة (AGE): وقد تم تقسيمه إلى أربع مراحل:

AGE1: للفئة العمرية (١٥-٢٤)، AGE2: للفئة العمرية (٢٥-٣٤)،

AGE3: للفئة العمرية (٣٥-٤٤)، AGE4: للفئة العمرية (٤٥-٦٤)

وتعطى هذه المتغيرات القيم وفق ما يلي:

- إذا كان عمر المرأة في الفئة (١٥-٢٤)، فأن :

AGE1 = 1

Otherwise = 0

- إذا كان عمر المرأة في الفئة (٢٥-٣٤)، فأن:

AGE2 = 1

otherwise = 0

- إذا كان عمر المرأة في الفئة (٣٥-٤٤)، فأن:

AGE3 = 1

otherwise =0

- إذا كان عمر المرأة في الفئة (٤٥-٦٤)، فإن:

AGE4 = 1

otherwise =0

ويستخدم هذا المتغير وتقسيماته في الدوال الثلاث.

٢- المستوى التعليمي للمرأة (ED): وقد تم تقسيم هذا المتغير إلى أربعة مستويات: ED1: غير متعلمة، ED2: تعليم ابتدائي أو اعدادي، ED3: تعليم ثانوي، ED4: تعليم عالي (دبلوم متوسط فأعلى).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتعطى هذه المتغيرات القيم وفق ما يلي:

- إذا كانت المرأة غير متعلمة، فإن:

ED1 =1

otherwise =0

- اذا كان المستوى التعليمي للمرأة ابتدائي أو اعدادي، فأن :

ED2= 1

otherwise= 0

- اذا كان المستوى التعليمي للمرأة ثانوي، فإن:

ED3= 1

otherwise=0

- اذا كان المستوى التعليمي للمرأة دبلوم متوسط فأعلى، فإن:

ED4= 1

otherwise= 0

ويستخدم هذا المتغير وتقسيماته في الدوال الثلاث.

٣- ***الحالة الزواجية للمرأة*** **(MST)**: ويأخذ هذا المتغير قيمة واحد إذا كانت المرأة عازبة، ويساوي صفر إذا كانت متزوجة أو سبق لها الزواج (مطلقة، منفصلة، أرملة)، ويستخدم هذا المتغير في الدالة العامة فقط.

٤- ***الأطفال لدى المرأة*** **(CHILD)**: وقد قسم هذا المتغير إلى الفئات التالية:

CHILD1: وجود أطفال لدى المرأة بشكل عام بعمر أقل من (١٥) سنة.

CHILD2: وجود أطفال رضع لدى المرأة بعمر سنتين فأقل، CHILD3 :وجود أطفال لدى المرأة بعمر أكبر من سنتين وأقل من (٦) سنوات.

وتعطى هذه المتغيرات القيم وفق مايلي:

- إذا وجد أطفال لدى المرأة من عمر يوم ولغاية أقل من (١٥) سنة، فإن:

CHID1= 1

otherwise =0

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- إذاوجد أطفال (رضع) لدى المرأة بعمر سنتين فأقل، فأن:

CHID2 =1

otherwise =0

- إذا وجد أطفال لدى المرأة بعمر أكبر من سنتين وأقل من (٦) سنوات، فإن:

CHID3 = 1

otherwise = 0

ويستخدم هذا المتغير وتقسيماته في الدالة الأولى الخاصة بالمتزوجات .

٥- **وجود بديل للمرأة للقيام بالواجبات المنزلية** (ALT): وتكون قيمة هذا المتغير تساوي واحد إذا توفر للمرأة من ينوب عنها أو يساعدها في القيام بالواجبات المنزلية، وتساوي قيمته صفراً إذا لم يتوفر، ويستخدم هذا المتغير فقط في الدالة الخاصة بالمتزوجات.

٦- **مكان إقامة الأسرة** (RES): وتكون قيمة هذا المتغير تساوي واحد إذا كانت الأسرة تقطن في تجمع سكاني يزيد عدد سكانه عن (٥) الآف نسمه، وتساوي قيمته صفراً إذا لم تكن كذلك، ويستخدم هذا المتغير في الدوال الثلاث.

٧- **حيازة المسكن** (H): وتكون قيمة هذا المتغير تساوي صفر إذا كانت الأسرة تملك منزلاً أو تسكن في منزل بدون مقابل، وتساوي قيمته واحد إذا كانت الأسرة مستأجره، ويستخدم هذا المتغير في الدوال الثلاث.

٨- **وضع الأسرة بالنسبة للهجرة** (MIG): وتكون قيمة هذا المتغير تساوي واحد إذا كانت المرأة من أسرة مهاجرة إلى المكان الذي تقطنه حالياً، وتساوي قيمته صفراً إذا كانت غير ذلك. ويستخدم هذا المتغير في الدوال الثلاث.

٩- **حالة النشاط الاقتصادي** (UR)؛ وتكون قيمة هذا المتغير تساوي واحد إذا كانت المرأة تقطن في مراكز المحافظات (ألوية القصبة)، وتساوي قيمته صفراً إذا كانت تقطن في المواقع الآخرى. ويستخدم هذا المتغير في الدوال الثلاث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠- **موقف رب الأسرة من عمل المرأة بشكل عام (CUL1)**: وتكون قيمة هذا المتغير تساوي واحد إذا كان رب الأسرة يرى أنه من المقبول أن تعمل المرأة سواء العازبة أو المتزوجة، وتساوي قيمته صفراً إذا كان غير ذلك، ويستخدم هذا المتغير في الدالة الثالثة (العامة) فقط.

١١- **موقف رب الأسرة من عمل المرأة المتزوجة (CUL2)**: وتكون قيمة هذا المتغير تساوي واحد إذا كان رب الأسرة يرى أنه من المقبول أن تعمل المرأة المتزوجة، وتساوي قيمته صفراً إذا كان غير ذلك، ويستخدم هذا المتغير في الدالة الأولى فقط.

١٢- **موقف رب الأسرة من عمل المرأة العزباء (CUL3)**: وتكون قيمة هذا المتغير تساوي واحد إذا كان رب الأسرة يرى أنه من المقبول أن تعمل المرأة العزباء، وتساوي قيمته صفراً إذا كان غير ذلك، ويستخدم هذا المتغير في الدالة الثانية فقط.

١٣- **موقف رب الأسرة من عمل المرأة في القطاع الخاص (CUL4)**: وتكون قيمة هذا المتغير تساوي واحد إذا كان رب الأسرة يرى أنه من المقبول (ولو إلى حد ما) أن تعمل المرأة في القطاع الخاص، وتساوي قيمة هذا المتغير صفراً إذا كان غيرذلك، ويستخدم هذا المتغير في الدوال الثلاث.

١٤- **الفهم الخاص بالدين لدى رب الأسرة نحو عمل المرأة (CUL5)**: وتكون قيمة هذا المتغير تساوي واحد إذا كان فهم رب الأسرة الخاص بالدين يتوافق (ولو إلى حد ما) مع فكرة عمل المرأة، وتساوي قيمته صفراً إذا كان غير ذلك، ويستخدم هذا المتغير في الدوال الثلاث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شارات
a.com

هوامش الفصل الرابع

١- انظر:

- Richard Anker and James C. Knowles, Op. Cit, PP. 160-163.

٢- انظر:

- Glen Sheehan, "Labour Force Participation In Papua New Guinea", In: Guy Standing and Glen Sheehan, OP. Cit, PP. 254-255.

٣- انظر:

- Daniel S.Hamermesh and Albert Rees, OP. Cit, PP. 16-19.

٤- انظر:

- Juan C. Elizaga, "The Participation Of Woman In The Labour Force OF Latin America: Fertility and Other Factors", In: "Woman Workers and Society", ILO, Geneva, 1976,PP. 129-148.

٥- انظر:

- M.I.T. Ali, Suha, Mustafa Suha, Lama Khouri, "Study For Expansion Of Female Employment IN Jordan", Royal Scientific Society, Economic Research Center, Amman- Jordan, oct. 1990.

٦- انظر: محمد عميرة، "معوقات التوسع في تشغيل المرأة في القطاع الخاص في الأردن"، الجمعية العلمية الملكية، مركز الدراسات الدولية، عمان-الأردن، آذار ١٩٩٣.

٧- انظر:

- C.Jeffrey Waddoups, "Female Labor Supply: Adoption andThe Labor Force Participatrion Decision", The American Juornal of Economics and Sociology, Vol.56, Issue 2, April. 1997, PP 243-261.

٨- انظر:

- Joshua D. Angrist and William N. Evans, "Children And Thier Parents' Labor Supply: Evidence From Exogenous Variation In Family Size," The American Economic Review, Vol.88, No.3, June. 1998.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٩- انظر:

- Jere R. Behrman and barbara L. Wolfe, "Labor Force Participation and earnings Determinants For Women In TheSpecial Condiions Of Developing Countries," OP. Cit, PP. 259-288.

١٠- انظر:

- R. Anker and J. Knowles, "Amicro-analysis of Female Labour Force Participation In Africa," OP.Cit, PP. 137-165.

١١- انظر:

- G.B.S. Mujahed, "Female Labour Force In Jordan," In: J. AbuNasr, N. Khoury, H. Azzam, "Women, Employment and Development In The Arab World," ILO, Berlin, 1985, PP. 103-131.

١٢- انظر:

- James A. Sweet,"Women In The Labor Force", Seminar Press, New York and London, 1973, PP. 12-13.

١٣- انظر:

- Jacques Van Der Gang and Wim Vijverberg, "Wage Determinants in Cote d'Ivoire: Experience, Gredentials, and Human Capital," Economic Development and Cultural Change, Vol.38, No.2, May. 1990, PP.371-382.

١٤- انظر:

- M. Amerah, F. Sahawneh, and (others), "Employment Opportunities For Women In the Jordanian Labour Market, 1990", Ministry of Planning, Manpower Division, Amman-Jordan, March, 1992.

١٥- انظر:

- Barbara D. Miller, "Female Labor Participation and Female Seclusion In Rural India: Aregional View", Economic Development and Cultural Change, Vol. 30, No. 4, Jully, 1982, PP. 777-794.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٦- انظر:

- James A. Sweet, "Women In The Labor Factor", Op. Cit, PP. 6-10.

١٧- انظر:

- Guy Standing. "Female Labour Supply In An Urbanising Economy," In: G. Standing and G. Sheehan", Labour Force Participation In Low-Income Countries", Op. Cit., PP. 87-129.
- H. Shakatreh, "The Determinants of Femal Labor Force Participation In Jordan", Op. Cit, P. 68.

١٨- انظر:

- Guy Standing, Ibid, PP. 87-129.

١٩- انظر:

- United Nations, "Arab Women In The Manufacturing Industries", New York, Studies on Women and Development, No. 19, 1995, PP. 15-16.

٢٠- انظر:

- Peter Peek, "Family Composition and Married Female Employment: The Case of Chile," In: G. Standing and G. Sheehan, Op, Cit, PP. 51-74.

٢١- انظر:

- M. Amerah, F. Sahawneh, and (Others)", Employment Opportunities For Women In The Jordanian Labor Market, 1990", Op. Cit, PP. 79-80.

٢٢- انظر:

- R. Anker and J. Knowles, "Amicro-analysis of Femal Labour Force Participation In Africa," In: G. Standing and G. Sheehan, Op. Cit, PP. 137-164.

٢٣- انظر: وديع شرايحة، "استراتيجية إدماج المرأة في التنمية الوطنية في الأردن"، في: نبيل خوري وأحمد الأحمد، "المرأة في سوق العمل الأردني"، الجمعية العلمية الملكية، عمان-الأردن، ١٩٩٢، ص ص١٤٣-١٥٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٤- انظر:

- I. Lorfing and J. Abu Nasr, "Sex-Role Orientation of Arab University Students", In: J. Abu Nasr, N. F. Khoury, H. T. Assam", Women, Employment and Development In The Arab World", Op. Cit., PP. 131-143.

٢٥- انظر: موسى شتيوي، عايد وريكات، وأحمد العموش، "إتجاهات المواطنين الأردنيين نحو عمل المرأة"، وزارة التخطيط، مديرية التنمية البشرية، عمان-الأردن، ١٩٩٥.

٢٦- انظر: ماجدة جويحان، "تقصي الأسباب وراء عدم عمل المرأة الأردنية المؤهلة للعمل خارج المنزل"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان -الأردن، ١٩٨٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شارات
a.com

الفصل الخامس
نتائج التحليل الوصفي والقياسي

يقدم هذا الفصل نتائج التحليل الوصفي والقياسي لعينة الدراسة، حيث يستعرض أولاً بعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد العينة، ثم يعرض بعض المؤشرات التي تعكس مدى المساهمة الاقتصادية غير المحسوبة للمرأة الأردنية في بعض الأنشطة الاقتصادية على مستوى الأسرة. وبعد ذلك يقدم الفصل نتائج التحليل الوصفي والذي يستكشف طبيعة العلاقة بين مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة وبين مجموعة من المتغيرات التي يعتقد أنها ذات علاقة.

وأخيراً يقدم هذا الفصل نتائج الدوال اللوجستية المقدّرة للمشاركة في القوى العاملة وللإستعداد للمشاركة للإناث المتزوجات وللعازبات وللإناث عامة، والتي تبين التأثير النسبي من حيث الحجم والإتجاه لكل متغير مستقل من مجموعة المتغيرات المقترحة على مشاركة المرأة في القوى العاملة وعلى استعدادها للمشاركة.

نتائج التحليل الوصفي

أولاً: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد والأسر المشمولة في العينة:

- **توزيع أفراد العينة حسب المحافظات المشمولة في الدراسة ومكان الإقامة (حضر/ريف):**

يبين الجدول رقم (١) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس والمحافظة ومكان الإقامة (حضر/ريف)، حيث يتبين أن أكبر نسبة من الأفراد قد تركزت في محافظة اربد وبلغت (٦٥,٠٧٪) من مجمل أفراد العينة، وذلك تبعاً للحجم النسبي لهذه المحافظة من إجمالي السكان في اقليم الشمال. وقد كانت نسبة الذكور حوالي ٥٠,١٣٪ من مجمل أفراد العينة مقابل ٤٩,٨٧٪ للإناث. وعند

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

توزيع أفراد العينة حسب الحضر والريف في كل محافظة تبين أن أعلى نسبة للسكان الحضر بلغت ٧٠,٢١٪ في محافظة عجلون، يلي ذلك محافظة جرش (٦٧,٥٩٪)، ثم محافظة اربد (٥٩,٨٩٪)، وأخيراً محافظة المفرق حيث بلغت نسبة السكان الحضر فيها حوالي ٣٧,٨٢٪.

ويذكر في هذا المجال أن نتائج الدراسة أظهرت أن متوسط عدد أفراد الأسرة في العينة قد بلغ ٦,٢٥ فرد للأسرة الواحدة، وأن متوسط عدد المواليد الأحياء للمرأة قد بلغ حولي ٤,٨ طفل للمرأة الواحدة.

جدول رقم (٥-١)

توزيع أفراد العينة حسب الجنس والمحافظة ومكان الإقامة (حضر/ريف)

المحافظة	عدد أفراد العينة			نسبة السكان الحضر في المحافظة
	الذكور	الإناث	الإجمالي	
اربد	١٤١٨	١٣٩٩	٢٨١٧	٥٩,٨٩
المفرق	٣٨٧	٤٠١	٧٨٨	٣٧,٨٢
جرش	٢١٨	٢١٤	٤٣٢	٦٧,٥٩
عجلون	١٤٧	١٤٥	٢٩٢	٧٠,٢١
المجموع	٢١٧٠	٢١٥٩	٤٣٢٩	٥٧,٣٣

- **توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية العريضة:**

يبين الجدول رقم (٢) أن نسبة صغار السن من إجمالي أفراد العينة قد بلغت ٤٥,٤٦٪، وبلغت نسبة الأفراد في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) حوالي ٥١,١٠٪ من إجمالي أفراد العينة. وفي حالة الإناث يبين الجدول أن نسبة الإناث في سن العمل من إجمالي الإناث في العينة قد بلغت ٥٣,٢٢٪، أما للذكور فقد بلغت هذه النسبة حوالي ٤٦,٤٥٪ من إجمالي الذكور في العينة. وعند مقارنة هذه الأرقام مع الجدول رقم (٢) في الفصل الثالث نجد أنها متقاربة، ولكن هناك إرتفاع بسيط في النسب الخاصة بفئتي صغار وكبار السن على حساب فئة سن العمل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٥-٢)

توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية العريضة والجنس

الفئات العمرية	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٤-٠ سنة	١٠٩٣	٥٠,٣٧	٨٧٥	٤٣,١٧	١٩٦٨	٤٥,٤٦
٦٤-١٥ سنة	١٠٠٨	٤٦,٤٥	١٢٠٦	٥٣,٢٢	٢٢١٤	٥١,١٠
٦٥ سنة فأكثر	٦٩	٣,١٨	٧٨	٣,٦١	١٤٧	٣,٤٤
المجموع	٢١٧٠	١٠٠	٢١٥٩	١٠٠	٤٣٢٩	١٠٠

- **توزيع أفراد العنية (١٥ سنة فأكثر) حسب الحالة الزواجية:**

يبين الجدول رقم (٣) أن هناك ٥٨,٢٨٪ من إجمالي أفراد العينة (١٥ سنة فأكثر) متزوجين أو سبق لهما الزواج، وأن حوالي ٤١,٧٢٪ كانوا عازبين. وفي حالة الإناث نجد أن نسبة المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج بلغت حوالي ٥٥,٧٦٪ من إجمالي الإناث (١٥ سنة فأكثر) في العينة، وبلغت نسبة العازبات حوالي ٤٤,٢٤٪.

جدول رقم (٥-٣)

توزيع أفراد العينة (١٥ سنة فأكثر) حسب الحالة الزواجية والجنس

الحالة الزواجية	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أعزب/عزباء	٤١٧	٣٨,٧٢	٥٦٨	٤٤,٢٤	٩٨٥	٤١,٧٢
متزوج/متزوجة أو سبق لهما	٦٦٠	٦١,٢٨	٤١٦	٥٥,٧٦	١٣٧٦	٥٨,٢٨
المجموع	١٠٧٧	١٠٠	١٢٨٤	١٠٠	٢٣٦١	١٠٠

توزيع أفراد العينة (١٥ سنة فأكثر) حسب المستوى التعليمي:

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة الإناث (١٥ سنة فأكثر) غير المتعلمات من إجمالي الإناث (١٥ سنة فأكثر) قد بلغت حوالي ٢٥,١٢٪. وكانت أكبر مقارنة مع الذكور، حيث بلغت نسبة الذكور (١٥ سنة فأكثر) غير المتعلمين حوالي ١١,٤٣٪ من إجمالي الذكور (١٥ سنة فأكثر) في العينة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد تبين كذلك وجود تفاوت بين الذكور والإناث في نسبة حملة مؤهلات التعليم العالي، حيث بلغت نسبة حملة مؤهلات التعليم العالي من الذكور حوالي ٢٢,٤٦٪، بينما بلغت هذه النسبة لدى الإناث حوالي ١٧,٠٥٪.

وعند مقارنة هذ النسب بمثيلاتها على المستوى الوطني نجد أنها متقاربة نوعاً ما، حيث أظهرت نتائج مسح العمالة والبطالة لعام ١٩٩٨ أن نسبة الأمية بين الذكور والإناث (١٥ سنة فأكثر) بلغت ١٣,٢٩٪ و٢٣,٩٥٪ على التوالي. ولكن تبين أن هناك اختلاف بسيط في النسب الخاصة بحملة مؤهلات التعليم العالي، حيث كانت هذه النسب للذكور والإناث ١٨,٨١٪ و١٥,٠٠٪ على التوالي.

جدول رقم (٥-٤)

التوزيع النسبي لأفراد العينة (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنس والمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ذكور	إناث	إجمالي
غير متعلم (أمي/ملم)	١١,٤٣	٢٢,١٢	١٦,٩٦
ثانوي فما دون	٦٦,١١	٦٠,٨٣	٦٣,٧
عالي (دبلوم متوسط فأعلى)	٢٢,٤٦	١٧,٠٥	١٩,٣٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

- **بعض الخصائص الاقتصادية لأفراد العينة:**

يبين الجدول رقم (٥) أن معدل المشاركة الخام في القوى العاملة لإجمالي أفراد العينة قد بلغ ٢٥,٥٪، وقد بلغ هذا المعدل للذكور ٤١,٧٪ وللإناث حوالي ٩,٤٪، بينما بلغت نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة حوالي ١٨,٣٪. ويتبين كذلك أن معدل البطالة الإجمالي قد بلغ ١٦,٥٥٪، وبلغ للذكور ١٣,٢٧٪ وللإناث ٣١,١٩٪. وبينما نجد أن نسبة المشتغلين من إجمالي أفراد العينة (١٥ سنة فأكثر) قد بلغت ٣٩,٠٩٪، نجدها للذكور والإناث ٧٢,٧٩٪ و١٠,٨٣٪ على التوالي. وتجدر الإشارة هنا إلى إرتفاع نسبة الإناث غير النشيطات اقتصادياً (غير المشاركات في القوى العاملة) والتي كانت حوالي ٨٤,٢٧٪ من إجمالي الإناث (١٥ سنة فأكثر).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويتضح أن النسب السابقة لا تختلف كثيراً عن مثيلاتها على المستوى الوطني في عام ١٩٩٧ وأن كانت تبدو مرتفعة قليلاً، الأمر الذي قد يُعزى إلى أسلوب جمع البيانات وإلى الفارق الزمني. فقد أظهرت نتائج مسح العمالة والبطالة لعام ١٩٩٧ أن معدل المشاركة الخام في القوى العاملة قد بلغ حوالي ٢٤,٣٪، وبلغ للذكور وللإناث حوالي ٣٩,٧٪ و٨,٢٪ على التوالي. وكانت نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة كذلك حوالي ١٦,٥٪. أما معدل البطالة الإجمالي فقد بلغ ١٤,٥٧٪ وكان للذكور وللإناث حوالي ١١,٨٪ و٢٨,٦٪ على التوالي.

جدول رقم (٥-٥)

توزيع أفراد العينة (١٥ سنة فأكثر) حسب العلاقة بالنشاط الإقتصادي والجنس

العلاقة بالنشاط الاقتصادي	ذكور		إناث		إجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مشتغلون	٧٨٤	٧٢,٧٩	١٣٩	١٠,٨٣	٩٢٣	٣٩,٠٩
متعطلون	١٢٠	١١,١٤	٦٣	٤,٩١	١٨٣	٧,٧٥
أخرى	١٧٣	١٦,٠٦	١٠٨٢	٨٤,٢٧	١٢٥٥	٥٣,١٦
المجموع	١٠٧٧	١٠٠	١٢٨٤	١٠٠	٢٣٦١	١٠٠

وقد أظهرت نتائج الدراسة في هذا المجال ما يلي:

- بلغت نسبة غير المشاركين في القوى العاملة الذين سبق لهم العمل حوالي ٩,٧٢٪ من إجمالي غير المشاركين في القوى العاملة، وكانت هذه النسبة للإناث حوالي ٣,٥١٪ وللذكور ٤٨,٥٥٪.
- بلغت نسبة ربات البيوت من إجمالي غير المشاركات في القوى العاملة حوالي ٦١,٣٧٪، وبلغت نسبة الطالبات حوالي ٣٢,٥٣٪ من إجمالي غير المشاركات.
- تبين أن هناك حوالي ١٠,٧٧٪ من الإناث غير النشيطات اقتصادياً (باستثناء الطالبات والعاجزات) ينتظرن فرص عمل في القطاع الحكومي بالرغم من أنهن صنفن أنفسهن غير مشاركات في القوى العاملة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- بلغت نسبة الإناث غير النشيطات اقتصادياً اللواتي يرغبن في العمل ومستعدات للمشاركة إذا توافرت فرص عمل مناسبة من حيث طبيعة العمل والأجر والموقع حوالي ٣٨,٧٤٪ من إجمالي الإناث غير النشيطات اقتصادياً (باستثناء الطالبات والعاجزات).
- بلغت نسبة ربات البيوت غير النشيطات اقتصادياً اللواتي سبق لهن البحث عن عمل حوالي ١٢,٥٪ من إجمالي ربات البيوت غير النشيطات اقتصادياً.
- وتبين بأن أهم ثلاثة أسباب لعدم الرغبة في العمل، والبحث عنه عند ربات البيوت هي:

أولاً: وجود الأطفال، حيث أفادت بذلك حوالي ٦٦٪ من ربات البيوت غير المشاركات.

ثانياً: العادات والتقاليد، وأفادت بذلك حوالي ٤٣٪ من ربات البيوت غير المشاركات.

ثالثاً: عدم وجود مؤهلات تعليمية أو مهنية، وأفادت بذلك ٢٧٪ من ربات البيوت غير المشاركات.

- وكذلك الأمر بلغت نسبة المشتغلين في القطاع الحكومي حوالي ٥٨,٠٣٪ من إجمالي المشتغلين، وكانت للذكور ٥٦,٤٥٪ وللإناث حوالي ٦٦,٩١٪.
- بلغت نسبة المشتغلين بأجر من إجمالي المشتغلين حوالي ٧٧,٤٦٪، وكانت للذكور وللإناث حوالي ٧٥,٢٦٪ و٨٩,٩٣٪ على التوالي. وجاء في المرتبة الثانية في حالة الإناث فئة المشتغلات لدى أنفسهن (صاحبات عمل دون وجود مستخدمين) حيث بلغت نسبتهن حوالي ٧,٩١٪ من إجمالي المشتغلات.
- بلغ متوسط عدد سنوات الخبرة لإجمالي المشتغلين ٩,٢٥ سنة، وللذكور ٩,٨ سنة وللإناث حوالي ٦,٢ سنة.
- بلغ متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية لإجمالي المشتغلين حوالي ٥١,٩١ ساعة، وللذكور ٥٤,١٢ ساعة/أسبوع، وللإناث حوالي ٣٩,٦٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ساعة/أسبوع.

- بلغ متوسط الإيراد الشهري من المهنة لإجمالي المشتغلين حوالي (٢١٨) دينار، وللذكور حوالي (٢٢٧) دينار/شهر، وللإناث حولي (١٧١) دينار/شهر.
- وتبين كذلك أن نسبة المتعطلين الذين سبق لهم العمل من إجمالي المتعطلين ٤٦,٩٩٪، وكانت للذكور والإناث حوالي ٥٧,٥٪ و٢٦,٩٨٪ على التوالي.
- بلغت نسبة المتعطلين الذكور الذين ينتظرون فرصة عمل في القطاع الحكومي حوالي ٤٥٪ من إجمالي المتعطلين الذكور، وكانت هذه النسبة للإناث حوالي ٧٤,٦٠٪ من إجمالي المتعطلات.
- بلغت نسبة المتعطلين الذين كانت مدة تعطلهم أقل من سنة حوالي ٢٨,٦٥٪ من إجمالي المتعطلين، وكانت للذكور حوالي ٣٤,١٩٪ وللإناث حوالي ١٨,٠٣٪. أما بواقي هذه النسب فقد كانت لمن مدة تعطلهم أكبر من سنة.
- بلغت نسبة المتعطلين الذين بحثوا عن عمل بشكل جدّي خلال الأسبوع السابق حوالي ٧٠,٦٩٪ من إجمالي المتعطلين، وكانت للذكور ٧٥,٤٤٪ وللإناث حوالي ٦١,٦٧٪.
- وبالنسبة لأهم ثلاثة أسباب للتعطل عند الذكور مرتبة حسب الأهمية، كانت:

أولاً: عدم توافر فرص عمل، حيث أفاد بذلك حوالي ٨١٪ من المتعطلين الذكور.

ثانياً: عدم مناسبة الأجور المعروضة، وأفاد بذلك حوالي ٤٢٪ من المتعطلين.

ثالثاً: عدم مناسبة فرص العمل المتاحة مع الوضع الإجتماعي، وأفاد بذلك حوالي ٣٣٪ من المتعطلين.

- أما بالنسبة لأهم ثلاثة أسباب للتعطل عند الإناث مرتبة حسب الأهمية، هي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً: عدم توافر فرص عمل، حيث أفادت بذلك حوالي ٨٩٪ من المتعطلات.

ثانياً: عدم مناسبة فرص العمل المتاحة مع الوضع الإجتماعي، وأفادت بذلك حوالي ٥٠٪ من المتعطلات.

ثالثاً: عدم توافر الخبرة المطلوبة، وأفادت بذلك حوالي ٢٩٪ من المتعطلات.

- **بعض الخصائص الاقتصادية للأسر المشمولة في العينة:**

لقد أظهرت نتائج الدراسة في هذا المجال ما يلي:

- بلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة حوالي ٢٠٦ دينار.
- بلغت نسبة الأسر المستأجرة (لغايات السكن) حوالي ١٣,١٣٪ من إجمالي الأسر المشمولة في العينة.
- بلغت نسبة الأسر التي يوجد لديها مشاريع زراعية (محاصيل، أشجار، مواشي...الخ) وتعتبرها من المصادر الرئيسية لدخلها حوالي ٥,٥٤٪ من إجمالي الأسر. أما الأسر التي يوجد لديها مشاريع زراعية لغايات الاستهلاك الذاتي فقط فقد بلغت نسبتها حوالي ١٣,٨٥٪ من إجمالي الأسر. وكانت نسبة الأسر التي يوجد لديها مشاريع زراعية للهدفين معاً (مصدر دخل ولغايات الاستهلاك الذاتي) حوالي ٥,٩٨٪ من إجمالي الأسر. وبالتالي نجد أن نسبة الأسر التي لديها مشاريع زراعية بشكل عام قد بلغت حوالي ٢٥,٣٧٪ من إجمالي الأسر في العينة.
- بلغت نسبة الأسر التي يوجد لديها مشاريع أخرى غير زراعية (تجارية، صناعية، خدمية) حوالي ٢٢,٤٢٪ من إجمالي الأسر في العينة.

- **بعض المؤشرات التي تعكس مدى المساهمة الاقتصادية للمرأة على مستوى الأسرة:**

يقدم هذا الجزء بعض المؤشرات عن مدى مساهمة المرأة الأردنية في بعض الأنشطة الاقتصادية على مستوى الأسرة، والتي غالباً ما تغفلها الاحصاءات الرسمية في معظم الدول عند إجراء المسوحات المتعلقة بمساهمة الأفراد في النشاط الاقتصادي وذلك لأسباب متعلقة بأساليب جمع البيانات وبالمعايير

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المتبعة في تصنيف الأفراد حسب علاقتهم بالنشاط الاقتصادي وكذلك لأسباب متعلقة بصعوبة قياس مدى مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية على مستوى الأسرة. وقد أظهرت نتائج الدراسة في هذا المجال ما يلي:

- بلغت نسبة الأسر التي تساعد فيها الإناث بالعمل في مشاريع الأسرة (سواء في مشاريع الأسرة الزراعية أو غير الزراعية) وبشكل منتظم حوالي ١٧,٦٧٪ من إجمالي الأسر التي لديها مثل هذه المشاريع، وهناك ٢٥,٩٤٪ من الأسر التي لديها مشاريع وتساعد فيها الإناث بشكل غير منتظم، وبلغت نسبة الأسر التي تساعد فيها الإناث أحياناً في مشاريع الأسرة حوالي ١٦,٩٢٪. أما نسبة الأسر التي لا تساعد فيها الإناث بالعمل في مشاريعها فقد بلغت نسبتها حوالي ٣٩,٤٧٪ من إجمالي الأسر التي لديها مشاريع.
- بلغت نسبة الزوجات اللواتي يمارسن نشاطات إنتاجية ضمن نطاق البيت لغايات الاستهلاك الذاتي للأسرة (مثل: زراعة الحديقة، تربية عدد قليل من الطيور أو المواشي من أجل استهلاك منتجاتها...الخ) حوالي ٣١,٤٩٪ من إجمالي الزوجات في العينة. مع العلم أن هذه النسبة كانت للزوجات المشاركات في القوى العاملة حوالي ١٢,٠٩٪، وكانت للزوجات غير المشاركات في القوى العاملة حوالي ٣٤,٤٥٪.
- بلغت نسبة الزوجات غير المشاركات في القوى العاملة اللواتي يمارسن نشاطات إنتاجية مدرّة للدخل ضمن نطاق البيت بهدف زيادة دخل الأسرة (مثل: الخياطة أو الحياكة للآخرين مقابل أجر، بعض الأعمال الزراعية وتربية الحيوانات والطيور لغايات بيع منتجاتها ...الخ) حوالي ٩,٣١٪ من إجمالي الزوجات غير المشاركات في القوى العاملة، وقد بلغ متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية في مثل هذه الأنشطة حوالي ٢٣,٣٦ ساعة/أسبوع. وبلغ متوسط الإيراد الشهري لهذه الأنشطة حوالي ٤٥,٤٢ دينار شهرياً. وتبين أن مساهمة الدخل من هذه الأنشطة في إجمالي دخل الأسرة (للأسر التي تمارس فيها الزوجة نشاطات مُدّرة للدخل) كانت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالمتوسط حوالي ١٨,٢٥٪.

- بلغت نسبة الزوجات اللواتي يساعدن في العمل في مشاريع أسرهن التي تحتاج إلى عمل يومي حوالي ٣٢,٤٦٪ من إجمالي الزوجات اللواتي لدى أسرهن مثل هذه المشاريع. وقد بلغ متوسط عدد الساعات اليومية التي تساعد فيها المرأة في مشاريع الأسرة التي تحتاج إلى عمل يومي حوالي ٢,٨٣ ساعة يومياً.
- بلغت نسبة الزوجات اللواتي يساعدن بالعمل في مشاريع أسرهن الموسمية حوالي ٥٧,٦٩٪ من إجمالي الزوجات اللواتي لدى أسرهن مشاريع موسمية. وقد بلغ متوسط عدد الأسابيع التي عملت فيها الزوجة الواحدة من الزوجات اللواتي عملن في مشاريع أسرهن الموسمية خلال العام السابق حوالي ٣,٨٩ أسبوع.
- بلغت نسبة الزوجات اللواتي يرغبن في إقامة مشاريع إنتاجية صغيرة ويملكن القدرة على إدارتها والعمل فيها حوالي ٢٠,٠٩٪ من إجمالي الزوجات في العينة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن متوسط عدد الساعات المخصصة من قبل الزوجة للواجبات والأعمال المنزلية الروتينية في يوم عادي قد بلغ حوالي ٥,٣١ ساعة يومياً بالمعدل لإجمالي الزوجات. وبينما نجده قد بلغ حوالي ٤,٢ ساعة يومياً للزوجات المشاركات في القوى العاملة، نجد أنه بلغ حوالي ٥,٤٩ ساعة يومياً للزوجات غير المشاركات في القوى العاملة.

وفي النهاية نستطيع القول بأنه لو أمكن قياس المساهمة الفعلية المباشرة وغير المباشرة للمرأة الأردنية في النشاط الاقتصادي سواء كان خارج نطاق الأسرة أو ضمن نطاق الأسرة، لكانت مرتفعة ومتقاربة إلى حد ما مع نظيرتها للذكور.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: نتائج التحليل الوصفي لطبيعة العلاقة بين مشاركة المرأة في القوى العاملة وبعض المتغيرات:

يحاول هذا الجزء وبالإعتماد علي بيانات عينة الدراسة إظهار إمكانية وجود علاقة بين معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة حسب الحالة الزواجية ومجموعة من المتغيرات المختارة التي يعتقد بأنها تؤثر في قرار المرأة الخاص بالمشاركة في القوى العاملة والتي سوف تستخدم في التحليل القياسي لاحقاً. مع مراعاة أن هذا الأسلوب من التحليل لا يضبط أثر باقي المتغيرات عند إظهار علاقة معينة بين متغير مقترح ومعدل المشاركة في القوى العاملة للمرأة.

- **معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة حسب مجموعة العوامل الإجتماعية والاقتصادية:**

يظهر الجدول رقم (٦) أن المستوى التعليمي يرتبط إيجابياً في معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة، حيث تزداد معدلات المشاركة سواء للعازبات أو للمتزوجات بازدياد المستوى التعليمي للمرأة. ويجب ملاحظة أن استجابة معدل مشاركة العازبات للمستوى التعليمي أكبر منها في حالة المتزوجات، وأن أعلى معدلات مشاركة للإناث بشكل عام تتركز في المستويات التعليمية العالية (دبلوم متوسط فأكثر)، وهذه نتيجة متوقعة، حيث أن الإناث من حملة مؤهلات التعليم العالي يكون لهن فرصة أكبر في الحصول على عمل وتواجه مستوى أجر مرتفع في سوق العمل مما يحفزها أكثر على المشاركة، بالإضافة إلى أن تطلعاتها وطموحاتها تكون إيجابية أكثر تجاه المشاركة في القوى العاملة.

ويعكس الجدول رقم (٦) كذلك معدلات مشاركة الإناث حسب مكان الإقامة (حضر/ريف)، حيث يظهر أن معدلات مشاركة الإناث في المناطق الحضرية تفوق نظيراتها في المناطق الريفية. مع ملاحظة أن التفاوت يبدو أكبر ما يمكن في حالة الإناث المتزوجات، وهذا متوقع إذا نظرنا إلى هذا المتغير بإعتباره متغيراً اجتماعياً. حيث تواجه الإناث وخصوصاً المتزوجات في المناطق الريفية قيوداً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اجتماعية تحد بشكل قوي نوعاً ما من مشاركتها في معظم الأنشطة الاقتصادية خارج إطار الأسرة.

جدول رقم (٥-٦)

معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة حسب الحالة الزواجية ومجموعة العوامل الاجتماعية والاقتصادية (٪)

المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية	المتزوجات	العازبات	الإجمالي
المستوى التعليمي:			
غير متعلمة (أمية/ملمة)	١,٠	**	١,٠
ابتدائي أو إعدادي	٤,٤	٤,٥	٤,٤
ثانوي	٥,٧	١٣,٠	١٠,٣
عالي (دبلوم متوسط فأعلى)	٣٥,٧	٤٠,٣	٣٧,٨
مكان الإقامة:			
حضر	١٣,٩	٢٠,٢	١٦,٧
ريف	١٠,٦	١٩,٠	١٤,٣
الدخل المتاح للأسرة (بالدينار):			
١-٢٠٠	١٩,١	١٨,٤	١٨,٣
٢٠١-٤٠٠	١١,٢	٢٥,٢	١٧,٧
٤٠١-٦٠٠	٤,٠	١٩,٩	١١,٥
٦٠٠+	١٠,١	١٤,٩	١٢
حيازة المسكن:			
من أسرة مستأجر	٣٠,٩	٢١,٤	٢٥,٧
من أسرة غير مستأجرة	٩,٩	١٩,٦	١٤,٤
حالة النشاط الاقتصادي:			
مراكز محافظات	١٥,٤	٢٠,٣	١٧,٥
أخرى	١٠,٧	١٩,٣	١٤,٥

** أقل من عشر حالات.

أما بالنسبة للعوامل الإقتصادية، فيبين الجدول أن معدلات مشاركة الإناث بشكل عام في القوى العاملة ترتبط بعلاقة عكسية مع مستوى الدخل المتاح للأسرة في الفئات الدنيا والوسطى، ولكنها تبدي بعد ذلك ارتباطاً إيجابياً مع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مستوى الدخل في الفئات المرتفعة. ونجد كذلك أن هذه العلاقة تنطبق على حالة الإناث المتزوجات، حيث يتناقص معدل مشاركة المتزوجات في القوى العاملة مع إرتفاع مستوى دخل الأسرة، ثم يبدأ في الإرتفاع قليلاً في فئات الدخل المرتفعة. ويمكن تفسير ذلك إلى أن الحاجة الاقتصادية للأسرة غالباً ما تكون الدافع الرئيسي للإناث المتزوجات للمشاركة في القوى العاملة، ولذلك يتناقص معدل مشاركة المتزوجات بإرتفاع مستوى الدخل المتاح للأسرة إلى حد معين ثم يزداد معدل المشاركة بعد ذلك لأسباب قد تكون معنوية مثل الرغبة في تحقيق الذات وللمشاركة في الحياة العامة ولتحقيق مكانة اجتماعية عند النساء من الأسر الغنية، وقد تكون كذلك لأسباب متعلقة بقدرة الأسرة المالية على توفير بديل يقوم بالأعمال المنزلية الروتينية المترتبة على المرأة وتحديداً رعاية الأطفال.

أما في حالة الإناث العازبات فإنه يظهر نمط مختلف للعلاقة بين معدل المشاركة في القوى العاملة ومستوى الدخل المتاح للأسرة حيث يبدأ معدل المشاركة منخفضاً في فئات الدخل الدنيا ويزداد بازدياد مستوى دخل الأسرة ثم يبدأ بالإنخفاض التدريجي مع إرتفاع مستوى الدخل المتاح للأسرة. وقد يفسر ذلك إلى أن الإناث العازبات من الأسر ذات مستوى الدخل المتدني غالباً تواجه فرص أقل في التعليم والتأهيل ولذلك تكون فرصتهن أقل في المشاركة في القوى العاملة، ونفس الأمر يفسر إرتفاع معدل المشاركة للإناث العازبات من الأسر ذات مستويات الدخل المتوسط. أما الانخفاض التدريجي في معدل مشاركة الإناث العازبات في فئات الدخل المرتفعة فإنه قد يعزى إلى زيادة فرص الإناث من الأسر ذات مستويات الدخل المرتفعة في مواصلة التحصيل العلمي.

ومن العوامل التي تعكس الحاجة الاقتصادية للأسرة وبالتالي مدى حاجة الأسرة لعمل المرأة، هو عامل حيازة المسكن من قبل الأسرة، حيث يبين الجدول رقم (٦) أن معدلات مشاركة الإناث من الأسر المستأجرة لمساكنها أكبر مقارنة مع نظيراتها الإناث في الأسر التي تملك مسكناً. وهذا ما توقعته الدراسة. ويظهر كذلك أن هذا الحافز يكون ذو تأثير أكبر في حالة الإناث المتزوجات، حيث يرتفع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معدل مشاركة المتزوجات من الأسر التي تستأجر مسكناً مقارنة مع نظيره للإناث المتزوجات اللواتي تملك أسرهن منازل.

وأخيراً يبين الجدول رقم (٦) أن معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة تتفاوت بين مراكز المحافظات والمواقع الأخرى، حيث ترتفع معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة في مراكز المحافظات مقارنة مع المواقع الأخرى. وقد استخدم هذا المتغير كما تبين سابقاً لغايات إظهار تأثير معدل البطالة على مشاركة المرأة. حيث غالباً ما تتميز المناطق الحضرية بشكل عام ومراكز المحافظات بشكل خاص بحركة اقتصادية أقوى (حالة النشاط الاقتصادي أفضل) مقارنة مع المواقع الأخرى وبالتالي يتوقع أن تكون معدلات البطالة أقل.

ويتبين كذلك أن العامل السابق يُظهر تفاوت أكبر في معدلات المشاركة في حالة الإناث المتزوجات مقارنة مع العازبات، ويمكن تفسير ذلك بأن الإناث العازبات خارج مراكز المحافظات وبالرغم من وجود قيود اجتماعية، يملكن في الغالب فرصة أكبر لقبول فرصة عمل في مواقع أخرى مقارنة مع المتزوجات من خارج مراكز المحافظات. الأمر الذي يجعل الفارق في معدل المشاركة قليلاً بين العازبات وأكبر بين المتزوجات خارج وداخل مراكز المحافظات.

- **معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة حسب مجموعة العوامل الديموغرافية:**

يبين الجدول رقم (٧) العلاقة بين معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة ومجموعة من المتغيرات الديموغرافية مثل العمر، حجم الأسرة، الأطفال، توفر بديل للمرأة للقيام بالأعمال المنزلية، وأخيراً الهجرة.

وبالنسبة لمتغيرالعمر، يبين الجدول أن أعلى معدلات مشاركة للإناث بشكل عام كانت في الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة)، وهذه نتيجة متوقعة، ويظهركذلك فارق كبير في معدل المشاركة لصالح الإناث العازبات في هذه الفئة العمرية،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا أمر عائد إلى المسؤوليات الملقاة على عاتق الإناث المتزوجات. وفي حالة الإناث المتزوجات فإن إنخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة في الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) مقارنة مع الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة) قد يفسر بأن الإناث المتزوجات من هذه الفئة (١٥-٢٤ سنة) غالباً ما يكن من حملة المؤهلات التعليمية الدنيا، حيث أن الزواج المبكر غالباً يقلص من فرص مواصلة التعليم عند الإناث، الأمر الذي يقلص فرص الحصول على عمل. أما الإنخفاض في معدل مشاركة المتزوجات في الفئات العمرية الكبيرة، فإن مرده إلى زيادة حجم الأعباء المنزلية على المتزوجات والمرتبطة بزيادة حجم الأسرة. والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى الإنسحاب المبكر من سوق العمل.

أما في حالة الإناث العازبات، فانه قد يفسر الإنخفاض الملحوظ في معدل المشاركة للفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) مقارنة مع الفئات الأخرى، إلى الإرتفاع في نسب إلتحاق الإناث في مستويات التعليم العالي المختلفة والتي قاربت نظيراتها للذكور. أي أن هناك بدائل للعمل عند الإناث العازبات في هذه المرحلة العمرية، تتمثل بشكل أساسي بمواصلة التحصيل العلمي.

أما بالنسبة لتغير حجم الأسرة والذي يتركز تأثيره تحديداً على الإناث المتزوجات من حيث حجم الأعباء المنزلية المترتبة على حجم الأسرة وأثر ذلك على مشاركة المرأة المتزوجة في القوى العاملة، فيتبين من الجدول رقم (٧) أن معدل مشاركة الإناث المتزوجات يرتبط بعلاقة عكسية قوية مع حجم الأسرة، وهذا ما توقعته الدراسة. فبينما نجد أن معدل مشاركة الإناث المتزوجات من الأسر صغيرة الحجم (١-٣ أفراد) قد بلغ ٢٨,٩٪، فإن هذا المعدل ينخفض إلى ٢,٧٪ عند المتزوجات من الأسر كبيرة الحجم (١٠ أفراد فأكثر).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٥-٧)

معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة حسب الحالة الزواجية ومجموعة العوامل الديموغرافية

المتغيرات الديموغرافية	للمتزوجات	للعازبات	للإجمالي
الفئات العمرية:			
١٥-٢٤ سنة	١٣,٨	١١,٩	١٢,٧
٢٥-٣٤	١٩,٦	٢٧,٣	٢٢,٤
٣٥-٤٤	١٤,٥	١٨,٢	١٦,١
٤٥-٦٤	٢,٣	**	٢,٣
حجم الأسرة:			
١-٣	٢٨,٩	-	-
٤-٦	١٣,٧	-	-
٧-٩	٦,٧	-	-
١٠ فأكثر	٢,٧	-	-
الأطفال:			
يوجد أطفال	١٢,٠	-	-
لا يوجد	١٦,٧	-	-
يوجد أطفال رضع	٩,١	-	-
لا يوجد	١٤,٠	-	-
يوجد أطفال (٣-٥ سنوات)	١١,٥	-	-
لا يوجد	١٣,٨	-	-
بديل ينوب عن المرأة للعمل في الواجبات المنزلية:			
يتوفر	١٩,٣	-	-
لا يتوفر	٨,٦	-	-
الهجرة:			
من أسرة مهاجرة	١١,٨	٢١,٦	١٦,٤
غير ذلك	١٢,٨	١٩,٢	١٥,٦

** أقل من عشر حالات.

وإذا نظرنا كذلك من خلال الجدول رقم (٧) إلى أثر وجود الأطفال على مشاركة الإناث المتزوجات (الأمهات) في القوى العاملة، لوجدنا أن معدل مشاركة الأمهات في القوى العاملة بلغ ١٢٪ في حالة وجود أطفال (أقل من ١٥ سنة) لدى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المرأة مقارنة مع ١٦,٧٪ للأمهات اللواتي ليس لديهن أطفال، أما في حالة وجود أطفال لدى المرأة، فإنه يظهر تفاوت في معدل المشاركة بين الأمهات تبعاً لوجود أطفال رضع لدى المرأة أم لا، أو وجود أطفال دون السن القانوني للدراسة (٣-٥ سنة) أم لا. حيث تبين أن معدل مشاركة الأمهات اللواتي لديهن أطفال رضع قد بلغ ٩,١٪ مقارنة مع ١٤٪ لمن ليس لديهن أطفال رضع. ويجب ملاحظة أن أكبر فارق قد تحقق بين الأمهات تبعاً لوجود أو عدم وجود أطفال رضع. ويعزى ذلك إلى حجم الرعاية والعناية التي يحتاجها الطفل الرضيع، الأمر الذي قد يعيق دخول المرأة لسوق العمل أو يؤدي إلى انسحابها منه. أما معدل مشاركة الأمهات اللواتي لديهن أطفال دون السن القانوني للدراسة فقد بلغ ١١,٥٪ مقارنة مع ١٣,٨٪ لمن ليس لديهن أطفال بهذه المرحلة.

ويتضح كذلك من الجدول أن معدل مشاركة الإناث المتزوجات اللواتي يتوفرلديهن من ينوب أو يساعد في الأعمال والواجبات المنزلية أكبر مقارنة مع الإناث المتزوجات الأخريات. وهذا نتيجة حتمية ومتوقعة إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم التأثيرات السلبية الناتجة عن كبر حجم الأسرة وعن وجود الأطفال لدى المرأة على مشاركتها في القوى العاملة.

وأخيراً يبين الجدول رقم (٧) أن هناك علاقة ضعيفة بين عامل الهجرة ومعدل مشاركة المرأة في القوى العاملة حيث تبين أن معدل مشاركة الإناث العازبات من الأسر المهاجرة أكبر بقليل مقارنة مع الإناث العازبات الأخريات، وهذا ما توقعته الدراسة والذي يمكن رده إلى الدوافع الاقتصادية من وراء الهجرة. أما في حالة المتزوجات فإن الوضع مختلف، حيث يتبين أن معدل مشاركة الإناث المتزوجات من الأسر المهاجرة أقل مقارنة مع الإناث المتزوجات الأخريات. وهذا على عكس ما توقعته الدراسة، وقد يفسر ذلك إلى أن المرأة المتزوجة غالباً ما تكون في الترتيب الثاني من حيث الحاجة لمشاركتها عند ظهور حاجة اقتصادية للأسرة، وذلك بعد الإناث العازبات، وبما أن الدافع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصادي للهجرة هو السائد نجد أن المتزوجات أقل تأثراً بذلك مقارنة مع العازبات.

- **معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة حسب مجموعة من العوامل الثقافية:**

يبين الجدول رقم (٨) معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة حسب الحالة الزواجية ومجموعة من المؤشرات الثقافية والتي تم التعبير عنها بمواقف وإتجاهات رب الأسرة نحو عمل المرأة بشكل عام ونحو عمل المرأة المتزوجة أو العازبة كل على حدا، وكذلك حول موقفه من عمل المرأة في القطاع الخاص، وعن مدى توافق فهمه الخاص بالدين مع فكرة عمل المرأة بشكل عام خارج البيت.

جدول رقم (٥-٨)

معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة حسب الحالة الزواجية وبعض المؤشرات الثقافية ذات العلاقة (٪)

بعض المؤشرات الثقافية		المتزوجات	العازبات	الإجمالي
موقف رب الأسرة من عمل المرأة خارج البيت	إيجابي	٢١,٣	٣٢,٢	٢٦,٣
	سلبي	٤,١	١٦,٧	٩,٩
موقف رب الأسرة من عمل المرأة المتزوجة خارج البيت	إيجابي	٢٩,٠	–	–
	سلبي	٦,٩	–	–
موقف رب الأسرة من عمل المرأة العازبة خارج البيت	إيجابي	–	٢٨,١	–
	سلبي	–	١٠,٥	–
موقف رب الأسرة من عمل المرأة في القطاع الخاص	إيجابي	٢٢,٢	٢٥,٣	٢٣,٦
	سلبي	٥,٤	١٣,٢	١١,٨
الفهم الخاص بالدين لرب الأسرة وعمل المرأة	يتوافق	١٩,٤	٢٤,٢	٢١,٣
	لا يتوافق	٥,٦	١٣,٢	٨,٩

حيث يظهر من الجدول السابق بشكل عام أن معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة يكون أعلى في الحالات التي يكون فيها موقف رب الأسرة من عمل المرأة إيجابي، وفي حالة أن يكون فهمه الخاص بالدين يتوافق مع فكرة عمل المرأة. ففي حالة أن يكون موقف رب الأسرة من عمل المرأة بشكل عام إيجابي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإن معدل مشاركة الإناث المتزوجات والعازبات في القوى العاملة يبلغ ٢١,٣٪ و٣٢,٢٪ على الترتيب مقابل ٤,١٪ و١٦,٧٪ على الترتيب في حالة أن يكون موقفه سلبياً. وفي حالة أن يكون موقفه من عمل المرأة المتزوجة تحديداً إيجابي فإن معدل مشاركتهن في القوى العاملة قد بلغ ٢٩٪ مقابل ٦,٩٪ إذا كان موقفه سلبياً. أما إذا كان موقفه من عمل المرأة العزباء إيجابي فإن معدل مشاركتهن في القوى العاملة بلغ ٢٨,١٪ مقابل ١٠,٥٪ إذا العكس. وكذلك الأمر بالنسبة لموقف رب الأسرة من عمل المرأة في القطاع الخاص، حيث يتبين أن معدلات المشاركة أكبر في حالة الموقف الإيجابي لرب الأسرة من عمل المرأة في القطاع الخاص مقارنةً مع الموقف السلبي.

وأخيراً فقد تم استخدام معيار مدى توافق الفهم الخاص بالدين لدى رب الأسرة مع فكرة عمل المرأة، وذلك في محاولة لقياس أثر الخلفية الثقافية والعقائدية للأفراد على مشاركة المرأة في القوى العاملة. حيث تبين بأن معدلات مشاركة الإناث المتزوجات والعازبات في القوى العاملة في حالة أن يكون الفهم الخاص بالدين لدى رب الأسرة يتوافق مع فكرة عمل المرأة قد بلغت حوالي ١٩,٤٪ و٢٤,٢٪ على الترتيب مقارنة مع ٥,٦٪ و١٣,٣٪ على الترتيب في حالة أن يكون فهمه الخاص بالدين لا يتوافق مع فكرة عمل المرأة.

نتائج التحليل القياسي

يعرض هذا الجزء نتائج التحليل القياسي لمجموعة الدوال اللوجستية التي تم تقديرها لغايات معرفة الأثر النسبي لكل متغيرمستقل مقترح على مشاركة المرأة الأردنية وعلى استعدادها للمشاركة في القوى العاملة، وذلك عند ضبط أو تحييد أثر باقي المتغيرات، حيث سنعرض أولاً نتائج الدوال المقدّرة للإناث المتزوجات ثم نتائج الدوال المقدّرة لفئة الإناث العازبات وأخيراً الدوال المقدّرة لإجمالي الإناث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويجب التأكيد على أن المتغير التابع في الدوال اللوجستية التي تقدر احتمالية المشاركة في القوى العاملة يأخذ قيمتين، واحد صحيح إذا كانت المرأة مشاركة في القوى العاملة، وصفر إذا كانت غير ذلك. أما في الدوال اللوجستية التي تقدر الإستعداد للمشاركة في القوى العاملة فإن المتغيرالتابع يأخذ قيمة واحد صحيح إذا كانت المرأة مشاركة أو مستعدة للمشاركة (ترغب أو تحاول الحصول على فرصة عمل إذا توافر فرص عمل مناسبة من حيث الطبيعة والموقع والأجر) ويأخذ قيمة صفر إذا كانت غير مشاركة وغير راغبة في الحصول على فرصة عمل إذا توافرت لها فرصة عمل مناسبة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه تم حذف بعض المتغيرات الوهمية أثناء التحليل لغايات المقارنة في كل من الدوال اللوجستية للمشاركة والدوال اللوجستية للإستعداد للمشاركة. ففي الدوال الخاصة بالإناث المتزوجات والدوال الخاصة بإجمالي الإناث تم حذف نفس المتغيرات، وهي: فئة غير المتعلمات (الأميات والملمات)، والفئة العمرية (٤٥-٦٤ سنة). أما في الدوال الخاصة بالإناث العازبات فإنه أعيد فيها تقسيم فئات التعليم بسبب قلة عدد الحالات في المستويات التعليمية المتدنية لتصبح ثلاث فئات وهي: فئة المتعلمات تعليم إعدادي فأقل (والتي حذفت لغايات المقارنة)، فئة المتعلمات تعليم ثانوي وفئة المتعلمات تعليم عالي. وكذلك الأمر أعيد تقسيم فئات العمر في الدوال الخاصة بالعازبات بسبب قلة عدد الحالات في الفئات العمرية المرتفعة لتصبح ثلاث فئات وهي: الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) والتي حذفت لغايات المقارنة، الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة)، والفئة العمرية (٣٥-٦٤ سنة). وقد تم كذلك حذف المتغير المستقل الذي يعكس حالة النشاط الاقتصادي من الدوال اللوجستية الخاصة بالإستعداد للمشاركة، حيث افترض مبدئياً توفر فرص عمل وبالتالي تم تجاهل ظروف السوق، وذلك لمعرفة مدى الإستعداد للمشاركة في القوى العاملة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقبل استعراض الدوال اللوجستية المقدّرة في الجداول من (٩) إلى (١٤)، لا بد من التنويه إلى أن العمود الأول في كل جدول يوضح قيمة معاملات الدالة اللوجستية (B). ويوضح العمود الثاني في كل جدول قيمة الدالة الأسية لمعامل الإنحدار، وهو يعبر عن المضاعف الذي تتغير به نسبة الترجيح (احتمال وقوع الحدث مقسوماً على احتمال عدم وقوعه). أما العمود الثالث فإنه يوضح فيما إذا كانت معنوية المعامل تختلف عن الصفر.

أولاً: الدوال اللوجستية المقدّرة للإناث المتزوجات:

يبين الجدول رقم (٩) الدالة اللوجستية المقدّرة لمشاركة الإناث المتزوجات في القوى العاملة، والتي توضح التأثير النسبي لكل متغير من مجموعة المتغيرات التي يعتقد بأن لها تأثير في قرار الإناث المتزوجات الخاص بالمشاركة في القوى العاملة. وقد أظهرت النتائج أن هذه الدالة قد نجحت في تصنيف ٨٤,٣٦٪ من الحالات الكلية (٦٥٢ حالة) تصنيفاً صحيحاً (مشاركة، غير مشاركة في القوى العاملة)، وأنه من بين (١٤٧) حالة كانت المرأة المتزوجة فيها مشاركة في القوى العاملة نجحت الدالة في التنبؤ الصحيح في ٨٥,٠٣٪ من الحالات. وكذلك من بين (٥٠٥) حالة كانت المرأة المتزوجة فيها غير مشاركة نجحت الدالة في التنبؤ الصحيح في ٨٤,١٦٪ من الحالات. وقد أظهرت النتائج في هذه الدالة أن هناك بعض المتغيرات المستقلة كانت ذات دلالة إحصائية مرتفعة (ذات معنوية قوية في التأثير) بدرجة معنوية ١٪، مثل: المستوى التعليمي العالي (دبلوم متوسط فأعلى)، وجود أطفال رضع (بعمر سنتين فأقل)، توفر بديل للمرأة للقيام بالواجبات المنزلية، موقف رب الأسرة من عمل المرأة المتزوجة خارج البيت ومن عملها في القطاع الخاص. وكان بعض المتغيرات ذو دلالة احصائية على مستوى ٥٪، مثل: حجم الأسرة، الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة)، وجود أطفال لدى المرأة (أقل من ١٥ سنة)، حيازة المسكن، والفهم الخاص بالدين لرب الأسرة تجاه عمل المرأة. وهناك بعض المتغيرات التي كانت ذات دلالة إحصائية على مستوى ١٠٪، مثل: المستوى التعليمي الابتدائي أو الاعدادي،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المستوى التعليمي الثانوي، الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة)، ومتغير حالة النشاط الاقتصادي. أما باقي المتغيرات فلم تكن ذات دلالة إحصائية، وهي: متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة، الفئة العمرية (٣٥-٤٤ سنة)، وجود أطفال أكبر من سنتين وأقل من ٦ سنوات، مكان الإقامة، الهجرة.

ويبين الجدول رقم (١٠) الدالة اللوجستية المقدّرة لإستعداد الإناث المتزوجات للمشاركة في القوى العاملة والتي توضح تأثير كل متغير من مجموعة المتغيرات التي يعتقد بأن لها تأثير في قرار الإناث المتزوجات الخاص بمدى رغبتهن واستعدادهن للمشاركة في القوى العاملة. وقد أظهرت النتائج أن هذه الدالة قد نجحت في تصنيف ٧٨,٢٢٪ من الحالات الكلية (٦٥٢ حالة) تصنيفاً صحيحاً (مستعدة للمشاركة، غير مستعدة للمشاركة). وأنه من بين (٣١٥) حالة كانت المرأة المتزوجة فيها مستعدة للمشاركة في القوى العاملة نجحت الدالة في التنبؤ الصحيح في ٧١,١١٪ من الحالات، وكذلك من بين (٣٣٧) حالة كانت المرأة المتزوجة فيها غير مستعدة للمشاركة نجحت الدالة في التنبؤ الصحيح في ٨٤,٨٧٪ من الحالات. وقد أظهرت النتائج في هذه الدالة أن هناك بعض المتغيرات المستقلة كانت ذات دلالة إحصائية قوية بدرجة معنوية ١٪، مثل: حجم الأسرة، المستوى التعليمي الابتدائي أو الاعدادي، المستوى التعليمي العالي، وجود أطفال رضع، وجود أطفال أكبر من سنتين وأقل من ٦ سنوات، حيازة المسكن. وكان بعض المتغيرات ذو دلالة إحصائية على مستوى ٥٪، مثل: متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة، المستوى التعليمي الثانوي، الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة)، توفر بديل ينوب عن المرأة في القيام بالواجبات المنزلية، مكان الإقامة، والفهم الخاص بالدين لدى رب الأسرة تجاه عمل المرأة. وهناك متغير واحد كان ذو دلالة إحصائية على مستوى ١٠٪ وهو موقف رب الأسرة من عمل المرأة في القطاع الخاص. أما باقي المتغيرات فلم تكن ذات دلالة إحصائية، وهي: الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة)، الفئة العمرية (٣٥-٤٤ سنة)، وجود أطفال أقل من ١٥ سنة، الهجرة، وموقف رب الأسرة من عمل المرأة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المتزوجة خارج البيت. ويتبين مما سبق أن نسب التنبؤ للدالتين السابقتين كانت مرتفعة، الأمر الذي يرفع من فعالية الإعتماد على النتائج المستخلصة منها.

وعند النظر إلى تأثير كل متغير مستقل من حيث الحجم والإتجاه على مشاركة الإناث المتزوجات في القوى العاملة وعلى استعدادهن للمشاركة وكما يظهر من الجدولين رقم (٩) و(١٠)، يتبين ما يلي:

- يرتبط متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة في علاقة سلبية مع مشاركة المرأة المتزوجة في القوى العاملة ومع استعدادها للمشاركة، أي تقل احتمالية المشاركة والاستعداد لدى المرأة المتزوجة مع إزدياد متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة. وهذه نتيجة متوقعة في الدراسة. ولذلك نجد أنه تقل نسبة الترجيح في أن تكون المرأة المتزوجة مشاركة بمقدار ٠,٠٠٣ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ٠,٠١٤ مرة كلما ازداد متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة بمقدار وحدة واحدة.
- يرتبط حجم الأسرة كذلك بعلاقة سلبية مع مشاركة المرأة المتزوجة في القوى العاملة ومع استعدادها للمشاركة، وهذه نتيجة متوقعة كذلك، أي تقل احتمالية المشاركة والاستعداد لدى المرأة المتزوجة بازدياد حجم الأسرة التي تنتمي إليها. ولذلك تقل نسبة الترجيح في أن تكون المرأة المتزوجة مشاركة بمقدار ٠,٤١ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ٠,١٧ مرة كلما ازداد حجم الأسرة بمقدار وحدة واحدة.
- يظهر المستوى التعليمي من أقوى العوامل المؤثرة إيجابياً في مشاركة الإناث المتزوجات في القوى العاملة وفي استعدادهن للمشاركة. وهذا يتماشى مع توقعات الدراسة، أي أنه تزداد احتمالية مشاركة واستعداد المرأة المتزوجة للمشاركة بازدياد مستواها التعليمي. ولذلك نجد أنه تزداد نسبة الترجيح في أن تكون المرأة المتزوجة مشاركةبمقدار ٣,١٠ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ٢,٤٨ مرة في حالة أن تكون من حملة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المؤهل الاعدادي أو الابتدائي مقارنة مع غير المتعلمات. وتزداد هذه النسبة بمقدار ٤,٣١ مرة (أن تكون المرأة المتزوجة مشاركة) و٥,٩٣ مرة (أن تكون مستعدة للمشاركة) في حالة أن تكون من حملة المؤهل الثانوي مقارنة مع غير المتعلمات. وكذلك تزداد هذه النسبة في أن تكون المرأة المتزوجة مشاركة بمقدار ٩,٧٨ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ١٠,٣٨ مرة إذا كانت من حملة مؤهلات التعليم العالي مقارنة مع غير المتعلمات.

- تزداد احتمالية مشاركة المرأة المتزوجة في الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة) يلي ذلك في الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) ثم في الفئة العمرية (٣٥-٤٤ سنة) وذلك مقارنة مع الفئة العمرية (٤٥-٦٤ سنة)، حيث تزداد نسبة الترجيح أكبر ما يمكن في أن تكون المرأة المتزوجة مشاركة في القوى العاملة بمقدار ٥,١٠ مرة إذا كانت من الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة) مقارنة مع الفئة العمرية (٤٥-٦٤ سنة). ويظهر كذلك أن احتمالية أن تكون المرأة المتزوجة مستعدة للمشاركة في القوى العاملة تتناقص مع ارتفاع مستوى الفئات العمرية، حيث تكون نسبة الترجيح أكبر ما يمكن ٥,٩٣ مرة في أن تكون المرأة المتزوجة مستعدة للمشاركة في الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) مقارنة مع الفئة العمرية (٤٥-٦٤ سنة)، ثم تبدأ بالإنخفاض التدريجي في الفئات العمرية اللاحقة، ولا شك في أن تفسير ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى تزايد حجم الأعباء الملقاة على عاتق المرأة المتزوجة بازدياد فترة الحياة الزوجية.
- لقد أظهر وجود الأطفال لدى المرأة وكما هو متوقع التأثير السلبي على مشاركة المرأة المتزوجة وعلى استعدادها للمشاركة، حيث تنخفض احتمالية مشاركة المرأة المتزوجة واحتمالية أن تكون مستعدة للمشاركة وبشكل قوي في حالة وجود أطفال رضع، يلي ذلك في حالة وجود أطفال دون السن القانوني للدراسة (أكبر من سنتين وأقل من ٦ سنوات) ثم في حالة وجود أطفال (أقل من ١٥ سنة) بشكل عام لدى المرأة. حيث تقل نسبة الترجيح في أن تكون المرأة المتزوجة مشاركة بمقدار ٠,٨٠ مرة وفي أن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ٠,٨٣ مرة في حالة أن يكون لديها أطفال رضع. وتقل كذلك في حالة أن يكون لدى المرأة أطفال بعمر أكبر من سنتين وأقل من ٦ سنوات بمقدار ٠,٧٠ مرة في أن تكون مشاركة و٠,٧٦ مرة في أن تكون مستعدة للمشاركة. وتقل نسبةالترجيح أيضاً في أن تكون المرأة مشاركة بمقدار ٠,٥٨ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ٠,٤٩ مرة في حالة أن يكون لدى المرأة أطفال بشكل عام (أقل من ١٥ سنة).

- ويتبين من النتائج أن توفر بديل ينوب عن المرأة للقيام بالواجبات المنزلية من العوامل المهمة التي تؤثر إيجابياً في مشاركة المرأة المتزوجة وفي استعدادها للمشاركة في القوى العاملة، وذلك حسب ما توقعت الدراسة. حيث تزداد نسبة الترجيح في أن تكون المرأة مشاركة في القوى العاملة بمقدار ٢,٠٥ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ١,٧٠ مرة في حالة توفر بديل ينوب عن المرأة في الواجبات المنزلية.
- يظهر مكان الإقامة كأحد العوامل المؤثرة إيجابياً على مشاركة المرأة المتزوجة وعلى استعدادها للمشاركة ولكن بدون معنوية احصائية في التأثير، حيث تزداد احتمالية مشاركة المرأة المتزوجة واحتمالية استعدادها للمشاركة في المناطق الحضرية مقارنة مع المناطق الريفية.
- لم يُظهر عامل الهجرة (أي أن تكون المرأة من أسرة مهاجرة) تأثير ذو معنوية إحصائية سواء على مشاركة المرأة المتزوجة أو على استعدادها للمشاركة. وكذلك الأمر تبين بأنه يؤثر بشكل سلبي على مشاركة المرأة المتزوجة في القوى العاملة، ويؤثر بشكل إيجابي على استعدادها للمشاركة. وقد يُفسر ذلك إلى أن معظم الأسر المهاجرة في الأردن لم يكن الدافع الاقتصادي هو المحرك الرئيسي لهجرتها.
- أظهر عامل حيازة المسكن والذي أدخل ليعبر أيضاً عن حجم الضغوط الاقتصادية على الأسرة وبالتالي عن مدى حاجة الأسرة لعمل المرأة، الإتجاه المتوقع منه في التأثير على مشاركة المرأة المتزوجة في القوى العاملة وعلى استعدادها للمشاركة وبدلالة إحصائية. حيث تزداد احتمالية مشاركة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المرأة المتزوجة وكذلك احتمالية استعدادها للمشاركة في حالة أن تكون من أسرة تستأجر مسكناً. حيث تزداد نسبة الترجيح في أن تكون المرأة المتزوجة مشاركة في القوى العاملة بمقدار ١,٦٣ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ١,٧٢ مرة إذا كانت المرأة من أسرة مستأجرة.

- لقد تبين أن متغير حالة النشاط الاقتصادي والذي أدخل فقط في الدالة اللوجستية المقدّرة للمشاركة في القوى العاملة ليعكس تأثير معدل البطالة على مشاركة المرأة المتزوجة، كان ذو معنوية ضعيفة في التأثير بالرغم من أنه كان يؤثر في الإتجاه المتوقع.
- أما مجموعة العوامل الثقافية، فقد أظهرت كذلك التأثير المتوقع منها وبدلالة احصائية على مشاركة المرأة المتزوجة في القوى العاملة وعلى استعدادها للمشاركة. حيث تبين بأنه تزداد نسبة الترجيح في أن تكون المرأة المتزوجة مشاركة بمقدار ١,٣٦ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ٢,٤٦ مرة في حالة أن يكون موقف رب الأسرة من عمل المرأة المتزوجة خارج البيت إيجابي. وتزداد كذلك نسبة الترجيح في أن تكون المرأة المتزوجة مشاركة بمقدار ١,٢٠ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ١,٩٥ مرة إذا كان موقف رب الأسرة من عمل المرأة في القطاع الخاص إيجابي. وأخيراً يتبين أنه تزداد نسبة الترجيح أيضاً في أن تكون المرأة المتزوجة مشاركة بمقدار ١,٢٨ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ٢,١٢ مرة في حالة أن يكون الفهم الخاص بالدين لرب الأسرة يتوافق مع فكرة عمل المرأة.

ويتضح بشكل عام في حالة الإناث المتزوجات، أن هناك بعض المتغيرات المستقلة التي كان حجم تأثيرها على استعداد المرأة المتزوجة للمشاركة في القوى العاملة أكبر مقارنة مع حجم تأثيرها على مشاركة المرأة المتزوجة في القوى العاملة وهي: متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة، المستويات التعليمية (الثانوي والعالي)، الفئات العمرية المختلفة وتحديداً الفئة (١٥-٢٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سنة)، وجود أطفال رضع، وجود أطفال (أكبر من سنتين وأقل من ٦ سنوات)، مكان الإقامة، حيازة المسكن، ومجموعة العوامل الثقافية.

ويتبين مما سبق أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل كبير في مدى استعداد المرأة المتزوجة للإلتحاق بسوق العمل وبالتالي في مستوى مشاركتها في القوى العاملة. ويمكن تلخيص هذه العوامل بالمستوى التعليمي للمرأة المتزوجة والأطفال والظروف الاقتصادية للأسرة والتحضر والعوامل الثقافية.

جدول رقم (٥-٩)

الدالة اللوجستية المقدّرة للمشاركة في القوى العاملة/ الإناث المتزوجات

المتغيرات المستقلة		معامل الانحدار/بيتا (β)	قيمة الدالة الأسية للمعامل (e^{β})	معنوية المعامل
الثابت	Constant	٦,٩٨	-	٠,٦٧٣
متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة	I	٠,٠٠٣-	٠,٩٩٧	٠,١٥٦
حجم الأسرة	FAMZ	٠,٥٣-	٠,٥٩	٠,٠٣٨
المستوى التعليمي:				
- ابتدائي أو إعدادي	ED2	١,١٣	٣,١٠	٠,٠٦٣
- ثانوي	ED3	١,٤٦	٤,٣١	٠,٠٩٨
- عالي (دبلوم متوسط فأعلى)	ED4	٢,٢٨	٩,٧٨	٠,٠٠١
العمر:				
- الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة)	AGE1	١,١٨	٣,٢٥	٠,٠٦٤
- الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة)	AGE2	١,٦٣	٥,١٠	٠,٠٢٣
- الفئة العمرية (٣٥-٤٤ سنة)	AGE3	٠,٧٧	٢,١٦	٠,٢٢٩
الأطفال:				
- وجود أطفال (أقل من ١٥ سنة)	CHILD1	٠,٨٧-	٠,٤٢	٠,٠٣٦
- وجود أطفال رضع (سنتان فأقل)	CHILD2	١,٦١-	٠,٢٠	٠,٠٠٠
- وجود أطفال (> ٢ و < ٦ سنوات)	CHILD3	١,١٩-	٠,٣٠	٠,١٧٣
توفر بديل للمرأة للقيام بالواجبات المنزلية	ALT	٠,٧٢	٢,٠٥	٠,٠٠٨
مكان الإقامة (حضر=١)	RES	٠,٢٧	١,٣١	٠,٣٣٥
الهجرة (من أسرة مهاجرة=١)	MIG	٠,٢١-	٠,٨١	٠,٦٧٤
حيازة المسكن (من أسرة مستأجرة=١)	H	٠,٤٩	١,٦٣	٠,٠٥٠
حالة النشاط الإقتصادي (مراكز محافظات=١)	UR	٠,٠٦	١,٠٦	٠,١٠٣
العوامل الثقافية (مواقف واتجاهات رب الأسرة):				
- الموقف من عمل المرأة المتزوجة خارج البيت (إيجابي=١)	CUL2	٠,٣١	١,٣٦	٠,٠٠١
- الموقف من عمل المرأة في القطاع الخاص (إيجابي =١)	CUL4	٠,١٨	١,٢٠	٠,٠٠٧
- الفهم الخاص بالدين تجاه عمل المرأة (يتوافق=١)	CUL5	٠,٢٥	١,٢٨	٠,٠٥١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٥-١٠)

الدالة اللوجستية المقدّرة للإستعداد للمشاركة في القوى العاملة/ الإناث المتزوجات

المتغيرات المستقلة		معامل الانحدار/بيتا (β)	قيمة الدالة الأسية للمعامل (e^{β})	معنوية المعامل
الثابت	Constant	١٢,٣١	-	٠,٧١٧
متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة	I	٠,٠١٤-	٠,٨٩٦	٠,٠٥٣
حجم الأسرة	FAMZ	٠,١٩-	٠,٨٣	٠,٠٠٢
المستوى التعليمي:				
- ابتدائي أو إعدادي	ED2	٠,٩١	٢,٤٨	٠,٠١٢
- ثانوي	ED3	١,٧٨	٥,٩٣	٠,٠٤١
- عالي (دبلوم متوسط فأعلى)	ED4	٢,٣٤	١٠,٣٨	٠,٠٠٠
العمر:				
- الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة)	AGE1	١,٧٨	٥,٩٣	٠,١١٠
- الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة)	AGE2	١,٧٥	٥,٧٥	٠,٠٣١
- الفئة العمرية (٣٥-٤٤ سنة)	AGE3	٠,٩٢	٢,٥١	٠,١٦٤
الأطفال:				
- وجود أطفال (أقل من ١٥ سنة)	CHILD1	٠,٦٧-	٠,٥١	٠,٣٧٩
- وجود أطفال رضع (سنتان فأقل)	CHILD2	١,٧٦-	٠,١٧	٠,٠١١
- وجود أطفال (> ٢ و< ٦ سنوات)	CHILD3	١,٤٣-	٠,٢٤	٠,٠٠٠
توفر بديل للمرأة للقيام بالواجبات المنزلية	ALT	٠,٥٣	١,٧٠	٠,٠٢٧
مكان الإقامة (حضر=١)	RES	٠,٣٣	١,٣٩	٠,٠٢٥
الهجرة (من أسرة مهاجرة=١)	MIG	٠,٠٤	١,٠٤	٠,٢٣٦
حيازة المسكن (من أسرة مستأجرة=١)	H	٠,٥٤	١,٧٢	٠,٠١٤
العوامل الثقافية (مواقف واتجاهات رب الأسرة):				
- الموقف من عمل المرأة المتزوجة خارج البيت (إيجابي=١)	CUL2	٠,٩٠	٢,٤٦	٠,١٨٩
- الموقف من عمل المرأة في القطاع الخاص (إيجابي =١)	CUL4	٠,٦٧	١,٩٥	٠,٠٩٣
- الفهم الخاص بالدين تجاه عمل المرأة (يتوافق=١)	CUL5	٠,٧٥	٢,١٢	٠,٠٢٩

ثانياً: الدوال اللوجستية المقدّرة للإناث العازبات:

يبين الجدول رقم (١١) الدالة اللوجستية المقدّرة لمشاركة الإناث العازبات في القوى العاملة، والتي توضح تأثير كل متغير من مجموعة المتغيرات التي يعتقد أنها ذات علاقة بقرار المرأة العازبة الخاص بالمشاركة في القوى العاملة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أظهرت النتائج أن هذه الدالة قد نجحت في تصنيف ٧٧,٩٨٪ من الحالات الكلية (٢١٨ حالة) تصنيفاً صحيحاً (مشاركة، غير مشاركة)، وأنه من بين (١١٦) حالة كانت المرأة العازبة فيها مشاركة في القوى العاملة، نجحت الدالة في التنبؤ الصحيح في ٨٢,٧٦٪ من الحالات. وكذلك من بين (١٠٢) حالة كانت المرأة العازبة فيها غير مشاركة، نجحت الدالة في التنبؤ الصحيح في ٧٢,٥٥٪ من الحالات. ولا بد من التنويه هنا إلى أنه تم استثناء فئتي الطالبات والعاجزات من التحليل لكونهن غير مستهدفات للمشاركة الاقتصادية، حيث وصل عدد الطالبات تحديداً اللواتي تم استثنائهن حوالي (٣٥٢) حالة ممن أعمارهن ١٥ سنة فأكثر. وهذه بلا شك نسبة كبيرة، أما عدد العاجزات فقد كان قليل جداً.

وقد تبين في هذه الدالة (كما يبين الجدول رقم (١١)) أن هناك بعض المتغيرات المستقلة كانت ذات معنوية عالية في التأثير على مشاركة المرأة العازبة في القوى العاملة وبدرجة معنوية ١٪، مثل: المستوى التعليمي العالي، الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة)، والمتغير الذي يعكس الفهم الخاص بالدين لرب الأسرة تجاه عمل المرأة. وبعضها الآخر كان ذو دلالة احصائية على مستوى ٥٪، مثل: حيازة المسكن، وموقف رب الأسرة من عمل المرأة العازبة خارج البيت. وهناك بعض المتغيرات التي كانت ذات دلالة إحصائية ضعيفة على مستوى ١٠٪ مثل: متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة، المستوى التعليمي الثانوي، مكان الإقامة. أما باقي المتغيرات فلم تكن ذات دلالة إحصائية، مثل: الفئة العمرية (٣٥-٦٤ سنة)، الهجرة، حالة النشاط الاقتصادي، وموقف رب الأسرة من عمل المرأة في القطاع الخاص.

ويبين الجدول رقم (١٢) الدالة اللوجستية المقدّرة لاستعداد الإناث العازبات للمشاركة في القوى العاملة، والتي توضح تأثير كل متغير من مجموعة المتغيرات التي يعتقد بأنها تؤثر في قرار الإناث العازبات الخاص بالرغبة والاستعداد للمشاركة في القوى العاملة. وقد أظهرت النتائج أن هذه الدالة قد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نجحت في تصنيف ٨٦,٧٠٪ من الحالات الكلية (٢١٨ حالة) تصنيفاً صحيحاً (مستعدة للمشاركة، غير مستعدة للمشاركة)، وأنه من بين (١٦٥) حالة كانت المرأة العازبة فيها مستعدة للمشاركة نجحت الدالة في التنبؤ الصحيح في ٩٢,١٢٪ من الحالات، وكذلك من بين (٥٣) حالة كانت المرأة العازبة فيها غير مستعدة للمشاركة في القوى العاملة، نجحت الدالة في التنبؤ الصحيح في ٦٩,٨١٪ من الحالات.

وقد تبين كذلك أن هناك بعض المتغيرات المفسرة كانت ذات دلالة إحصائية قوية بدرجة معنوية ١٪ مثل: متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة والمستوى التعليمي الثانوي. وبعضها كان ذو دلالة إحصائية على مستوى ٥٪، مثل: المستوى التعليمي العالي، والفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة). وهناك متغيرات كانت ذات دلالة إحصائية ضعيفة على مستوى ١٠٪، مثل: مكان الإقامة ومجموعة العوامل الثقافية. أما باقي المتغيرات فلم تكن ذات دلالة إحصائية، مثل: الفئة العمرية (٣٥-٦٤ سنة)، الهجرة، وحيازة المسكن.

ويتبين بشكل عام أن نسب التنبؤ في الدوال اللوجستية السابقة الخاصة بالإناث العازبات كانت عالية، الأمر الذي يزيد فعالية الإعتماد على نتائج هذه الدوال.

وعند النظر إلى تأثير كل متغير مستقل على مشاركة المرأة العازبة وعلى استعدادها للمشاركة من خلال الجدولين ذات الأرقام (١١) و(١٢) يتبين لنا ما يلي:

- يرتبط متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة بعلاقة عكسية مع مشاركة المرأة العازبة في القوى العاملة ومع استعدادها للمشاركة (كما هو متوقع في الدراسة وكما ظهر في حالة الإناث المتزوجات). أي تنخفض احتمالية مشاركة المرأة العازبة واحتمالية استعدادها للمشاركة كلما ارتفع متوسط

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدخل المتاح للفرد في الأسرة. حيث تقل نسبة الترجيح في أن تكون المرأة العازبة مشاركة بمقدار ٠,٠٠٩ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ٠,٠١١ مرة وذلك كلما ازداد متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة بمقدار وحدة واحدة.

- يظهر من النتائج أن المستوى التعليمي للمرأة العازبة كذلك يعتبر من أقوى العوامل المؤثرة إيجابياً في مشاركتها في القوى العاملة وفي استعدادها للمشاركة، حيث بينت النتائج أن هناك علاقة إيجابية قوية بين المستويات التعليمية المرتفعة (ثانوي فأعلى) وبين أن تكون المرأة العازبة مشاركة في القوى العاملة أو مستعدة للمشاركة، وهذا ما توقعته الدراسة. حيث تزداد نسبة الترجيح في أن تكون المرأة العازبة مشاركة في القوى العاملة بمقدار ٤,٨٥ مرة إذا كانت من حملة المؤهل الثانوي و١٩,٦٩ مرة إذا كانت من حملة مؤهلات التعليم العالي وذلك مقارنة مع الإناث العازبات اللواتي مستواهن التعليمي أقل من ثانوي. وتزداد نسبة الترجيح كذلك في أن تكون المرأة العازبة مستعدة للمشاركة في القوى العاملة بمقدار ١١,٠٢ مرة إذا كانت من حملة المؤهل الثانوي و٢١,٥٤ مرة إذا كانت من حملة مؤهلات التعليم العالي وذلك مقارنة مع الإناث العازبات اللواتي مستواهن التعليمي أقل من ثانوي.
- تزداد احتمالية مشاركة المرأة العازبة في الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة) مقارنة مع الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة)، حيث تزداد نسبة الترجيح في أن تكون المرأة العازبة مشاركة بمقدار ١,٩٥ مرة إذا كانت من ضمن الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة) مقارنة مع الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة). ويمكن تفسير ذلك بأن الإناث العازبات في الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة) يكون لديهن مستويات تعليمية أعلى مقارنة مع العازبات من الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة). ونجد كذلك أن نسبة الترجيح في أن تكون المرأة العازبة مشاركة في القوى العاملة من ضمن الفئة العمرية (٣٥-٦٤ سنة) تنخفض بمقدار ٠,٥٤ مرة مقارنة مع العازبات من الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة)،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد يعزى ذلك إلى جانب الطلب في سوق العمل، فمن الممكن أن يكون الطلب على الإناث بشكل عام في الفئات العمرية المرتفعة ضعيف.

وإذا نظرنا إلى جانب استعداد المرأة العازبة للمشاركة في القوى العاملة، نجد أن الوضع مختلف حيث يتبين أن احتمالية أن تكون المرأة العازبة مستعدة للمشاركة تقل في الفئات العمرية (٢٥-٣٤ سنة) و(٣٥-٦٤ سنة) مقارنة مع الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة). أي تقل نسبة الترجيح في أن تكون المرأة العازبة مستعدة للمشاركة في القوى العاملة بمقدار ٠,٠٥ مرة إذا كانت في الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة) وبمقدار ٠,٣٩ مرة إذا كانت في الفئة العمرية (٣٥-٦٤ سنة) وذلك مقارنة مع الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة). وقد يعزى ذلك إلى أن تطلعات الإناث العازبات للعمل تكون أفضل وأكبر في الفئات العمرية الدنيا مقارنة مع الفئات العمرية العليا.

وبشكل عام يظهر أن تأثير عامل العمر على مشاركة المرأة العازبة في القوى العاملة وعلى استعدادها للمشاركة كان في الإتجاه المتوقع من قبل الدراسة.

- لقد أظهر مكان الإقامة التأثير المتوقع منه على مشاركة المرأة العازبة وعلى استعدادها للمشاركة. حيث تزداد احتمالية مشاركة المرأة العازبة واحتمالية استعدادها للمشاركة في القوى العاملة في المناطق الحضرية مقارنة مع المناطق الريفية. حيث نجد أن نسبة الترجيح في أن تكون المرأة العازبة مشاركة تزدا بمقدار ١,٤٢ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ١,٤٥ مرة إذا كانت تقطن في المناطق الحضرية.
- بينت النتائج أن عامل الهجرة قد أظهر الإتجاه المتوقع منه في التأثير على مشاركة المرأة العازبة وعلى استعدادها للمشاركة، ولكنه لم يكن ذو معنوية إحصائية في الحالتين. حيث يتبين أن احتمالية مشاركة المرأة العازبة واحتمالية استعدادها للمشاركة تزداد إذا كانت من أسرة مهاجرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- أظهر متغير حيازة المسكن (أن تكون المرأة العازبة من أسرة مستأجرة) تأثير إيجابي على احتمالية مشاركة المرأة العازبة وعلى احتمالية استعدادها للمشاركة، ولكنه لم يكن ذو دلالة إحصائية في دالة الاستعداد للمشاركة.
- تزداد احتمالية مشاركة المرأة العازبة التي تقطن في مراكز المحافظات مقارنة مع العازبات في المناطق الأخرى، حيث تزداد نسبة الترجيح في أن تكون المرأة العازبة مشاركة بمقدار ١,٠٣ مرة في حالة أن تكون من سكان مراكز المحافظات. مع التنويه إلى أن هذا المتغير لم يكن ذو دلالة إحصائية وأنه استخدم في دالة المشاركة فقط ليعكس أثر حالة النشاط الاقتصادي على مشاركة الإناث العازبات في القوى العاملة.
- لقد أظهرت مجموعة العوامل الثقافية التأثير المتوقع منها على مشاركة المرأة العازبة وعلى استعدادها للمشاركة. وقد كانت معظمها ذات دلالة إحصائية. حيث يتبين أنه تزداد نسبة الترجيح في أن تكون المرأة العازبة مشاركة في القوى العاملة بمقدار ٢,٦٩ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ٢,٨٩ مرة في حالة أن يكون موقف رب الأسرة من عمل المرأة العزباء خارج البيت إيجابي. وتزداد كذلك نسبة الترجيح في أن تكون المرأة العازبة مشاركة بمقدار ١,٠٩ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ١,٠٧ مرة في حالة أن يكون موقف رب الأسرة من عمل المرأة في القطاع الخاص إيجابي. وأخيراً تزداد نسبة الترجيح أيضاً في أن تكون المرأة العازبة مشاركة بمقدار ١,١٣ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ١,١٠ مرة في حالة أن يكون الفهم الخاص بالدين لرب الأسرة يتوافق مع فكرة عمل المرأة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٥-١١)

الدالة اللوجستية المقدّرة للمشاركة في القوى العاملة/الإناث العازبات

المتغيرات المستقلة		معامل الانحدار/بيتا (β)	قيمة الدالة الأسية للمعامل (e^{β})	معنوية المعامل
الثابت	Constant	٥,٤٤-	-	٠,٥٢٧
متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة	I	٠,٠٠٩-	٠,٩٩١	٠,٠٦٥
المستوى التعليمي:				
- ثانوي	ED3	١,٥٨	٤,٨٥	٠,٠٨٧
- عالي (دبلوم متوسط فأعلى)	ED4	٢,٩٨	١٩,٦٩	٠,٠٠٤
العمر:				
- الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة)	AGE2	٠,٦٧	١,٩٥	٠,٠١٣
- الفئة العمرية (٣٥-٦٤ سنة)	AGE3	٠,٧٧-	٠,٤٦	٠,٣٦٦
مكان الإقامة (حضر=١)	RES	٠,٣٥	١,٤٢	٠,٠٦٧
الهجرة (من أسرة مهاجرة=١)	MIG	٠,٠٨	١,٠٨	٠,٢٦٠
حيازة المسكن (من أسرة مستأجرة=١)	H	٠,١٦	١,١٧	٠,٠٣٩
حالة النشاط الإقتصادي (مراكز محافظات=١)	UR	٠,٠٣	١,٠٣	٠,٤١٢
العوامل الثقافية (مواقف واتجاهات رب الأسرة):				
- الموقف من عمل المرأة العازبة خارج البيت (إيجابي=١)	CUL3	٠,٩٩	٢,٦٩	٠,٠٤١
- الموقف من عمل المرأة في القطاع الخاص (إيجابي =١)	CUL4	٠,٠٩	١,٠٩	٠,٤٨٠
- الفهم الخاص بالدين تجاه عمل المرأة (يتوافق=١)	CUL5	٠,١٢	١,١٣	٠,٠٠١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٥-١٢)

الدالة اللوجستية المقدّرة للإستعداد للمشاركة في القوى العاملة/الإناث العازبات

المتغيرات المستقلة		معامل الانحدار/بيتا (β)	قيمة الدالة الأسية للمعامل (e^{β})	معنوية المعامل
الثابت	Constant	٥,٤٢-	-	٠,٦٠١
متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة	I	٠,٠١١-	٠,٩٨٩	٠,٠٠٥
المستوى التعليمي:				
- ثانوي	ED3	٢,٤٠	١١,٠٢	٠,٠٠٢
- عالي (دبلوم متوسط فأعلى)	ED4	٣,٠٧	٢١,٥٤	٠,٠١٧
العمر:				
- الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة)	AGE2	٠,٠٥-	٠,٩٥	٠,٠٢٤
- الفئة العمرية (٣٥-٦٤ سنة)	AGE3	٠,٤٩-	٠,٦١	٠,٣٠٦
مكان الإقامة (حضر=١)	RES	٠,٣٧	١,٤٥	٠,٠٧٣
الهجرة (من أسرة مهاجرة=١)	MIG	٠,٢١	١,٢٣	٠,٥٣١
حيازة المسكن (من أسرة مستأجرة=١)	H	٠,١٨	١,٢٠	٠,٤٢٤
العوامل الثقافية (مواقف واتجاهات رب الأسرة):				
- الموقف من عمل المرأة العازبة خارج البيت (إيجابي=١)	CUL3	١,٠٦	٢,٨٩	٠,٠٧١
- الموقف من عمل المرأة في القطاع الخاص (إيجابي=١)	CUL4	٠,٠٧	١,٠٧	٠,٠٥٨
- الفهم الخاص بالدين تجاه عمل المرأة (يتوافق=١)	CUL5	٠,١٠	١,١٠	٠,٠٩٦

ويتضح بشكل عام في حالة الإناث العازبات أن هناك بعض المتغيرات التي كان حجم تأثيرها أكبر على استعداد المرأة العازبة للمشاركة في القوى العاملة مقارنة مع حجم تأثيرها على مشاركتها، مثل: متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة، المستويات التعليمية المختلفة، مكان الإقامة، الهجرة، حيازة المسكن، وموقف رب الأسرة من عمل المرأة العازبة خارج البيت.

ويتبين مما سبق أن التعليم والعوامل الثقافية والتحضر من أكثر العوامل أهمية في التأثير على مدى استعداد الإناث العازبات لدخول سوق العمل وبالتالي في مستوى مشاركتهن في القوى العاملة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً: الدوال اللوجستية المقدّرة لإجمالي الإناث:

يبين الجدول رقم (١٣) الدالة اللوجستية المقدّرة لمشاركة إجمالي الإناث في القوى العاملة، والتي توضح التأثير النسبي لكل متغير من مجموعة المتغيرات المستقلة التي يعتقد بأنها ذات علاقة مع قرار المرأة (العازبة والمتزوجة) الخاص بالمشاركة في القوى العاملة. وقد أظهرت النتائج أن هذه الدالة قد نجحت في تصنيف ٨٢,٥٣٪ من الحالات الكلية (٨٧٠ حالة) تصنيفاً صحيحاً (مشاركة، غير مشاركة). وأنه من بين (٢٤٧) حالة كانت المرأة فيها مشاركة في القوى العاملة، نجحت الدالة في التنبؤ الصحيح في ٦٥,٥٩٪ من الحالات. وكذلك من بين (٦٢٣) حالة كانت المرأة فيها غير مشاركة، نجحت الدالة في التنبؤ الصحيح في ٨٩,٢٥٪ من الحالات.

وقد أظهرت نتائج هذه الدالة أن هناك بعض المتغيرات المستقلة كانت ذات دلالة إحصائية مرتفعة بدرجة معنوية ١٪، مثل: المستوى التعليمي العالي، الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة)، الحالة الزواجية، موقف رب الأسرة من عمل المرأة في القطاع الخاص. وكان هناك بعض المتغيرات ذات دلالة إحصائية على مستوى ٥٪، مثل: متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة، المستوى التعليمي الثانوي، الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة)، مكان الإقامة، وموقف رب الأسرة من عمل المرأة خارج البيت والفهم الخاص بالدين لرب الأسرة تجاه عمل المرأة. وهناك متغير كان ذو دلالة احصائية على مستوى ١٠٪ وهو حيازة المسكن. أما باقي المتغيرات فلم تكن ذات معنوية إحصائية في التأثير، وهي: المستوى التعليمي الابتدائي أو الإعدادي، الفئة العمرية (٣٥-٤٤ سنة)، الهجرة، حالة النشاط الاقتصادي.

ويبين الجدول رقم (١٤) الدالة اللوجستية المقدّرة للإستعداد للمشاركة في القوى العاملة لإجمالي الإناث، والتي توضح التأثير النسبي لكل متغير من مجموعة المتغيرات المستقلة التي يعتقد بأنها تؤثر في قرار المرأة الخاص بالرغبة والاستعداد للمشاركة في القوى العاملة. وقد أظهرت النتائج أن هذه الدالة قد نجحت في تصنيف ٦٨,٥١٪ من الحالات الكلية (٨٧٠ حالة) تصنيفاً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صحيحاً (مستعدة للمشاركة، غير مستعدة للمشاركة). وأنه من بين (٤٧٨) حالة كانت المرأة فيها مستعدة للمشاركة في القوى العاملة نجحت الدالة في التنبؤ الصحيح في ٧٢,٨٠٪ من الحالات. وكذلك من بين (٣٩٢) حالة كانت المرأة فيها غير مستعدة للمشاركة نجحت الدالة في التنبؤ الصحيح في ٦٣,٢٧٪ من الحالات. وقد أظهرت النتائج في هذه الدالة كذلك أن هناك بعض المتغيرات المستقلة كانت ذات دلالة إحصائية مرتفعة بدرجة معنوية ١٪، مثل: المستويات التعليمية المختلفة، الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة)، الحالة الزواجية، موقف رب الأسرة من عمل المرأة خارج البيت، والفهم الخاص بالدين لرب الأسرة تجاه عمل المرأة، وكانت بعض المتغيرات ذات دلالة إحصائية على مستوى ٥٪، مثل: متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة، الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة). وهناك بعض المتغيرات التي كانت ذات دلالة احصائية في التأثير على مستوى ١٠٪، مثل: الفئة العمرية (٣٥-٤٤ سنة)، ومكان الإقامة. أما باقي المتغيرات فلم تكن ذات دلالة إحصائية تذكر، وهي: الهجرة، حيازة المسكن، وموقف رب الأسرة من عمل المرأة في القطاع الخاص.

ويظهر بشكل عام مما سبق أن نسب التنبؤ في الدوال الخاصة بإجمالي الإناث كانت عالية، مما يزيد كذلك من فعالية الإعتماد على نتائج تلك الدوال.

وعند النظر إلى تأثير كل متغير مستقل على مشاركة المرأة في القوى العاملة وعلى استعدادها للمشاركة كما يظهر من الجدولين (١٣) و(١٤) يتبين لنا ما يلي:

- يرتبط متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة بعلاقة عكسية مع مشاركة المرأة في القوى العاملة ومع استعدادها للمشاركة، أي تقل احتمالية مشاركة المرأة واحتمالية استعدادها للمشاركة بازدياد متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة، وهذه نتيجة متوقعة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- يبرز المستوى التعليمي وكما هو الحال في الحالات السابقة ليكون من أقوى العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة في القوى العاملة وفي استعدادها للمشاركة في القوى العاملة، حيث نجد أن نسبة الترجيح في أن تكون المرأة مشاركة أو مستعدة للمشاركة تزداد كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة، وتصل أقصاها عند الإناث في المستويات التعليمية العالية، حيث تزداد نسبة الترجيح في أن تكون المرأة مشاركة بمقدار ١٥,٤٩ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ١٩,١١ مرة في حالة أن تكون من حملة مؤهلات التعليم العالي مقارنة مع المرأة غير المتعلمة.
- تزداد احتمالية مشاركة المرأة في القوى العاملة في الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة). يلي ذلك في الفئة العمرية (١٥-٢٤سنة) ثم في الفئة العمرية (٣٥-٤٤ سنة) وذلك مقارنة مع الإناث في الفئة العمرية (٤٥-٦٤ سنة). حيث يتبين أن نسبة الترجيح في أن تكون المرأة مشاركة في القوى العاملة تزداد بمقدار ٥,٦٤ مرة إذا كانت من الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة)، وبمقدار ٣,٧٨ مرة إذا كانت في الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) وبمقدار ١,٨٦ مرة إذا كانت في الفئة العمرية (٣٥-٤٤ سنة) وذلك مقارنة مع الإناث في الفئة العمرية (٤٥-٦٤ سنة).

ولكن يتبين أن احتمالية أن تكون المرأة مستعدة للمشاركة في القوى العاملة تنخفض بإرتفاع مستوى الفئة العمرية. حيث تصل نسبة الترجيح في أن تكون المرأة مستعدة للمشاركة أكبر ما يمكن في الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة)، ثم تبدأ بعد ذلك بالإنخفاض التدريجي.

- يظهر متغير الحالة الزواجية في الدرجة الثانية بعد المستوى التعليمي العالي من حيث الأهمية في تأثيره على مشاركة المرأة في القوى العاملة وعلى استعدادها للمشاركة. أي تزداد احتمالية مشاركة المرأة واستعدادها للمشاركة بشكل كبير في صفوف العازبات مقارنة مع المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج، وهذا يتماشى مع توقعات الدراسة. حيث تزداد نسبة الترجيح في أن تكون المرأة مشاركة بمقدار ٨,٨٥ مرة وفي أن تكون

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مستعدة للمشاركة بمقدار ١٠,٢٨ مرة في حالة أن تكون المرأة من فئة العازبات.

- أظهر متغير مكان الإقامة تأثير ضعيف على مشاركة المرأة وتأثير أقوى قليلاً على استعدادها للمشاركة. حيث تزداد نسبة الترجيح في أن تكون المرأة مشاركة بمقدار ١,١٥ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ١,٣٥ مرة في حالة أن تكون من المناطق الحضرية.
- لقد تبين وكما هو الحال في حالة الإناث المتزوجات أن احتمالية مشاركة المرأة في القوى العاملة تقل إذا كانت من أسرة مهاجرة، وتزداد احتمالية أن تكون المرأة مستعدة للمشاركة في القوى العاملة إذا كانت من أسرة مهاجرة، مع العلم أن هذا العامل لم يكن ذو دلالة احصائية في الحالتين. ويمكن تفسير عدم سلوك هذا العامل بالإتجاه المتوقع في تأثيره على مشاركة المرأة وكما فسر في حالة الإناث المتزوجات إلى أن معظم الأسر المهاجرة لم يكن الدافع الاقتصادي هو المحرك الرئيسي لهجرتها.
- لقد ظهر متغير حيازة المسكن ليؤثر بالإتجاه المتوقع منه وبدلالة إحصائية مقبولة في مشاركة المرأة وفي استعدادها للمشاركة. حيث تزداد نسبة الترجيح في أن تكون المرأة مشاركة بمقدار ١,٤٣ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ١,٤٥ مرة في حالة أن تكون من أسرة مستأجرة.
- ما زال المتغير الذي يعكس تأثير معدل البطالة على مشاركة المرأة في القوى العاملة وكما هو الحال في حالة الإناث العازبات يظهر بدون معنوية احصائية في التأثير بالرغم من أنه كان يؤثر في الإتجاه المتوقع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٥-١٣)

الدالة اللوجستية المقدّرة للمشاركة في القوى العاملة/إجمالي الإناث

المتغيرات المستقلة		معامل الانحدار/بيتا (β)	قيمة الدالة الأسية للمعامل (e^{β})	معنوية المعامل
الثابت	Constant	٠,٦٣٧	-	٠,٥٥١
متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة	I	٠,٠٠٢-	٠,٩٩٨	٠,٠٢٢
المستوى التعليمي:				
- ابتدائي أو إعدادي	ED2	٠,٦٨	١,٩٧	٠,١٦٥
- ثانوي	ED3	١,٩٨	٧,٢٤	٠,٠٥١
- عالي (دبلوم متوسط فأعلى)	ED4	٢,٧٤	١٥,٤٩	٠,٠٠٣
العمر:				
- الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة)	AGE1	١,٣٣	٣,٧٨	٠,٠٣٦
- الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة)	AGE2	١,٧٣	٥,٦٤	٠,٠١٤
- الفئة العمرية (٣٥-٤٤ سنة)	AGE3	٠,٦٢	١,٨٦	٠,١٩٧
الحالة الزواجية (عازبة=١)	MST	٢,١٨	٨,٨٥	٠,٠٠٧
مكان الإقامة (حضر=١)	RES	٠,١٤	١,١٥	٠,٠٤٧
الهجرة (من أسرة مهاجرة=١)	MIG	٠,١٣-	٠,٨٨	٠,٤٢٦
حيازة المسكن (من أسرة مستأجرة=١)	H	٠,٣٦	١,٤٣	٠,١٠١
حالة النشاط الإقتصادي (مراكز محافظات=١)	UR	٠,١١	١,١٢	٠,٢٦٣
العوامل الثقافية (مواقف واتجاهات رب الأسرة):				
- الموقف من عمل المرأة خارج البيت (إيجابي=١)	CUL1	٠,٥٥	١,٧٣	٠,٠٣٥
- الموقف من عمل المرأة في القطاع الخاص (إيجابي =١)	CUL4	٠,٢٠	١,٢٢	٠,٠١١
- الفهم الخاص بالدين تجاه عمل المرأة (يتوافق=١)	CUL5	٠,٤٦	١,٥٨	٠,٠١٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٥-١٤)

الدالة اللوجستية المقدّرة للإستعداد للمشاركة في القوى العاملة/إجمالي الإناث

المتغيرات المستقلة		معامل الانحدار/بيتا (β)	قيمة الدالة الأسية للمعامل (e^{β})	معنوية المعامل
الثابت	Constant	-٠,٩٢١	-	٠,١٧٧
متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة	I	-٠,٠٠١	٠,٩٩٩	٠,٠٤٠
المستوى التعليمي:				
- ابتدائي أو إعدادي	ED2	١,١٤	٣,١٣	٠,٠٠٦
- ثانوي	ED3	٢,٢٩	٩,٨٧	٠,٠١٠
- عالي (دبلوم متوسط فأعلى)	ED4	٢,٩٥	١٩,١١	٠,٠٠٢
العمر:				
- الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة)	AGE1	٢,١٥	٨,٥٨	٠,٠٣١
- الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة)	AGE2	١,٨١	٦,١١	٠,٠٠٢
- الفئة العمرية (٣٥-٤٤ سنة)	AGE3	٠,٧١	٢,٠٣	٠,٠٧٦
الحالة الزواجية (عازبة=١)	MST	٢,٣٣	١٠,٢٨	٠,٠٠٤
مكان الإقامة (حضر=١)	RES	٠,٣٠	١,٣٥	٠,٠٦٢
الهجرة (من أسرة مهاجرة=١)	MIG	٠,٠٩	١,٠٩	٠,٣٧٥
حيازة المسكن (من أسرة مستأجرة=١)	H	٠,٣٧	١,٤٥	٠,٦٤٢
العوامل الثقافية (مواقف واتجاهات رب الأسرة):				
- الموقف من عمل المرأة خارج البيت (إيجابي=١)	CUL1	٠,٦٦	١,٩٣	٠,٠٠١
- الموقف من عمل المرأة في القطاع الخاص (إيجابي=١)	CUL4	٠,٨٣	٢,٢٩	٠,٢٩٢
- الفهم الخاص بالدين تجاه عمل المرأة (يتوافق=١)	CUL5	٠,٧٣	٢,٠٨	٠,٠١٤

- وأخيراً يتّبين أن مجموعة العوامل الثقافية تؤثر بمعنوية إحصائية عالية وبالإتجاه المتوقع في مشاركة المرأة في القوى العاملة وفي استعدادها للمشاركة. حيث دلّت النتائج في الدالتين على أنه تزداد نسبة الترجيح في أن تكون المرأة مشاركة في القوى العاملة بمقدار ١,٧٣ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ١,٩٣ مرة في حالة أن يكون موقف رب الأسرة من عمل المرأة خارج البيت إيجابي. وتزداد كذلك نسبة الترجيح في أن تكون المرأة مشاركة بمقدار ١,٢٢ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ٢,٢٩ مرة إذا كان موقف رب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأسرة من عمل المرأة في القطاع الخاص إيجابي. ونجد أيضاً أنه تزداد نسبة الترجيح في أ ن تكون المرأة مشاركة بمقدار ١,٥٨ مرة وفي أن تكون مستعدة للمشاركة بمقدار ٢,٠٨ مرة في حالة أن يكون الفهم الخاص بالدين لرب الأسرة يتوافق مع فكرة عمل المرأة.

ويتضح كذلك بأن تأثير معظم المتغيرات المستقلة كان أكبر على استعداد المرأة للمشاركة مقارنة مع تأثيرها على مشاركة المرأة في القوى العاملة باستثناء متغير متوسط الدخل المتاح للفرد في الأسرة والذي انخفض حجم تأثيره على احتمالية استعداد المرأة للمشاركة مقارنة مع تأثيره على احتمالية مشاركتها الفعلية في القوى العاملة.

وخلاصة القول أن هناك مجموعة من العوامل الأساسية ذات تأثير مباشر وكبير في مدى استعداد المرأة للمشاركة في القوى العاملة، وبالتالي في مستوى مشاركتها الفعلية في القوى العاملة، ويمكن إجمالها بالتعليم والحالة الزواجية والعوامل الاقتصادية (التي تعكس مدى الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها الأسرة) والعوامل الثقافية والتحضر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل السادس
النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- بالرغم من التطور الملموس في معدل مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة (حيث وصل في عام ١٩٩٧ إلى ٨,٢٪ مقارنة مع ٢,٩٪ عام ١٩٧٩) إلاّ أنه ما زال متدنياً مقارنة مع الذكور (حيث وصل إلى ٣٩,٧٪ عام ١٩٩٧) ومع الإناث خارج الأردن. وذلك بالرغم من إزدياد نسبة الإناث في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) من إجمالي السكان الإناث من ٤٦,٥٥٪ عام ١٩٧٩ إلى ٥٤,٤٦٪ في عام ١٩٩٧. وكذلك إزدياد نسبة الإناث اللواتي يحملن المؤهلات العلمية على إختلاف مستوياتها من إجمالي السكان الإناث (١٥ سنة فأكثر) من ٤١,٠٠٪ عام ١٩٧٩ إلى ٧١,٧٦٪ في عام ١٩٩٤.

٢- ما زالت تتركز معظم القوى العاملة الأنثوية (حوالي ٥٤,٥٪ في عام ١٩٩٧) في قطاع الخدمات الإجتماعية والإدارة العامة، برغم إنخفاض نسبتها في هذا القطاع مقارنة مع عام ١٩٨٣. وذلك لحساب نموها في قطاعات الإنتاج السلعي، حيث إزدادت نسبة القوى العاملة الأنثوية فيها من ٩,٥٣٪ عام ١٩٨٣ إلى ١٤,١٤٪ عام ١٩٩٧.

٣- وكما هو الحال في إجمالي القوى العاملة الأنثوية، إزدادت نسبة المشتغلات في القطاع الخاص على حساب نسبة المشتغلات في القطاع الحكومي والتي إنخفضت من ٦٥,٩٪ عام ١٩٧٩ لتصل إلى ٤٨,٦٩٪ في عام ١٩٩٧.

٤- حصل تطور نوعي مهني في نسب مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة، حيث إزدادت نسبة المتخصصات والفنيات من إجمالي القوى العاملة الأنثوية من ٤١,٣٤٪ عام ١٩٨٣ إلى ٤٨,٣٥٪ في عام ١٩٩٧. وكذلك الأمر بالنسبة للمشتغلات، حيث إزدادت نسبة المشتغلات من هذه الفئة من ٥٣,٥٦٪ إلى ٥٩,٦٢٪ على الترتيب لنفس الأعوام.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٥- في الوقت الذي ما زالت تتركز فيه معظم القوى العاملة الأردنية تحت بند "بدون تخصص" وفقاً للتصنيف الدولي للتخصصات العلمية (حيث كانت هذه الفئة تشكل ٦٩,٦٦٪ عام ١٩٩٧)، نجد أن هذه الفئة من القوى العاملة الأنثوية لم تتجاوز ٣٥,٤٩٪ من إجمالي القوى العاملة الأنثوية في عام ١٩٩٧.

٦- يعاني جانب الطلب على القوى العاملة الأنثوية في سوق العمل الأردني من قصور في هذا المجال، حيث ما زالت نسبة البطالة بين الإناث مرتفعة ٢٨,٤٩٪ مقارنة مع الذكور ١١,٧٪ وذلك في عام ١٩٩٧، وخاصة للإناث المتعطلات من حملة المؤهلات التعليمية العالية (دبلوم متوسط فأعلى)، حيث ازدادت نسبتهن من إجمالي المتعطلات من ٢٥,٢٨٪ عام/١٩٨٣ إلى ٦٣,٨٤٪ في عام ١٩٩٧.

٧- انخفضت نسبة الأميات من الإناث غير النشيطات اقتصادياً من ٤٢,٨٢٪ إلى ٢١,٥٣٪ بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٧. وذلك بالرغم من أن نسبة الإناث غير النشيطات اقتصادياً من إجمالي الإناث في سن العمل ما زالت مرتفعة.

٨- أظهرت نتائج دراسة العينة التي سحبت من إقليم الشمال في الأردن أن نسبة كبيرة من النساء أبدت أن أسباب عدم رغبتها في العمل أو في البحث عنه تتركز في وجود الأطفال وفي العادات والتقاليد وعدم وجود التأهيل العلمي والمهني.

٩- تبين كذلك من نتائج دراسة العينة أن نسبة الإناث غير المشاركات في القوى العاملة اللواتي يرغبن ويحاولن الحصول على فرصة عمل إذا توافرت فرص عمل مناسبة من حيث الأجر والموقع وطبيعة العمل، قد بلغت حوالي ٣٨,٧٤٪ من إجمالي الإناث غير المشاركات في القوى العاملة (بإستثناء الطالبات والعاجزات).

١٠- أبدت نتائج الدراسة أن هنالك نسبة كبيرة من النساء تمارس نشاطات إنتاجية لغايات الإستهلاك الذاتي للأسرة والتي توفر كثيراً في ميزانية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأسرة، حيث بلغت نسبتهن حوالي ٣١,٤٩٪ من إجمالي الزوجات في العينة. وأبدت النتائج كذلك أن هناك ما نسبته ٩,٣١٪ من إجمالي الزوجات غير المشاركات في القوى العاملة في العينة يمارسن نشاطات إنتاجية مدرّة للدخل بهدف زيادة دخل الأسرة، وتبين أن نسبة مساهمة هذه الأنشطة في إجمالي دخل الأسرة كانت بالمتوسط حوالي ١٨,٢٥٪. وبلغت كذلك نسبة الزوجات اللواتي يساعدن في مشاريع أسرهن الموسمية حوالي ٥٧,٦٩٪ من إجمالي الزوجات اللواتي لدى أسرهن مثل هذه المشاريع. مع التنويه إلى أن المؤشرات السابقة عادة ما تغفل من قبل الإحصاءات الرسمية.

١١- أبدت حوالي ٢١٪ من الزوجات غير المشاركات في القوى العاملة رغبتهن في إقامة مشاريع إنتاجية صغيرة إذا توفر لذلك التمويل اللازم.

١٢- بينت نتائج التحليل القياسي أنه كان للضغوط الاقتصادية التي تعاني منها الأسرة، والمتمثلة بإنخفاض متوسط الدخل المتاح للفرد فيها وعدم حيازتها للمسكن الذي تقطنه، أثر إيجابي في كل من مشاركة المرأة الفعلية في القوى العاملة وفي إستعدادها للمشاركة وذلك لجميع فئات الإناث.

١٣- كان الإختلاف في المستوى التعليمي بين الإناث الأردنيات من أكبر العوامل المفسرة للتفاوت في مستويات مشاركتهن وإستعدادهن للمشاركة في القوى العاملة، حيث تبين أن التعليم من أقوى العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة وفي إستعدادها للمشاركة.

١٤- تبين أن هنالك أثراً سلبياً لكل من حجم الأسرة ووجود الأطفال بالنسبة للنساء المتزوجات على مشاركتهن وعلى إستعدادهن للمشاركة في القوى العاملة، وكان تأثير هذان العاملان أكبر على الإستعداد للمشاركة منه على المشاركة. بينما كان لتوفر بديل ينوب عن المرأة للقيام بالواجبات المنزلية الإعتيادية أثر إيجابي على مشاركة المتزوجات وفي إستعدادهن للمشاركة.

١٥- تبين وجود إختلافات في تأثير متغير العمرعلى كل من مشاركة المرأة في القوى العاملة وعلى إستعدادها للمشاركة، حيث أظهرت نتائج التحليل أن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

احتمالية إستعداد المرأة للمشاركة تكون الأكبر في الفئة العمرية الأولى (١٥-٢٤ سنة). بينما كانت احتمالية مشاركة المرأة الفعلية أكبر ما يمكن في الفئة العمرية الثانية (٢٥-٣٤ سنة).

١٦- أظهرت نتائج التحليل كذلك أن احتمالية مشاركة المرأة الحضرية وإستعدادها للمشاركة في القوى العاملة أكبر مقارنة مع المرأة الريفية، مع التنويه بأن احتمالية الإستعداد للمشاركة جاءت أكبر للمرأة الحضرية من احتمالية مشاركتها الفعلية.

١٧- أظهر متغير "الحالة الزواجية" أثراً قوياً ذا دلالة إحصائية في تفسير التفاوت الكبير في المشاركة الفعلية وفي الإستعداد للمشاركة بين فئتي الإناث العازبات والمتزوجات.

١٨- تبين أن لحالة النشاط الاقتصادي أثراً في مشاركة المرأة المتزوجة تحديداً، حيث تبين أن احتمالية مشاركتها في القوى العاملة في مراكز المحافظات كانت أكبر مقارنة بمثيلاتها في المواقع الأخرى.

١٩- أظهرت مجموعة المؤشرات الثقافية (التي شملتها الدراسة وعبرت عن مواقف وإتجاهات أرباب الأسر تجاه عمل المرأة) أثراً إيجابياً في حالة توافقها على مشاركة الإناث وعلى إستعدادهن للمشاركة في القوى العاملة، وكان تأثيرها أكبر في حالة الإستعداد للمشاركة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: التوصيات

بعد أن تم استعراض نتائج الدراسة، فأنها توصي بما يلي:

١- العمل على توجيه تعليم الإناث كما هو بالنسبة للذكور نحو التخصصات التي تتواءم ومتطلبات سوق العمل الأردني، بما في ذلك التوجه نحو التعليم المهني، ويتطلب ذلك توعية الإناث لحاجات سوق العمل.

٢- ضرورة التركيز على ربط التدريب المهني للإناث بما يتلائم مع إحتياجات سوق العمل المستقبلية والطبيعة الفسيولوجية لهن، وخاصة في ظل إتجاه الاقتصاد الأردني نحو التخاصية. والتركيز على إعادة تأهيل المتعطلات والداخلات الجدد لسوق العمل لتسهيل حصولهن على فرص عمل.

٣- الحاجة إلى توفير التمويل اللازم لمشاريع إنتاجية صغيرة مدّرة للدخل للإناث الراغبات بذلك، وضرورة قيام المؤسسات الإقراضية المتخصصة بتشجيع المرأة في إنشاء مشاريع وأعمال خاصة بها.

٤- ضرورة تبني الحكومة إقامة تجمعات لمشاريع إنتاجية مكثفة لقوة العمل النسائية في المناطق الريفية، وذلك بعد توفير التأهيل والتدريب المناسب لهن، مع التركيز على أنواع الإنتاج التي يسهل تسويقها وتعود بالنفع المادي على الإناث وعلى أسرهن.

٥- تكثيف الجهود الإعلامية التي تشجع مشاركة المرأة الاقتصادية وتقبل المجتمع لذلك. وتوعية المرأة لإمكانية وكيفية ممارسة بعض النشاطات الإنتاجية ضمن نطاق الأسرة التي تدعم دخل الأسرة. وكذلك الأمر التركيز على الجهود الإعلامية في مجال تنظيم الأسرة وما يرتبط بذلك من مباعدة بين فترات الحمل والحجم الأمثل للأسرة، الأمر الذي يسهل مشاركة المرأة في القوى العاملة ويحد من تسربها المبكر والكبير من سوق العمل.

٦- الزام مؤسسات القطاع الخاص المشغلة للإناث على تقديم التسهيلات والخدمات المساندة التي يقدم بعضها للمرأة المشتغلة في القطاع العام. وخاصة فيما يتعلق بإجازات الأمومة والطفولة مدفوعة الأجر وضمان العودة للعمل بعد الإنجاب وتوفير دور الحضانات اللازمة لرعاية الأطفال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرضع من أبناء المشتغلات. وكذلك الأمر التأكيد على ضرورة إلتزام مؤسسات القطاع الخاص بقانون العمل فيما يتعلق بحجم ساعات العمل اليومية للإناث تحديداً.

٧- ضرورة قيام الجهات المختصة بإعداد مسوحات خاصة تستهدف في الأساس محاولة قياس النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المرأة على نطاق الأسرة، وذلك لإبراز الحجم الفعلي لمساهمة المرأة الاقتصادية على مستوى الأسرة والمجتمع.

٨- ضرورة الإطلاع على تجارب الدول التي تتشابه في ظروفها الاجتماعية والاقتصادية مع الأردن والتي تتميز بإرتفاع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، بحيث يتم الإفادة من بعض سياساتها المناسبة للواقع الأردني.

٩- وتوصي الدراسة أخيراً بضرورة توفير الدعم المادي والبشري اللازمين لإجراء دراسات تفصيلية ومعمقة حول معوقات مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي بشكل عام وفي مجمل القطاعات الاقتصادية كل على حدا. مع التركيز على مشاركتها في القطاع الخاص، وذلك للخروج بتصورات واقعية لزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة.

ونسأل الله العلي القدير أن لا يؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

ابراهيم، عيسى وآخرون، **دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني**، الجزء الأول، الجمعية العلمية الملكية، عمان، الأردن ١٩٨٩.

ابراهيم، عيسى وآخرون، **دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني**، الجزء الثالث، الجمعية العلمية الملكية، عمان، الأردن، ١٩٨٩.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٧**، أيلول ١٩٩٧.

بله، فكتور وآخرون، **مؤشرات التعليم العام في الأردن (١٩٨٩-١٩٩٢)**، المركز الوطني للبحث والتطوير التربوي، عمان، آب ١٩٩٤.

البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥**، واشنطن، ١٩٩٥.

بني عيسى، محمد، **الطلب على التعليم العالي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٩٥.

بني هاني، عبد الرزاق، "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الأردنية في محافظة اربد (١٩٩١)"، **مجلة أبحاث اليرموك**، العدد (٣)، المجلد (٩)، ١٩٩٣، ص ص٩-٤٧.

بني هاني، عبد الرزاق، "المظاهر الاجتماعية والاقتصادية للتعليم ما قبل الجامعي (١٩٦٨-١٩٨٨): دراسة قياسية"، **مجلة أبحاث اليرموك**، العدد (٤)، المجلد (٦)، ١٩٩٠، ص ص٩-٣٤.

التكريتي، نادية وأبو عمرة، بسام، **محددات مشاركة المرأة الأردنية في النشاط الاقتصادي**، وزارة التخطيط، مديرية التنمية البشرية، ديسمبر ١٩٩٤.

جويحان، ماجدة، **تقصي الأسباب وراء عدم عمل المرأة الأردنية المؤهلة للعمل خارج المنزل**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٤.

الحايك، زين، **المرأة والتنمية: دور الحكومة نحو النهوض بأوضاع المرأة في المجتمع الأردني**، وزارة التخطيط، عمان، ١٩٩٨.

خصاونة، صالح، "واقع سوق العمل الأردني"، **مجلة العمل**، العدد (٣٦)، عمان، ١٩٨٦.

دائرة الإحصاءات العامة، **التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٤**، عمان، الأردن.

دائرة الإحصاءات العامة، **دراسة الاستخدام في المؤسسات التي يعمل بكل منها ٥ أشخاص أو أكثر للسنوات ١٩٧٩، ١٩٩٦**، عمان.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

دائرة الإحصاءات العامة، **مسح الصحة والتغذية والقوى البشرية والفقر لعام ١٩٨٧**.

دائرة الإحصاءات العامة، **مسح العمالة والبطالة والعائدين والفقر** لعام ١٩٩١.

دائرة الإحصاءات العامة، **مسح العمالة والبطالة** لعام ١٩٩٧.

دائرة الإحصاءات العامة، **مسح القوى البشرية** (١٩٨٢-١٩٨٣)، مجلد (١)، نتائج الجولة الأولى، عمان، الأردن.

دائرة الإحصاءات العامة، **المسح المصاحب للتعداد العام للسكان والمساكن** ١٩٩٤، عمان، الأردن.

دائرة الإحصاءات العامة، **نتائج التعداد العام للمساكن والسكان لعام ١٩٧٩**، الضفة الشرقية، مجلد (٢)، عمان، الأردن.

دائرة الإحصاءات العامة، **النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٧**، العدد (٤٨)، عمان، الأردن.

زيتون، محيّا، **نحو قياس مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي**، في: نبيل خوري وأمل الفرحان. "المرأة والاستخدام والتنمية في العالم العربي"، الهيئة العربية للمرأة والتنمية ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، عمان، ١٩٩٢.

سعيد، أنور وآخرون، **مواءمة مخرجات النظام التعليمي مع إحتياجات سوق العمل وبما يخدم غايات التوسع في القاعدة الإنتاجية**، وزارة التخطيط، عمان، الأردن، ١٩٩٥.

السماك، محمد، **الموارد واقتصادياتها**، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٧٩.

شتيوي، موسى ووريكات، عايد والعموش، أحمد، **اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو عمل المرأة**، وزارة التخطيط، مديرية التنمية البشرية، عمان، ١٩٩٥.

شخاترة، حسين، **المرأة الأردنية: حقائق وأرقام**، نادي صاحبات الأعمال والمهن، عمان، الأردن، ١٩٩٢.

شخاترة، حسين، **واقع المرأة الأردنية في الصناعة والنظرة المستقبلية لها**، وزارة التخطيط، الأردن، ١٩٩٣.

شرايحة، وديع، **استراتيجية ادماج المرأة في التنمية الوطنية في الأردن**، في: نبيل خوري وأحمد الأحمد، "**المرأة في سوق العمل الأردني**"، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

طاهر، فريد بشير، **اقتصاديات العمل**، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٤.

الطحاوي، منى، **اقتصاديات العمل**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٥.

الطلافحة، حسين، "عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن"، **مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد (٤)، المجلد (٩)، ١٩٩٣، ص ص٢٧١-٣٠٧.

عبد العالي، مليكة، **تاثير العوامل الديموغرافية والاقتصادية في عمل المرأة السورية خلال الفترة (١٩٦١-١٩٨١)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا، ١٩٨٩.

عرب، عاصم بن طاهر، **اقتصاديات العمل - نظرية عامة**، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٤.

العكل، محمد وشخاترة، حسين، **احلال العمالة الوافدة بعمالة أردنية**، وزارة التخطيط، عمان، ١٩٩٥.

العلي، عادل، **اقتصاديات العمل**، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠.

عميرة، محمد وآخرون، **البطالة في الأردن: أبعاد وتوقعات**، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٩٢.

عميرة، محمد، **سوق العمل والبطالة في الأردن**، في: نبيل خوزي وأحمد الأحمد، **هياكل القوى البشرية في سوق العمل الأردني**، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٩١.

عميرة، محمد، **القوى العاملة الأردنية ودورها في التنمية الاقتصادية**، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٥.

عميرة، محمد، **معوقات التوسع في تشغيل المرأة في القطاع الخاص في الأردن**، الجمعية العلمية الملكية، مركز الدراسات الدولية، عمان، ١٩٩٣.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا ١٩٩٥**، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٧.

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، **الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن**، أيلول، ١٩٩٣.

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، **المرأة الأردنية: واقع وتطلعات**، التقرير الوطني الأردني، المؤتمر الدولي الرابع للمرأة، بكين، أيلول ١٩٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مصاروة، عيسى، **العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي للمرأة الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٨٢.

وزارة التخطيط، **الخطة الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٣-١٩٩٧)**، عمان، الأردن.

وزارة التربية والتعليم، **التقرير الاحصائي التربوي السنوي للأعوام (١٩٧٩-١٩٨٠) و(١٩٩٥-١٩٩٦)**، عمان، الأردن.

وزارة التعليم العالي، **التقرير الاحصائي السنوي عن التعليم العالي في الأردن ١٩٩٦**، عمان، الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Addison, John and Stanley Siebert, "***The Market for Labor: An Analytical Treatment***", Coodyear Publishing Co., California, 1979.

Aldrich, John H. and Nelson, Forrest D., "***Linear Porbability, Logit and Probit Models***", Sage Publication, U.S.A, 1984.

Ali, M. I. T and Mustafa, Suha and Khouri, Lama, "***Study for Expansion of Female Employment in Jordan,***", Royal Scientific Society, Economic Research Center, Amman-Jordan, 1990

Al-Quadsi, Sulyman, "***Labor participation of Arab Women: Estimates of the Fertility to Labor Supply Link***", Economic Research Forum, Working Paper Series, No. 9622, 1995.

Amerah M. and Sahawneh F., and (Others), "***Employment Opportunities For Women in the Jordanian Labour Market 1990***", Ministry of Planning, Manpower Division, Amman- Jordan, March, 1992.

Angrist, Joshau, D. and Evans, William, N., "Children And Their Parents' Labor Supply: Evidence From Exogeneous Variation in Family Size", ***The American Economic Review***, Vol. 88, No. 3, 1998.

Anker, Richard, "Female Labour Force Participation In Developing Countries: Acritique of Current Definitions and Data Collection Methods", ***International Labour Review***, Vol. 122, No. 6, Nov-Dec., 1983.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Becker, Gary, "The Theory of Allocation of Time", ***Economic Journal***, Vol. 75, No. 229, Sep. 1965.

Behrman, Jere R. and Wolfe Barbara L., "Labour Force Participation and Earnings Determinants for Women in the Special Conditions of Development Countries", ***Journal of Development Economics***, Vol. 15, 16, No. 1, 2, 3, 1984, PP 259-288.

Bellante, Don and Jackson, Mark, "***Labor Economics: Choice in Labour Economics***", 2nd. edition, McGraw Hill, New York, 1983.

Cain, Glen, "***The Labor Force***", Central Training Press, Washington D.C.

Ehrenberg, Ronald G. and Smith, Robert S., "***Modern Labour Economics***", 4th edition, Harber Collins Publishers Inc., New York, 1991.

Elizaga, Juan C., "***The Participation of Woman in the Labour Force of Latin America: Fertility and Other Factors***", In: "***Woman Workers and Society***", ILO, Geneva, 1976, PP. 129-148.

Fallon, Petter and Verry, Donald, "***The Economics of Labor Markets***", Heritage Publishers, New Delhi, 1989.

Freeman, Richard B., "***Labor Economics***", 2nd edition, Prentice-Hall Inc., New Jersey, 1979.

Hamermesh, Daniel S. and Rees, Albert, "***The Economics of Work and Pay***", 3rd edition, Harper and Row Publishers, New York, 1984.

McConnell, Campbell, R., and Brue, Stanely L., "***Contemporary Labor Economics***", 4th edition, McGraw Hill Inc., Singapore, 1995.

Miller, Barbara D., "Female Labor Participation and Female Seclusion in Rural India: A Regional View", ***Economic Development and Cultural Change***, Vol. 30, No. 4, Jully, 1982, PP. 777-794.

Mincer, Jacob, "***Labor Force Participation of Married Women***" In Mincer Jacob, "***Studies in Labor Supply***", Collected Essays of Jacob Mincer, Volume 2, Edwar Elagar Publishing Co., England, 1993.

Mujahed, G.B.S., "***Female Labor Force in Jordan***", In: J. Abu Naser, N. Khoury, H. Azzam, "***Women Employment and Development in the Arab World***", ILO, Berlin, 1985, PP 103-131.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

Shakatreh, H., "*The Determinants of Female Labor Force Participation in Jordan*", Unpublished Ph.D. Dissertation, The University of Michigan, U.S.A., 1990.

Standing, Guy and Shaheen, Glen, "*Labor Force Participation in Low-Income Countries*":, International Labor Office, Geneva, 1978.

Sweet, James A., "*Women in the Labor Force*", Seminar Press, New York, London, 1973.

United Nations, "*Arab Women in Manufacturing Industries*", New York, Studies on Women and development, No. 19, 1995.

Van Der Gang, Jacques and Vijverbery, Wim, "Wage Determinants in Cote d'Ivoire: Experience, Gerdentials, and Human Capital",*Economic Development and Cultural Change*, Vol. 38, No. 2, 1990, PP. 371-382.

Waddoups, C. Jeffery, "Female Labor Supply: Adoption and the Labor Force Participation Decision", *The American Journal of Economics and Sociology*, Vol. 56, Issues 2, April 1997, PP 243-261.

The World Bank, "*World Development Report, 1997*", New York.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

Women's Participation in the Jordanian Labor Force: An Applied Study for the Northen Region of Jordan.

-An Econometric Study-

by

Yasin Mamdouh Faiyad AL-Tarawneh

Supervisor

Dr. Abdulrazaq Bani Hani

© Arabic Digital Library Yarmouk University

Abstract

This study aims at demonstrating the actual nature and the development of the Jordanian women participation in the labor force as well as the structural changes that have occurred in their labor force characteristics. The study also aims at analyzing the factors that have influenced women participation in the labor force and their readiness to participate. Moreover, the study tries to highlight some of the uncounted economic contribution of the Jordanian woman in the economic activity at the level of the family. To achieve its aims, the study used the logistic Regression model to analyse a random sample choosen from the Northen region of Jordan.

The study shows that the average of Jordanian women's participation in the labor force is still low (8.4% in 1997) compared with that of males and that of females in other countries despite the insignificant growth it has achieved during the last decades. The study also shows that although the relative importance of the sector of services and public administration has shrunk in favor of the sectors of industry, trade, restaurants and hotles, it still possesses the largest percentage of the feminine labor force and working women (the percentage of feminine labor force in this sector reached 54.45% and the percentage of working women was 67.32% in 1997).

The study shows that the feminine labor force remained focused in the category of specialists and technicians and that a great development

has occurred in the women educational structure; the percentage of illiteracy has decreased and a great increase in the percentage of higher education qualification has occurred. The study also shows that unemployment rate between women still high (28.5% in 1997).

The study concludes in its analytical part that there is a group of factors that demonstrates a strong influence on Jordanian woman's participation in the labor force and on her readiness to participate. The most prominent factor was the women's educational level which explains a great part of the variation between the categories of women in their level of participation and readiness. The second prominent factor was the marital status and the place of residence (urban/rural). Then some of the factors that reflect the extent of the economic pressures which the family faces. In the case of a married woman, there have been some factors (or limitations) in addition to the above ones which were exemplified by the family structure, i.e., family members; burden of rearing children, (their number and ages) and the substitute or who replaces the women in her home duties. These factors have a clear and a great influence on the level of the woman's participation and her readiness to participate in the labor force.

It was evident that cultural factors (some cultural indicators that reflect the attitudes of family men towards women work) play a great role in influencing the level of woman's participation and her level of readiness to participate in labor force.

The study concludes that there is a great economic contribution of the Jordanian woman at the level of the family but this contribution is uncounted and ignored; the study of the sample reveals that 17.67% of females are considered major labor force in their family projects but their contribution is considered as supplementary. Moreover, there is 31.49% of married women who take part in productive activities to satisfy their families' consumption needs and 9.31% of married women who participate in productive activities to increase their families' income. The percentage of the women income (the income gained from income generating activities within the family) as a proportion of total family income reached average of about 18.25%. It is also revealed that

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(20.09%) of economically inactive married women are willing to set up small productive projects.

Finally the study recommends that it is necessary to direct females education toward the specialization that fulfills the demands of labor market, and also to link vocational training with the future needs of the labor market to follow the specified course of privatization.

The study also recommends that the government should adopt women's productive projects in rural areas as well as supplying women who are willing to have income generating productive projects with the necessary funds.

The study recommends that preparation for special surveys that aim to measure women participation at the level of families in economic activities should be started. In addition, necessary support should be provided to conduct detailed and profound studies about the limitations of female participation in different economic sectors and in economic activity in general and in the private sector in particular.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق الاستبانة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

(استبانة)

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم الاقتصاد

يقوم الباحث بإعداد رسالة ماجستير بعنوان "مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن". وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في مشاركة الإناث في القوى العاملة من خلال دراسة الخصائص العامة للأسرة وبعض الخصائص الفردية، وكذلك تهدف إلى محاولة قياس مدى مساهمة المرأة الاقتصادية.

ويأمل الباحث تعاونكم وتفضلكم بالإجابة على هذا الاستبيان مؤكداً لكم بأن المعلومات المستخلصة من هذه الدراسة سوف تكون لأغراض أكاديمية بحتة.

ولكم وافر الشكر وعظيم التقدير

الباحث

ياسين ممدوح الطروانة

ملاحظة:

-يتكون الاستبيان من جزئين، الأول: الخصائص العامة للأسرة، والثاني: ملحق خاص بالمرأة.

عنوان الأسرة

المحافظة: ( ) اللواء/القضاء: ( )

المدينة/البلدة/القرية: ( ).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

القسم الثاني: المشتغلون والمتعطلون من أفراد الأسرة (ذكور وإناث).

الجدول الثاني: المشتغلون من أفراد الأسرة

ما هو الرقم المتسلسل للفرد كما ورد في الجدول الأول؟	ما هي المهنة الرئيسية للفرد؟ يكتب وصف المهنة بدقة.	القطاع: ١ = عام ٢ = خاص ٣ = أخرى	الحالة العملية للفرد: ١=مستخدم/مستخدمه بأجر ٢ = صاحب/ صاحبة عمل مع وجود مستخدمين آخرين ٣ = صاحب/صاحبة عمل دون وجود مستخدمين آخرين ٤ = يعمل / تعمل لدى الأسرة. ٥ = يعمل دون أجر (متدرب)	هل الفرد مشمول أو مشترك بنظام؟ ١ = التقاعد ٢ = الضمان الاجتماعي ٣ = أخرى	كم عدد سنوات الخبرة في هذه المهنة؟	ما هو معدل عدد ساعات العمل الأسبوعية؟	ما مقدار الدخل الشهري من المهنة بالدينار؟

الجدول الثالث: المتعطلون (الباحثون عن عمل) من أفراد الأسرة

ما هو الرقم المتسلسل للفرد كما ورد في الجدول الأول؟	فقط للمتعطلين الذين سبق لهم العمل: ما هي المهنة الرئيسية السابقة؟ (يكتب وصف المهنة بدقة)	ما هي مدة التعطل الحالية؟ – منذ أن بدأ الفرد في البحث عن عمل ولغاية الآن–		ما هو السبب الرئيسي الذي يحول دون ممارسة الفرد لعمل (وهو الآن يبحث عن عمل ويرغب فيه وقادر عليه)؟ ١ = عدم توافر أي فرصة عمل. ٢ = الأجور المعروضة غير مناسبة ٣= فرص العمل المتاحة لا تتناسب والوضع الاجتماعي ٤ = فرص العمل المتاحة غير مناسبة للتخصص ٥ = ظروف العمل غير مناسبة ٦ = عدم توافر الخبرة المطلوبة ٧ = منافسة العمالة الأجنبية ٨ = أسباب صحية مؤقتة (عارضة) ٩ = أخرى	هل بحث هذا الفرد عن عمل بصورة جدّية خلال الأسبوع السابق؟ ١ = نعم ٢ = لا
		عدد الأشهر	عدد السنوات		

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القسم الثالث: التوجهات الاجتماعية نحو عمل المرأة (مسئلة برأي رب الأسرة)

١- برأيك، أي من الفئات التالية ترى أنه من المقبول أن تعمل خارج البيت؟

١. المرأة المتزوجة. ٢. المرأة العزباء (البنات). ☐

٣. كلاهما. ٤. لا أحد.

٢- برأيك، هل ترى أنه من المقبول أن تعمل الإناث في الشركات والبنوك أو في مزاولة الأعمال التجارية (أو العمل في القطاع الخاص بشكل عام)؟

١. نعم. ٢. إلى حد ما. ٣. لا. ☐

٣- باعتقادك، هل تشجع العادات والتقاليد السائدة الآن في المجتمع عمل المرأة أو البنت؟

١. نعم. ٢. إلى حد ما. ٣. لا. ☐

٤- باعتقادك، هل أن فهمك الخاص للدين يتوافق مع فكرة عمل المرأة أو البنت؟

١. نعم. ٢. إلى حد ما. ٣. لا. ☐

القسم الرابع: معلومات عامة عن الأسرة:

١- ما هو مجموع أفراد الأسرة؟ الذكور: ☐ الإناث: ☐ المجموع: ☐

٢- بالنسبة لديانة الأسرة، هل هي؟ ١. الاسلام. ٢. المسيحية. ☐

٣- هل المسكن؟ ١. ملك. ٢. مستأجر. ٣. بدون مقابل. ☐

٤- ما هو معدّل الدخل الشهري لجميع أفراد الأسرة من جميع المصادر بالدينار؟ ☐

٥- هل يوجد لدى الأسرة أية مصالح أو مشاريع زراعية (محاصيل، أشجار، مواشي، ... الخ) تدار بمساعدة أفراد الأسرة، حتى وأن كانت صغيرة؟

١. نعم يوجد، وهي من المصادر الرئيسية لدخل الأسرة. ٣. نعم يوجد، وذلك للسببين الأول والثاني.

٢. نعم يوجد، وذلك لغايات الاستهلاك الذاتي فقط. ٤. لا يوجد. ☐

٦- هل يوجد لدى الأسرة أية مصالح أو مشاريع أخرى غير زراعية (تجارية، خدمية، صناعية) تدار بمساعدة أفراد الأسرة؟

١. نعم يوجد. ٢. لا يوجد. ☐

٧- إذا كانت الاجابة "نعم" في أحد السؤالين السابقين (٥، ٦) أو كلاهما، هل تساعد الإناث من أفراد الأسرة في أعمال هذه المصالح أو المشاريع؟

١. نعم بشكل منتظم. ٢. نعم بشكل غير منتظم.

٣. أحياناً. ٤. لاتساعد. ☐

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٨- بالنسبة لمكان إقامة الأسرة الحالي، هل الأسرة؟

١. تقيم من الأصل في هذا المكان.

٢. انتقلت إلى هذا المكان، ولكنها في الأصل من مكان آخر داخل الأردن.

٣. انتقلت إلى هذا المكان ولكنها في الأصل من خارج الأردن. ☐

الجزء الثاني
ملحق خاص بالمرأة
(موجه للزوجة أو الأم سواء كانت تعمل أم لا)

- ما هو الرقم المتسلسل للزوجة أو الأم كما ورد في الجدول الأول؟ ☐

١- كم عدد المواليد الاجمالي الذين تم انجابهم أحياء (عدد الولادات الحية)؟ ☐

٢- هل تُمارسين أية أعمال أو نشاطات إنتاجية لغايات الاستهلاك الذاتي للأسرة فقط وليس من أجل البيع، وذلك ضمن نطاق البيت (مثل: زراعة الحديقة، تربية عدد قليل من المواشي أو الطيور ... الخ)؟

١. نعم. ٢. لا. ☐

٣- هل تُمارسين أية أعمال أو نشاطات إنتاجية مُدِرّة للدخل بهدف زيادة دخل الأسرة، وذلك ضمن نطاق البيت (مثل: الخياطة أو الحياكة للآخرين مقابل أجر، تربية عدد من المواشي أو الطيور من أجل بيع منتجاتها .....الخ)؟

١. نعم. ٢. لا. ☐

إذا نعم:

- ما نوع هذا النشاط (الأنشطة)؟ .....

.....

- ما معدل ساعات العمل الأسبوعية في هذا النشاط (الأنشطة)؟ ☐
- ما مقدار التحصيل (الدخل) الشهري بالمعدّل من هذا النشاط (الأنشطة)؟ ☐

٤- هل تُساعدين في أعمال مصالح أو مشاريع الأسرة الدائمة (التي تحتاج إلى عمل يومي) - إن وجد؟

١. نعم. ٢. لا. ٣. لا يوجد لدى الاسرة مصالح أو مشاريع من هذا النوع. ☐

إذا نعم:

- كم ساعة تُساعدين (تعملين) يومياً بالمعدّل؟ ☐ ساعة/ ساعات يومياً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥- خلال العام السابق، هل ساعدت في أعمال مصالح أو مشاريع الأسرة الموسمية – إن وجد؟

١. نعم. ٢. لا. ٣. لم يكن لدى الأسرة مشاريع موسمية. ☐

إذا نعم:

- كم أسبوعاً عملت خلال العام السابق (بالتقريب)؟ ☐ أسبوع/ أسابيع

٦- هل ترغبين بعمل مشروع صغير بشرط أن يكون لديك القدرة على إدارته والعمل فيه؟

١. نعم. ٢. لا ☐

إذا نعم:

- ما نوع المشروع المرغوب فيه؟ .....
- كم يحتاج إلى رأسمال (بالتقريب)؟ ☐ دينار

٧- كم الوقت المخصص من قبلك للواجبات والأعمال المنزلية الروتينية في يوم عادي بالمعدّل (مثل: تنظيف وترتيب البيت، رعاية الأطفال، إعداد الطعام ..... الخ)؟

☐ ساعة/ساعات يومياً (بالمعدّل)

٨- هل يوجد من يساعدك أو ينوب عنك من أفراد الأسرة، الأهل، أو الأقارب بأعمال الواجبات المنزلية الروتينية (وخصوصاً رعاية الأطفال)؟

١. نعم. ٢. لا ☐

٩+١٠ (لغير المشتغلات) فقط للزوجة أو الأم التي لا تبحث عن عمل، ولا ترغب فيه:

٩- هل سبق لك البحث عن عمل؟ ١. نعم ٢. لا ☐

١٠- ما هو السبب الرئيسي (أو أهم ثلاثة أسباب) لعدم الرغبة في العمل والبحث عنه؟

السبب الأول: .....

السبب الثاني (إن وجد): .....

السبب الثالث (إن وجد): .....

النهاية

شاكراً لكم حسن تعاونكم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University